"نَمُوتُ كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ مَرَّة"

الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية في ترهونة، ليبيا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2020
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في مادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2024
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 19/8096/2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *عاملون في زي أبيض ينتشلون ثماني جثث من موقع المقبرة الجماعية في مكب القمامة في ترهونة، يوم 3 يناير/كانون الثاني 2023 © (بإذن من الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين)*

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص تنفيذي **5**

2. المنهجية **12**

3. خلفية **14**

3.1 ليبيا منذ 2011 14

3.2 صعود وسقوط جماعة الكانيات 16

4. حُكمُ الإرهابِ لِجماعةِ الكانيات **20**

4.1 الاختطاف، والقتل العمد، وعمليات القتل غير المشروع الأخرى 21

4.1.1 القتل العمد للنساء والأطفال 25

4.2 عمليات الاختفاء القسري 27

4.3 الأثر المعنوي والمالي على العائلات مع تقاعس السلطات عن تعويض الضحايا وإنصافهم على نحو كافٍ 29

4.4 التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة 35

5. تواطؤ السلطات والجماعات المُسيطرة بحكم الواقع الفعلي **39**

5.1 حكومة الوفاق الوطني 40

5.2 القوات المسلحة العربية الليبية 41

6. الطريق الطويل نحو العدالة **43**

6.1 التأخير في انتشال الجثث والتعرُّف على هوياتها 45

6.2 تحقيقات معيبة من قبل مكتب النائب العام 48

6.3 دور النيابة العسكرية 52

6.4 التحقيقات الدولية 55

7. الإطار القانوني **58**

7.1 الجرائم ضد الإنسانية 60

7.2 جرائم الحرب 61

7.3 المسؤولية عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب 61

8. نتائج وتوصيات 63

1. ملخص تنفيذي

"كنا نائمين عندما سمعنا ضجة في الخارج. اختبأ زوجي في المطبخ، لكن عندما اقتحم ستة أو سبعة مسلحين ملثمين المنزل ووجّهوا بنادقهم نحوي وهم يسألون عن زوجي، اضطر للخروج من المطبخ لتجنب قيامهم بتفتيش المنزل وترويع الأطفال... كنتُ أتمنى أن يُفرَج عنه سريعًا، لكنني لم أره مرة أخرى... لقد دمروا [جماعة الكانيات المسلحة] عائلتنا دون أي سبب على الإطلاق. ففي عائلتنا وحدها، يوجد حاليًا 39 طفلًا فقدوا آباءهم".

ابتسام مفتاح سعد، التي قُتِل زوجها وثلاثة من أشقائها وثلاثة من أعمامها قتلًا غير مشروع أو ما زالوا مختفين قسريًا بعد أن اختطفتهم جماعة الكانيات المسلحة في ترهونة، بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2019.

في يونيو/حزيران 2020، أعلنت قوات الحكومة الليبية عن اكتشاف مقابر جماعية مروِّعة في ترهونة، بعد أن هزمت جماعة الكانيات،[1] وهي جماعة مسلحة محلية كانت تسيطر بشكل كبير على مدينة ترهونة ومناطق محيطة بها منذ عام 2015، وعلى مدار الأيام والأسابيع والأشهر التالية، تم التعرّف على مواقع إضافية لعدد من القبور الفردية والجماعية التي تحوي مئات الجثث، التي تحوي مئات الجثث، مما كشف عن المدى والحجم المروِّع للجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات ضد السكان المحليين. ورغم مرور أربع سنوات، لا يزال مصير ما لا يقل عن 68 من السكان الذين اختطفتهم جماعة الكانيات مجهولًا، ولا يزال تحقيق العدالة والحصول على التعويضات الملائمة للناجين وذوي الضحايا أمرين بعيد المنال. في خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2024 عن إصدار مذكرات توقيف ضد ستة من القادة وكبار أعضاء جماعة الكانيات أو من المنتسبين إليها، لكنّ هؤلاء الستة لا يزالون طلقاء و/أو لم يتم تسليمهم إلى المحكمة بعد.

خلال فترة حكمهم التي استمرت خمس سنوات من الإرهاب على نحو 250,000 من سكان منطقة ترهونة، وهي منطقة شبه ريفية تقع على بُعد حوالي 90 كيلومترًا جنوب العاصمة طرابلس، قامت جماعة الكانيات باختطاف وتعذيب وقتل وإخفاء مئات الأشخاص قسرًا في المنطقة، حيث تأكدت وفاة

[1] تستخدم منظمة العفو الدولية مصطلح "ميليشيا" للإشارة إلى تشكيل مسلح ينتمي إلى الحكومات المتعاقبة في ليبيا التي اعترفت بها الأمم المتحدة، بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني. أما مصطلح "جماعة مسلحة" فيُشير إلى كيان مسلح غير حكومي يستخدم القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، مثل القوات المسلحة العربية الليبية والتشكيلات المسلحة التابعة لها. ويُعتبر تشكيل الكانيات المسلح، الذي تغيّرت ولاءاته بين أطراف النزاع الدائر في ليبيا خلال فترة سيطرته على ترهونة، ميليشيا حين كان متحالفًا مع حكومة الوفاق الوطني، وجماعة مسلحة حين تحالف مع القوات المسلحة العربية الليبية. وفي هذا التقرير، يُشار إليه بعبارة "جماعة الكانيات".

343 شخصًا، وما يزال 68 آخرون في عداد المفقودين. بينما كان بعض المستهدفين من المقاتلين التابعين لجماعات مسلحة متمركزة في ترهونة أو ميليشيات متحالفة مع القوات الحكومية، فإن معظم المختطفين والمقتولين بشكل غير قانوني كانوا من المدنيين، بمن فيهم أربع نساء وثلاثة أطفال على الأقل، وذلك بحسب شهادات ناجين وأقارب الضحايا وخبراء في الطب الشرعي وأدلة أخرى جمعتها منظمة العفو الدولية. كما أجبرت جماعة الكانيات عائلات ضحاياها بأكملها على النزوح القسري، وفي بعض الحالات استولت على ممتلكات خاصة وسرقت مقتنيات ثمينة.

امتدت جرائم جماعة الكانيات الصادمة على مدى سنوات، وتم تمكينها من خلال حلفائها المتعاقبين: في البداية، حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة ومقرها طرابلس حتى أبريل/نيسان 2019، ثم بعد ذلك القوات المسلحة العربية الليبية المعلنة ذاتيًا، التي تشكل السلطة الفعلية في أجزاء واسعة من شرق وجنوب ليبيا. لم يقدم هؤلاء الحلفاء الدعم والشرعية والتمويل للكانيات فحسب، بل تجاهلوا أيضًا الأدلة المتزايدة على جرائمهم.

ينبغي التحقيق في هذه الجرائم باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، إذ ارتُكبت كجزءٍ من هجوم ممنهج وواسع النطاق ضد السكان المدنيين في ترهونة. ولم تقتصر جماعة الكانيات على استهداف خصومها الفعليين أو المفترضين، بل استهدفت أيضًا الأقارب والعائلات الممتدة لأولئك الخصوم في إطار العقاب الجماعي وبهدف فرض وترسيخ هيمنتها المطلقة على ترهونة، والقضاء على أي تحدٍ، فعلي أو محتمل، لحكمها.

ما زال الناجون وعائلات الضحايا يعانون من الصدمة بسبب الجرائم التي ارتكبتها ميليشيا الكانيات في ترهونة. فقد ترك استهداف عائلات بأكملها جروحًا عميقة ستحتاج سنوات طويلة لتلتئم. يدرك الناجون وأقارب الضحايا وسكان ترهونة الآخرون أن مثل هذه الجرائم لم يكن بالإمكان ارتكابها على مدار سنوات دون دعم أو على الأقل علم الحكومات المتعاقبة والميليشيات والجماعات المسلحة النافذة التي تسيطر على الأراضي الليبية. إنهم يستحقون العدالة والتعويض الكامل، بما في ذلك ضمانات عدم تكرار هذه الجرائم.

تستند النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية بشكل رئيسي إلى بحوث أجرتها في ترهونة وطرابلس في فبراير/شباط 2022، وأبحاث ميدانية عن بُعد أجريت بشكل أساسي بين مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول 2024. أجرى باحثو منظمة العفو الدولية مقابلات مع 74 شخصًا من المتضررين، من بينهم شهود، ومعتقلون سابقون، وذوو ضحايا. واستنادًا إلى شهاداتهم وأدلة أخرى جُمعت، وثّقت منظمة العفو الدولية حالات 159 شخصًا ينتمون إلى 23 عائلة ممتدة في ترهونة، اختطفتهم جماعة الكانيات بين عامي 2012 و2020، وقُتلوا أو لا يزالون في عداد المفقودين حتى اليوم.

أثناء وجود باحثي المنظمة في ترهونة، زاروا ثلاثة مواقع للقبور ومركزين سابقين للاحتجاز. كما أجروا مقابلاتٍ مع أفراد عاملين في مجالات الطب، والطب الشرعي، والمساعدات الإنسانية، وكذلك مع مسؤولين حكوميين. وخلال الفترة من 6 يونيو/حزيران إلى 5 يوليو/تموز 2024، بعثت منظمة العفو الدولية بالنتائج التي توصلت إليها وتوصياتها إلى كل من مكتب النائب العام في طرابلس، ورئيس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية، والقائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية، ولكنها لم تتلق أي ردود حتى وقت نشر التقرير.

حكم الإرهاب لجماعة الكانيات

برزت جماعة الكانيات كتشكيل مسلح قوي يقوده سبعة أشقاء من عائلة الكاني في ترهونة في عام 2012، في أعقاب انهيار مؤسسات الدولة بعد سقوط حكم معمر القذافي القمعي، الذي استمر عدة عقود، في عام 2011. وبحلول عام 2015، كانت الجماعة تسيطر سيطرةً كاملة على مدينة ترهونة والمناطق المحيطة بها، وظلت تحتفظ بهذه السيطرة حتى يونيو/حزيران 2020. وقد تغيّرت تحالفات وولاءات جماعة الكانيات طوال فترة سيطرتها على ترهونة؛ إذ كانت الجماعة في البداية موالية وتخضع لإشراف وزارة الدفاع في حكومة الوفاق الوطني، التي كانت آنذاك الحكومة المعترف بها دوليًا ومقرها طرابلس. وفي أبريل/نيسان 2019، انضمت الكانيات إلى العملية العسكرية التي شنّها الجيش الوطني الليبي المعلن ذاتيًا، وهو جماعة مسلحة (أُعيدت تسميته لاحقًا ليصبح القوات المسلحة العربية الليبية)، ضد حكومة الوفاق الوطني والميليشيات الموالية لها. وحتى هزيمة جماعة الكانيات في يونيو/حزيران 2020، كانت تعمل تحت اسم اللواء التاسع التابع للقوات المسلحة العربية الليبية، التي تسيطر فعليًا على أجزاء شاسعة من شرق وجنوب ليبيا.

احتفظت جماعة الكانيات بسيطرتها على ترهونة عن طريق القضاء بوحشية على أي خصوم أو منتقدين، سواء كانوا فعليين أو محتملين، ومعاقبة عائلاتهم الممتدة. واستهدفت الجماعة عائلات بأكملها لمجرد الاشتباه في أن أحد أفرادها قد يكون خصمًا لها. وكانت طريقة عمل جماعة الكانيات

تتمثل في اختطاف جميع البالغين في العائلة، ثم إجبار بقية أفراد العائلات الممتدة على ترك منازلهم ومغادرة ترهونة تحت تهديد السلاح، وهو إجراء يرتقي إلى مستوى التهجير القسري. بعد ذلك، كانت الكانيات تستولي على ممتلكات وأصول العائلات المهجّرة قسرًا، مما يشير إلى أن المكاسب المالية كانت دافعًا، جزئيًا على الأقل، لارتكاب هذه الجرائم.

استنادًا إلى الأدلة التي جمعتها، توصلت منظمة العفو الدولية إلى أنه خلال فترة الحكم الذي فرضته جماعة الكانيات على ترهونة، ارتُكبت على الأرجح جرائم ضد الإنسانية، تمثلت في القتل العمد، والسجن، والحرمان الشديد من الحرية البدنية، مما يُشكل انتهاكًا للقواعد الأساسية للقانون الدولي، إضافةً إلى الإخفاء القسري، والتعذيب، وأفعال أخرى غير إنسانية.

القتل العمد

في سبتمبر/أيلول 2024، أكد رئيس الهيئة العامة للبحث والتعرّف على المفقودين، الدكتور كمال أبو بكر السيوي، لمنظمة العفو الدولية أنه تم انتشال ما لا يقل عن 343 جثة من أكثر من 100 قبر فردي وجماعي في 20 موقعًا حول ترهونة، بالإضافة إلى 106 جثث عُثر عليها في مشرحة مستشفى ترهونة في يونيو/حزيران 2020. وأضاف الدكتور كمال أبو بكر السيوي أن جميع الجثث التي فحصتها الهيئة كانت تحمل إصابات ناجمة عن طلقات نارية، في الرأس والجزء العلوي من الجسم بشكل رئيسي، وكانت معظمها مُكبلة اليدين خلف الظهر و/أو مغطاة الرأس أو معصوبة العينين.

ووفقًا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، اختطفت جماعة الكانيات الغالبية العظمى من الضحايا خلال الفترة من أبريل/نيسان 2019 إلى يونيو/حزيران 2020، عندما كانت تعمل تحت قيادة القوات المسلحة العربية الليبية باعتبارها اللواء التاسع لهذه القوات. كما اختطفت جماعة الكانيات عشرات الأشخاص خلال الفترة من عام 2015 إلى مارس/آذار 2019، عندما كانت تسيطر على ترهونة ومتحالفة مع الحكومات التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها، وبين عامي 2013 و2015، عندما كانت تسعى إلى إحكام قبضتها على البلدة وتتصارع من أجل السيطرة مع خصومها المحليين الرئيسيين، ممثلين في أفراد عائلة النعاجي. وفي بعض الحالات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية، شهدت عمليات اختطاف أفراد من العائلة نفسها تصاعدًا بالتزامن مع تطورات حاسمة، أو عقب وقوعها مباشرة، بما في ذلك اشتباكات مسلحة بين جماعة الكانيات وميليشيات أو جماعات مسلحة منافسة، أو مقتل و/أو إصابة بعض قادة الكانيات، مما يشير إلى أن الهجمات كانت بغرض الانتقام و/أو الردع لأي تحديات أخرى لحكم جماعة الكانيات.

قامت مجموعات كبيرة من الرجال المسلحين، بعضهم ملثمون ويرتدون مزيجًا من الملابس المدنية والعسكرية، باعتقال معظم الضحايا خلال مداهمات لمنازلهم أو أماكن عملهم. ورغم أن الغالبية العظمى ممن اختطفتهم جماعة الكانيات، وعُثر عليهم قتلى فيما بعد، كانوا رجالًا، فقد وثّقت منظمة العفو الدولية حالات اختطاف وقتل غير مشروع لثلاثة أطفال على الأقل في عام 2020، ولأربع نساء في عام 2019، فيما يبدو أنه كان بدافع الانتقام بسبب المعارضة المفترضة للجماعة من جانب ذوي الضحايا، وكذلك بغرض ترهيب المجتمع الأوسع.

الإخفاء القسري

أخضع معظم ضحايا عمليات القتل غير المشروع للإخفاء القسري، أو اعتُبروا في عداد المفقودين لفترات وصلت إلى تسع سنوات، قبل أن تُكتشف جثثهم وتُحدد هُويتهم من خلال اختبارات الحمض النووي عقب هزيمة جماعة الكانيات في يونيو/حزيران 2020.

وما زال مصير ومكان ما لا يقل عن 68 شخصًا آخرين مجهولًا بعد أن اختطفتهم جماعة الكانيات، وفقًا لما ذكره عبد المنعم حسن الهامل، المدير التنفيذي لرابطة ضحايا ترهونة، وهي شبكة من الناجين وذوي الضحايا في ترهونة تسعى إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وتقديم تعويضات للمتضررين.

وقد تأثرت النساء بشكل خاص باختفاء ذويهن الذكور، حيث تُركن لمواجهة الصدمات النفسية والعواقب الاقتصادية التي تؤثر على عائلاتهن. ويتفاقم شعورهن بالألم والمعاناة بسبب تقاعس السلطات الليبية المستمر عن منحهن تعويضات ملائمة، بما في ذلك التعويضات المالية. وحتى الآن، لم تنشئ السلطات آلية لدعم الناجين وعائلات الضحايا ماديًا ونفسيًا.

بحلول يونيو/حزيران 2024، كانت أُسر 37 فقط من ضحايا عمليات القتل غير المشروع في ترهونة قد حصلت على دعم مالي منذ عام 2023 من الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين والمبتورين، وهي هيئة حكومية أُنشئت لتقديم مِنح شهرية وأشكال أخرى من الدعم لأسر الضحايا والمتضررين منذ اندلاع النزاع المسلح في ليبيا في عام 2011. ووفقًا لما ذكرته رابطة ضحايا ترهونة ومصادر أخرى، تقتصر

المنح على الأسر التي اختُطف ذووها وقُتلوا بشكل غير مشروع خلال فترة ولاء جماعة الكانيات للقوات المسلحة العربية الليبية، أي من 4 أبريل/نيسان 2019 إلى يونيو/حزيران 2020. وقال أفراد ثماني أسر من ترهونة، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم بشأن مساعيهم للحصول على تعويض مالي، إنهم، على امتداد فترة تزيد عن أربع سنوات، واجهوا تعقيدات إدارية، أو وعودًا جوفاء، أو مماطلات، أو تعرضوا للتجاهل أو الرفض.

التعذيب وغيره من الأفعال غير الإنسانية

تكشف شهادات جمعتها منظمة العفو الدولية من ستة ناجين وتسعة من أقارب معتقلين سابقين أُطلق سراحهم من احتجاز جماعة الكانيات بين عامي 2015 و2020، بالإضافة إلى تقارير من منظمات محلية غير حكومية وهيئات تابعة للأمم المتحدة، أن جماعة الكانيات دأبت بشكل ممنهج على تعريض من اختطفتهم للتعذيب وغيره من الأفعال غير الإنسانية، واحتجزتهم في ظروف تُعد في حد ذاتها انتهاكًا للحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وكان من بين أكثر أساليب التعذيب شيوعًا، حسبما ورد:

- الضرب بأدوات متنوعة، مثل أنابيب المياه، والسياط، وكعوب البنادق؛
- الركل؛
- إرغام المعتقلين على البقاء في أوضاع مُجهدة لفتراتٍ مطولة من الوقت؛
- التعريض للحرارة الشديدة؛
- الصعق بالصدمات الكهربائية؛
- والعنف الجنسي.

وفي 13 فبراير/شباط 2022، زارت منظمة العفو الدولية مركز "البوكسات"، وهو مجمع زراعي استخدمته جماعة الكانيات كمرفق احتجاز مؤقت. وهناك، لاحظ باحثو المنظمة صفًا من هياكل تشبه الصناديق، يبلغ حجم كل منها حوالي متر مكعب، ومكون من ثلاثة جوانب وسقف مصنوع من مادة تشبه الأسمنت، وله باب معدني. ووفقًا لشهادات معتقلين سابقين، كانت جماعة الكانيات تجبر المعتقلين على الجلوس القرفصاء في أوضاع مجهدة داخل هذه الصناديق لفترات مطولة، استمرت في بعض الحالات لأيام أو أسابيع، دون السماح لهم باستخدام المراحيض، ودون إعطائهم سوى قدر ضئيل من الطعام. وذكر بعض الناجين أن مقاتلي الكانيات اعتادوا إشعال النار أعلى تلك الهياكل، مما يعرّض المعتقلين للحرارة الشديدة وللاختناق من الدخان.

تواطؤ السلطات الليبية والجماعات المسيطرة على أراضٍ بحكم الواقع الفعلي

أتاحت السلطات الليبية والجماعات المسيطرة على أراضٍ بحكم الواقع الفعلي تمكين جماعة الكانيات من ممارسة سيطرة فعلية على ترهونة طيلة سنوات. فلم تكتفِ حكومة الوفاق الوطني، المُعترف بها دوليًا آنذاك، والمجموعة المسلحة المعروفة باسم القوات المسلحة العربية الليبية بغض النظر عن الجرائم المروّعة التي يشملها القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبتها جماعة الكانيات في الفترة من عام 2012 إلى يونيو/حزيران 2020، بل أضفى هذان الطرفان أيضًا الشرعية على جماعة الكانيات، عبر إدماجها في قوات الدولة أو في صفوفها على التوالي، لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية.

وقد بدأت الأنباء عن ضلوع جماعة الكانيات في عمليات قتل غير مشروع لعائلات خصومها في الظهور بوسائل الإعلام الليبية التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي منذ عام 2012، واستمر الإبلاغ عن جرائم جديدة بشكل دوري منذ ذلك الوقت وحتى هزيمة الكانيات في يونيو/حزيران 2020، مما يجعل من المستحيل على الحكومات المتعاقبة والجهات ذات السيطرة الفعلية الادعاء بعدم علمها بالجرائم قبل اكتشاف المقابر الجماعية.

وثبت لمنظمة العفو الدولية أنه قبل يونيو/حزيران 2020، تقدم أربعة على الأقل من ذوي المخطوفين، فضلًا عن معتقلٍ سابق، بشكاوى إلى هيئات قضائية، من بينها مكتب النائب العام في طرابلس، أو اتخذوا خطوات أخرى للتواصل مع مسؤولين وقياديين يتحملون مسؤولية قيادية عن جماعة الكانيات، بما في ذلك عبر الروابط القبلية.

وقد أعلن مسؤولو حكومة الوفاق الوطني نأيهم عن جماعة الكانيات علنًا فقط عندما شنت هذه الجماعة المسلحة هجومًا على طرابلس في أغسطس/آب 2018، ولم يبدؤوا في التنديد بالجرائم التي تشملها القوانين الدولية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي جماعة الكانيات إلا بعد أن تحالفت الجماعة مع القوات المسلحة العربية الليبية وانضمت إلى هجومها العسكري على طرابلس في

أبريل/نيسان 2019. وبالمثل، غيّرت القوات المسلحة العربية الليبية خطابها بشأن الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات وفقًا لتغيّر تحالفاتها السياسية والعسكرية، وادعت، على خلاف الأدلة، أن الجرائم التي ارتُكبت على أيدي جماعة الكانيات وقعت فقط عندما كانت الجماعة تعمل تحت قيادة حكومة الوفاق الوطني.

الطريق الطويل إلى العدالة

في أعقاب انسحاب جماعة الكانيات من ترهونة في يونيو/حزيران 2020، أعلنت السلطات في طرابلس عن إجراء تحقيقات، وتعهدت بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم. وعلى مدى السنوات الأربع التالية، ظلت هناك بواعث قلق بشأن سرعة، واستقلالية، وفاعلية، وشمولية، وشفافية التحقيقات الجارية على المستوى الوطني. حتى الآن، لم يُحاكَم سوى عدد قليل من الأشخاص الذين تتوفر ضدهم أدلة كافية ومقبولة حول تورطهم في إصدار الأوامر أو التحريض أو المساعدة أو التواطؤ في هذه الجرائم.

شابت المحاكمات الأربع التي جرت، وأسفرت عن إدانة ما لا يقل عن 29 شخصًا – خمسة منهم محتجزون و 24 منهم هاربون وتمت محاكمتهم غيابيًا [2]–مخاوف بشأن انتهاكات خطيرة لحقوق المحاكمة العادلة. ويظل الأشقاء الباقون على قيد الحياة من عائلة الكاني طلقاء، بينما يُحتجز ما لا يقل عن 51 من أفراد جماعة الكانيات، معظمهم من ذوي الرتب الدنيا، لدى ميليشيات وجماعات مسلحة، وسط مخاوف من تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة.

منذ سيطرة قوات حكومة الوفاق الوطني على ترهونة، في يونيو/حزيران 2020، أعلن النائب العام في طرابلس عن بدء تحقيقات، لكن بواعث القلق لا تزال قائمة بشأن عدم التزام التحقيقات بالمعايير الدولية، بما في ذلك ما ينص عليه بروتوكول مينيسوتا للتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة. فقد اقتصر التحقيق على مقاتلي وقادة جماعة الكانيات، ولم يشمل التحقق من الدور والتواطؤ ومسؤولية القيادة لبعض المسؤولين وقادة الميليشيات الذين لا يزالون في مواقع السلطة، أو كيفية تسهيلهم للجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات.

أدى عدم الوضوح بشأن الولاية القضائية إلى تقويض التحقيقات والإجراءات القضائية المتعلقة بجرائم جماعة الكانيات، حيث شارك كل من مكتب النائب العام ومكتب المدعي العام العسكري في طرابلس في فتح تحقيقات جنائية وإصدار مذكرات منفصلة بالقبض على المتهمين بالضلوع في عمليات الاختطاف والقتل غير المشروع في ترهونة.

وقد أسهم اشتراك الميليشيا المعروفة باسم "جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة" وميليشيات أخرى ذات سجلات موثقة بارتكاب جرائم تشملها القوانين الدولية، في عمليات جمع الأدلة والاعتقال واستجواب واحتجاز المشتبه بهم، في زيادة تقويض نزاهة التحقيقات والمحاكمات الجنائية، وتهديد مسار العدالة.

بحسب مكتب النائب العام، صدرت 400 مذكرة اعتقال بشأن جرائم ارتكبتها جماعة الكانيات، ويُحتجز 51 من المشتبه بهم قيد التحقيق، بينما أُحيلت 194 قضية إلى المحاكم. ووفقاً لمصادر علنية، عُقدت محاكمتان أمام محكمتين مدنيتين في مدينة الخُمس، التي تشمل ولايتها الجغرافية منطقة ترهونة. أسفرت المحاكمتان عن إدانة أربعة أشخاص، حيث حُكم على ثلاثة منهم بالسجن، بينما صدر حكم بالإعدام بحق الرابع.

بالتوازي، قام المدعي العام العسكري في طرابلس بإجراء تحقيقات وأعلن عن إصدار أكثر من 3,000 مذكرة اعتقال، لكن عدد الموقوفين بناءً على هذه الأوامر غير معروف. وتشير تقارير علنية إلى أن محكمتين عسكريتين أصدرتا قرارات إدانة وأحكامًا بحق متهمين في جرائم ارتكبتها جماعة الكانيات. في فبراير/شباط 2023، أدانت محكمة عسكرية في طرابلس 27 شخصًا، بينهم 24 من قادة وأعضاء جماعة الكانيات حوكموا غيابيًا، بارتكاب جرائم تشمل القتل العمد والإخفاء القسري. وقد أثار دور القضاء العسكري مخاوف بشأن افتقار هذا الجهاز للولاية القضائية، والاستقلالية، والحياد، والشفافية، حيث لم يتواصل القضاء العسكري مع عائلات الضحايا أو الجمهور بخصوص الإجراءات والنتائج. وبموجب القانون والمعايير الدولية، يجب ألا تكون للقضاء العسكري ولاية قضائية على الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من أفراد عسكريين أو مسؤولين أمنيين.

أسفرت المحاكمات الأربع المعلنة منذ يونيو/حزيران 2020، المتعلقة بجرائم جماعة الكانيات، عن صدور أحكام بالإدانة والعقوبات بالسجن والإعدام، لكنها شابتها مزاعم حول استخدام اعترافات قسرية، وتعذيب، وممارسات أخرى تنتهك حقوق المحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في افتراض البراءة، وفي عدم تجريم الذات، والمثول أمام محكمة مستقلة ومحايدة. وقد قامت بعض الميليشيات في غرب ليبيا،

[2] أُدين ثلاثة من بين الخمسة أفراد المحتجزين، وهم: صلاح الدين عبد الخالق عبد الله اعكيش، والأمين محمد عبد الله الريشي، وعبد الله مفتاح سعيد التواتي. وصدر بحقهم أحكام بالسجن في محاكمتين منفصلتين؛ إحداهما أمام محكمة عسكرية، والأخرى أمام محكمة مدنية.

وبعض الجماعات المسلحة في شرق ليبيا، بنشر مقاطع فيديو على الإنترنت تظهر أفرادًا يدلون باعترافات قسرية، على ما يبدو، عن جرائم ارتكبوها أثناء عضويتهم في جماعة الكانيات.

تعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء، بغض النظر عن طبيعة الجريمة، أو ظروفها، أو الذنب أو البراءة، أو أي خصائص أخرى للفرد، أو الطريقة التي تستخدمها الدولة لتنفيذ الإعدام. في كل الظروف، تُعد عقوبة الإعدام انتهاكاً للحق في الحياة، وهي العقوبة الأكثر قسوة ولا إنسانية ومهينة .وبموجب القانون الدولي، فإن فرض عقوبة الإعدام بعد محاكمة غير عادلة ينتهك الحق في الحياة ويحظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونظرًا لكون عقوبة الإعدام نهائية، يتطلب القانون الدولي أن تلتزم الإجراءات الجنائية بدقة بجميع المعايير الدولية ذات الصلة التي تضمن الحق في محاكمة عادلة، بغض النظر عن مدى فظاعة الجريمة.

على الصعيد الدولي، أجرى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقات بشأن جرائم ارتُكبت في ترهونة، وتوجه إلى المدينة خلال زيارته الرسمية إلى ليبيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حيث زار مواقع للمقابر الجماعية ومرافق احتجاز سابقة كانت تستخدمها جماعة الكانيات. وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول 2024، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية إصدار أوامر اعتقال بحق ستة من قادة وأعضاء جماعة الكانيات البارزين بتهم ارتكاب جرائم حرب تشمل القتل، والانتهاكات الجسيمة لكرامة الأشخاص، والمعاملة القاسية، والتعذيب في ترهونة. وأفاد المدعي العام للمحكمة في تقرير لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه يأمل في اختتام تحقيقاته في ليبيا بحلول ديسمبر/كانون الأول 2025. خمسة من المتهمين الصادرة بحقهم مذكرات اعتقال، بما في ذلك عبد الرحيم الكاني، أحد الإخوة السبعة الذين قادوا جماعة الكانيات، لا يزالون طلقاء. أما المتهم السادس، عبد الباري عياد رمضان الشقاقي، وهو عضو بارز في جماعة الكانيات، فيُعتقد أنه محتجز في طرابلس لدى ميليشيا جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويجب تسليمه فوراً إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أما البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، التي شُكلت بموجب القرار 39/43 الصادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2020، وكُلفت بالتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي وقعت في أنحاء ليبيا منذ 2016، فقد وجدت أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن جماعة الكانيات ارتكبت جرائم ضد الإنسانية. ودعت البعثة إلى إنشاء محكمة خاصة بشأن ترهونة للنظر في جرائم تشملها القوانين الدولية. وبناءً على نتائج بعثة تقصي الحقائق، نشرت دائرة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقريرًا في أغسطس/آب 2024، يوضح تفاصيل الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القتل، والإخفاء، والعنف الجنسي، والاختطاف، والتعذيب، والمعاملة السيئة، والتهجير القسري، التي ارتكبتها جماعة الكانيات. ويوصي التقرير بضرورة إجراء عملية شاملة للعدالة الانتقالية والمصالحة، تشمل اتخاذ تدابير لتقصي الحقائق وتقديم تعويضات فعّالة للضحايا، بما في ذلك المساعدة القانونية ودعم الصحة النفسية وضمانات عدم تكرار الجرائم، وينبغي تصميم هذه التدابير بالتشاور مع المتضررين مباشرة. كما يدعو التقرير إلى اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق المساءلة، من خلال التحقيقات ومحاسبة الجناة بما يتماشى مع المعايير الدولية.

الإطار القانوني والتوصيات

كانت جماعة الكانيات، التي غيّرت ولاءاتها بين جهات تابعة للدولة وأخرى غير تابعة لها، مُلزمةً بالقانون الدولي الإنساني طوال مشاركتها في النزاع المسلح، بما في ذلك خلال الفترة التي سيطرت فيها على ترهونة. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل الدولة الليبية مسؤولية مباشرة، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، عن الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الكانيات في الفترة من عام 2012 إلى عام 2014، ومن عام 2016 إلى عام 2018، حينما كانت الجماعة متحالفة رسميًا مع الحكومات المعترف بها دوليًا في طرابلس وتعمل تحت قيادة مؤسسات الدولة.

ووفقًا للأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية، توجد أسباب معقولة للاستنتاج بأن جماعة الكانيات شنّت هجومًا على سكان ترهونة يستوفي جميع عناصر الجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. ويبدو أن هذا الهجوم على السكان المدنيين كان ممنهجًا، حيث تعرض الضحايا لنمط من الجرائم المتشابهة، مثل الحرمان التعسفي من الحرية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات القتل غير المشروع، والدفن في قبور جماعية أو فردية. وقد احتُجز جميع المعتقلين في مواقع خاضعة لسيطرة جماعة الكانيات وحلفائها. وتُظهر الأدلة أن هذا الهجوم الممنهج على السكان المدنيين، وخاصة المعارضين الفعليين أو المُفترضين لسيطرة جماعة الكانيات، قد ارتُكب كجزء من سياسة تهدف إلى فرض واستمرار سيطرة الجماعة على ترهونة. كما ارتُكبت هذه الجرائم لتعزيز المكاسب المالية لقيادة جماعة الكانيات، واستهدفت من اعتبرتهم الجماعة عائقًا أمام تحقيق مصالحها، وهدفت إلى بث الخوف في أوساط السكان والقضاء على أي تحدٍ لحكمها.

ومن ثم، فقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن جماعة الكانيات والجهات المتحالفة معها:

- **نفَّذت هجومًا مُخطَّطا ومُمنهجًا وواسع النطاق ضد سكان ترهونة المدنيين؛**
- **ارتكبت أفعالًا محظورة**، وبالأخص:
  - القتل العمد؛
  - السجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية مما يشكِّل انتهاكًا للقواعد الأساسية للقانون الدولي؛
  - التعذيب؛
  - والإخفاء القسري.

استنادًا إلى الأدلة المتاحة، هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الأفعال تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي. ولمَّا كانت كثير من هذه الأفعال قد ارتُكبت في سياق النزاع المسلح، فإن كثيرًا منها يُعتبر أيضًا:

- **انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني**، وتشكِّل جرائم **حرب**، بما في ذلك:
  - القتل العمد؛
  - المعاملة القاسية والتعذيب، والإذلال والمعاملة المُهينة؛
  - الاستيلاء على ممتلكات لخصوم بدون ضرورة عسكرية؛
  - التهجير القسري؛
  - والإخفاء القسري.

لضمان التعويض الملائم عن الأضرار التي عانى منها الضحايا، وللحيلولة دون ارتكاب جرائم مماثلة في المستقبل، تدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الليبية والقوات المسلحة العربية الليبية إلى تقديم اعتذار علني للناجين وذوي الضحايا. كما تدعو السلطات الليبية إلى ضمان أن تتسم التحقيقات الجنائية في الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات بالسرعة والشمول والنزاهة والشفافية والفعالية، وأن تُجريها هيئة مدنية مختصة ومستقلة. يجب على المحكمة الجنائية الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تصنيف الجرائم المرتكبة في ترهونة كجرائم ضد الإنسانية، مثل القتل، والتعذيب، والاختفاء القسري، والسجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، وذلك في إطار تحقيقها الحالي في الجرائم بموجب القانون الدولي. يتعين على السلطات الليبية، والقوات المسلحة العربية الليبية، وأعضاء المجتمع الدولي التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وتكثيف جهودهم لاعتقال وتسليم الأفراد المطلوبين إلى المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في ترهونة.

بالتوازي مع التحقيقات والمحاكمات الجنائية، ينبغي على السلطات الليبية، بدعم من المجتمع الدولي، إنشاء آلية تضمن حصول جميع الناجين وأسر الضحايا على تعويضات كافية، تشمل التعويض المالي، دون أي شكل من أشكال التمييز أو فرض متطلبات بيروقراطية مرهقة، مثل تقديم إثبات وفاة لأحبائهم.

2. المنهجية

يُركز هذا التقرير على الجرائم المشمولة بالقانون الدولي وانتهاكات أخرى جسيمة لحقوق الإنسان ارتُكبت في بلدة ترهونة والمنطقة المحيطة بها عندما كانت تحت سيطرة التشكيل المسلح المحلي المعروف باسم جماعة الكانيات.

يستند التقرير أساسًا إلى بحوث أُجريت خلال زيارة لمنظمة العفو الدولية إلى ليبيا في الفترة من 9 إلى 23 فبراير/شباط 2022، وشملت زيارات إلى مدن مصراتة وترهونة وطرابلس، واستُكملت بمقابلات أُجريت عن بُعد خلال الفترة من مايو/أيار إلى أكتوبر/تشرين الأول 2024.

خلال الزيارة وبعدها، أجرى باحثو منظمة العفو الدولية مقابلات مع 74 شخصًا، بينهم معتقلون سابقون وشهود وناجون آخرون؛ وأعضاء في رابطة ضحايا ترهونة، وهي مجموعة أسسها بعض سكان ترهونة الذين تضرَّروا من الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات، إضافةً إلى آخرين من أفراد عائلات الضحايا. واستنادًا إلى شهاداتهم، وثّقت منظمة العفو الدولية حالات 159 شخصًا من سكان ترهونة تعرَّضوا للقتل أو ما زالوا في عداد المفقودين بعد أن اختطفتهم جماعة الكانيات بين عامي 2012 و2020. كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع عاملين في قطاعات الطب، والطب الشرعي، والمساعدات الإنسانية ممن لديهم معرفة مباشرة بالأحداث المعنية.

أُجريت جميع المقابلات بشكل شخصي وسري، أو عبر تطبيقات مراسلة آمنة، أو عبر الهاتف، وقد أجراها باحثو منظمة العفو الدولية باللغة العربية دون الاستعانة بمترجمين أو وسطاء. طلب بعض الأفراد الذين أُجريت معهم مقابلات عدم الكشف عن هوياتهم خوفًا على سلامتهم. ولذلك، استخدمت منظمة العفو الدولية أسماء مستعارة (تُميز بوضع الاسم بين علامتي تنصيص)، وحذفت التفاصيل الدالة على الهوية من بعض الحالات الواردة في هذا التقرير.

في ترهونة، زار باحثو المنظمة ثلاثة مواقع تحوي قبورًا جماعية، وهي تلك التي يُشار إليها محليًا بأسماء "مزرعة آل هرودة" ("مشروع الربط")، و"مشروع 5 كم الزراعي"، و"مكب القمامة العامة"، وكانت جميعها تحوي مقابر جماعية وفردية متعددة. كما زاروا ما يعرف بـ "مثلث الموت"، الذي كان نقطة تفتيش استُخدمت لإلقاء الجثث بدون دفنها. وبالإضافة إلى ذلك، زار باحثو المنظمة مركزين سابقين للاحتجاز كانا خاضعين لسيطرة جماعة الكانيات، وهما الإدارة العامة للدعم المركزي، وتتبع وزارة الداخلية، وتُعرف باسم الدعم المركزي؛ ومركز "البوكسات"، وهو مركز احتجاز مؤقت.

اطَّلعت منظمة العفو الدولية على وثائق رسمية، مثل شهادات الوفاة، وبطاقات إثبات حالات الاختفاء، والشكاوى المُقدَّمة من ناجين أو أفراد من عائلات الضحايا إلى الشرطة أو النيابة أو غيرهما من السلطات؛ كما اطَّلعت على مواد مفتوحة المصدر، بما في ذلك بيانات رسمية ومقابلات إعلامية مع مسؤولين ليبيين وأفراد في جماعات مسلحة وميليشيات؛ وعلى تقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان. واطَّلعت منظمة العفو الدولية أيضًا على قوائم، أعدَّتها رابطة ضحايا ترهونة، تضم أسماء سكان ترهونة الذين قُتلوا أو أصبحوا في عداد المفقودين في الفترة من عام 2012 إلى عام 2020.

خلال زيارة طرابلس، التقى باحثو المنظمة برئيس الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، يوم 15 فبراير/شباط 2022، ومع ممثلين لوزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، يوم 24 فبراير/شباط 2022. وطلبت منظمة العفو الدولية مقابلة فريق وكلاء النيابة العامة، الذي شكَّله النائب العام، الصديق الصور، للتحقيق في القبور الجماعية في ترهونة؛ ومقابلة الطبيب الشرعي المسؤول عن التعرُّف على الرفات البشرية التي انتُشلت في ترهونة، ولكن كلتا الهيئتين طلبتا تصريحًا مُسبقًا من النائب العام لمقابلة الوفد. ولم تتلق المنظمة أي رد على الطلبات الخطية المتكررة التي قُدمت إلى السلطات

الليبية، قبيل وأثناء زيارة وفد المنظمة إلى البلاد، من أجل ترتيب مقابلة مع النائب العام لطلب معلوماتٍ عن التحقيق في أحداث ترهونة، وكذلك الطلبات للحصول على تصريح لإجراء مقابلات مع المسؤولين المشاركين في التحقيقات المذكورة.

في 6 يونيو/حزيران، و3 يوليو/تموز، و5 يوليو/تموز 2024، على الترتيب، بعثت منظمة العفو الدولية برسائل إلى كل من: النائب العام في طرابلس، ورئيس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية، والقائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية، عرضت فيها النتائج التي توصَّلت إليها، وطلبت معلوماتٍ وإيضاحاتٍ عن مدى التقدم في التحقيقات بخصوص الأحداث التي وقعت في ترهونة بين عامي 2012 و2020، وكذلك بشأن إنشاء آليات لضمان تقديم تعويضات ملائمة للناجين والضحايا، إلا أن المنظمة لم تتلق أي رد بحلول وقت نشر التقرير.

3. خلفية

3.1 ليبيا منذ 2011

اندلعت احتجاجات مناهضة لحكم معمر القذافي القمعي الذي استمر 42 عامًا في فبراير/شباط 2011 في بنغازي، ثاني أكبر مدن ليبيا. ومع تصاعد الاحتجاجات وانتشارها في جميع أنحاء ليبيا، ردت قوات القذافي باستخدام القوة القاتلة والقمع الوحشي. وخلال أسابيع، تغلب المحتجون على قوات الأمن في عدة مدن، وسرعان ما تطورت الوضع إلى صراع مسلح بين مجموعات مسلحة مختلفة تحت القيادة الاسمية للمجلس الوطني الانتقالي وقوات القذافي. في منتصف مارس/آذار 2011، أنشأ مجلس الأمن الدولي منطقة حظر طيران وسمح بالتدخل لحماية المدنيين. بعد يومين، بدأت تحالف دولي شن هجمات جوية على قوات القذافي، وبحلول نهاية مارس، تولى حلف شمال الأطلسي (الناتو) العمليات العسكرية. بحلول أغسطس/آب 2011، سيطرت القوات المعارضة للقذافي، التي كانت تُعرف آنذاك بـ "الثوار"، على العاصمة، طرابلس، وأعلنت النصر في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011، عندما تم القبض على القذافي وقتله. وقد تميز النزاع بهجمات عشوائية، وإعدامات خارج نطاق القضاء، وعمليات قتل غير قانونية أخرى، واختفاءات قسرية، وتهجير قسري، وتعذيب.[3]

تعهد المجلس الوطني الانتقالي باحترام حقوق الإنسان، والتزامه بالمصالحة الوطنية، وأصدر إعلانًا دستوريًا يكفل الحقوق الأساسية. ومع ذلك، ملأت الفراغ الأمني الذي خلفه سقوط حكومة القذافي ميليشيات مسلحة تعمل بشكل تعسفي ودون خضوع للمساءلة، في ظل فشل الحكومات المتعاقبة في السيطرة عليها. في أغسطس/آب 2012، سلم المجلس الوطني الانتقالي السلطة إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب حديثًا، لكن هذه الفترة، وسمت باستمرار الصراعات على السلطة والعنف وغيرها من الاضطرابات. بحلول مايو/أيار 2014، وبعد أشهر من الاستقطاب السياسي المتزايد، غمر النزاع المسلح ليبيا مرة أخرى. في شرق ليبيا، أطلق الجنرال المتقاعد خليفة حفتر "عملية الكرامة" ضد الجماعات المسلحة الإسلامية معلنًا ان هدف هذه العملية هو القضاء على "الإرهاب". تحالف المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته مع "فجر ليبيا"، وهو ائتلاف من الميليشيات من طرابلس ومصراتة ومدن أخرى في غرب ليبيا تم تشكيله في يوليو/تموز 2014، وأسس حكومة الإنقاذ الوطني. استولت حكومة الإنقاذ الوطني على المؤسسات والوزارات الموجودة في طرابلس. انتقلت الحكومة المؤقتة إلى شرق ليبيا وتوحدت مع الجيش الوطني الليبي (أعيدت تسميته لاحقاً لتصبح القوات المسلحة العربية الليبية) المعلن ذاتيًا من قبل حفتر ومجلس النواب المنتخب حديثًا.

في مارس/آذار 2015، عين مجلس النواب رسميًا خليفة حفتر قائدًا عامًا للجيش الوطني الليبي. في ديسمبر/كانون الأول 2015، أبرم الاتفاق السياسي الليبي تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي أسس حكومة الوفاق الوطني، التي تولت السيطرة الهشة على طرابلس في مارس/آذار 2016 وأصبحت الحكومة المعترف بها دوليًا. بحلول مايو/أيار 2017، عززت حكومة الوفاق الوطني سيطرتها على العاصمة وأجزاء من غرب ليبيا بدعم من ميليشيات قوية مقرها طرابلس. لم يعترف مجلس النواب أبدًا بحكومة الوفاق الوطني كما كان منصوصًا عليه في الاتفاق السياسي الليبي، وبقي شرق ليبيا تحت السيطرة الفعلية لخليفة حفتر وحلفائه.

تفاقم الصراع المسلح المطول في أبريل/نيسان 2019 بعد أن شن خليفة حفتر، بدعم من الإمارات العربية المتحدة ومصر وروسيا، هجومًا عسكريًا على العاصمة طرابلس. بحلول يونيو/حزيران 2020،

[3] منظمة العفو الدولية، ليبيا: المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب، (رقم الوثيقة: MDE 19/025/2011)، 13 سبتمبر/أيلول 2011، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/025/2011/ar

تمكنت حكومة الوفاق الوطني والميليشيات التابعة لها، بدعم من تركيا، من تعزيز السيطرة على معظم غرب ليبيا بعد حوالي 14 شهرًا من القتال. تراجعت قوات خليفة حفتر، القوات المسلحة العربية الليبية، شرقًا باتجاه سرت. انتهى القتال بحالة جمود وإعلان وقف إطلاق النار في أكتوبر/تشرين الأول 2020، والذي كان لا يزال صامدًا إلى حد كبير وقت كتابة هذا التقرير. ومع ذلك، اندلعت اشتباكات محلية بشكل متقطع بين الميليشيات والجماعات المسلحة المتنافسة على السيطرة على الموارد والأراضي، وخاصة في طرابلس ومدينة الزاوية، التي تبعد 50 كيلومترًا غرب طرابلس، وفي جنوب غرب البلاد.

في أوائل عام 2021، كجزء من عملية بوساطة الأمم المتحدة، اتفق 75 عضوًا من منتدى الحوار السياسي الليبي، الذين يمثلون مجموعات سياسية مختلفة في ليبيا، على خارطة طريق لإنهاء الأزمة السياسية. قاموا بتعيين حكومة الوحدة الوطنية في فبراير/شباط 2021، مكلفةً بالتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر أن تبدأ في 24 ديسمبر/كانون الأول 2021. وبعد أن أدت اليمين أمام مجلس النواب، تولت حكومة الوحدة الوطنية مهامها رسميًا في 16 مارس/آذار 2021، برئاسة عبد الحميد الدبيبة كرئيس للوزراء. منذ ذلك الحين، كافحت حكومة الوحدة الوطنية لممارسة سيطرة فعّالة، حيث تواصل الجماعات المسلحة السيطرة على أجزاء كبيرة من الأراضي الليبية وتستمر حالة الاستقطاب السياسي. وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات المقررة، تصاعدت التوترات السياسية بسبب الخلافات حول الإطار الانتخابي والجدل حول ترشيحات المتنافسين الرئيسيين – خليفة حفتر، سيف الإسلام القذافي، عبد الحميد الدبيبة وفتحي باشاغا.[4]

أصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، بيانًا في 22 ديسمبر/كانون الأول 2021، أرجعت فيه أسباب تأخير الانتخابات إلى عدم حل الخلافات حول أهلية المرشحين والإطار الانتخابي، ودعت مجلس النواب إلى إزالة العقبات. وفي 1 مارس/آذار 2022، عدّل مجلس النواب إعلان ليبيا الدستوري من جانب واحد وصوّت لصالح تشكيل حكومة جديدة، حكومة الاستقرار الوطني، التي تمت إعادة تسميتها لاحقًا إلى "الحكومة الليبية"، بقيادة فتحي باشاغا.[5] رفض المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، وهو هيئة استشارية تم إنشاؤها بموجب الاتفاق السياسي الليبي، تعيين الحكومة الجديدة. وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه بشأن المخالفات الإجرائية في عملية التصويت، ودعت مبعوثته الخاصة آنذاك، ستيفاني ويليامز، إلى إجراء مفاوضات بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب للتوصل إلى اتفاق حول الأساس الدستوري للانتخابات.[6] اعترض رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، على تصويت مجلس النواب، وظل في منصبه متعهدًا بتنظيم انتخابات بحلول يونيو/حزيران 2022.[7]

احتفظت حكومة الوحدة الوطنية بسيطرتها على طرابلس رغم محاولات متكررة فاشلة في عام 2022 من قبل تشكيلات مسلحة متحالفة مع فتحي باشاغا لإزاحتها.[8] استمرت حكومة موازية، تُعرف باسم "الحكومة الليبية"، متحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية ومجلس النواب، في العمل من شرق ليبيا تحت قيادة رئيس الوزراء المكلف، أسامة حماد، الذي حل محل فتحي باشاغا بعد أن قام مجلس النواب بتعليق عمله في 16 مايو/أيار 2023.[9]

رغم تعهدات الخصوم السياسيين بتوحيد المؤسسات والاتفاق على إطار انتخابي، لا يزال الجمود السياسي والانقسام في ليبيا قائمين، ولم يتم تحديد موعد جديد للانتخابات البرلمانية والرئاسية. في مارس/آذار 2023، أعلن المجلس الأعلى للدولة عن موافقته على التعديل الدستوري الثالث عشر الذي

---

[4] منظمة العفو الدولية، ليبيا: تأخير الانتخابات وسط أجواء القمع، (رقم الوثيقة: MDE 19/5097/2021)، 22 ديسمبر/كانون الأول 2021، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/5097/2021/ar

[5] فتحي باشاغا هو سياسي ليبي من مدينة مصراتة الساحلية. خلال الصراع المسلح في عام 2011 وبعده، كان عضوًا في المجلس العسكري لمصراتة، وهو هيئة تورطت في انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التعذيب وعمليات القتل غير القانونية، من قبل جماعات مسلحة في مصراتة كانت تعمل آنذاك تحت مظلة المجلس العسكري. لمزيد من التفاصيل، راجع الرابط التالي: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/007/2012/ar تم تعيينه وزيرًا للداخلية في حكومة الوفاق الوطني في عام 2018. عقب ترشحه للرئاسة في عام 2021، التقى مع خصمه السابق خليفة حفتر في بنغازي، قبل أن يعلن عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، أن المجلس سيعين فتحي باشاغا لتشكيل حكومة جديدة. حصل بعدها على دعم القوات المسلحة العربية الليبية، ورئيس مجلس النواب، وبعض الميليشيات في غرب ليبيا، خاصة المتمركزة في الزاوية، ويُقال إنه حظي أيضًا بدعم حكومة مصر.

[6] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بيان منسوب للمتحدث باسم الأمين العام – حول ليبيا"، 3 مارس/آذار 2022، https://unsmil.unmissions.org/statement-attributable-spokesperson-secretary-general-libya-02-march-2022؛ ميدل إيست مونيتور، "المجلس الأعلى للدولة في ليبيا يرفض التعديلات الدستورية"، 25 فبراير/شباط 2022، https://www.middleeastmonitor.com/20220225-libya-high-council-of-state-refuses-constitutional-amendments/.

[7] فرانس 24، "ليبيا: الدبيبة يعلن عن خطة لتنظيم الانتخابات التشريعية قبل نهاية يونيو"، 22 فبراير/شباط 2022، https://vo.la/LyNxQD

[8] رويترز، "باشاغا يقول إنه سيدخل طرابلس بسلام في غضون أيام"، 31 مارس/آذار 2022، https://www.reuters.com/world/asia-pacific/libyas-bashagha-says-he-will-enter-tripoli-peacefully-within-days-2022-03-31/؛ رويترز، "اشتباكات تجبر باشاغا على مغادرة طرابلس بعد محاولة قصيرة لدخولها"، 17 مايو/أيار 2022، https://www.reuters.com/world/middle-east/libyas-bashagha-arrives-tripoli-al-arabiya-2022-05-17؛ سي إن إن، "ليبيا، طرابلس تشهد أسوأ قتال منذ سنوات. إليك ما يجب معرفته حول الأزمة"، 29 أغسطس/آب 2022، https://edition.cnn.com/2022/08/29/africa/libya-tripoli-violence-explainer-intl/index.html

[9] الجزيرة، "البرلمان الليبي يعلق عمل رئيس الوزراء المنافس باشاغا المقيم في الشرق"، 16 مايو/أيار 2023، https://aje.io/0xf09v

أقره مجلس النواب، الذي يحدد نظام الحكم، بما في ذلك دور الرئيس، ورئيس الوزراء، وبرلمان مكوّن من غرفتين.[10]

في حين قدم المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب التعديل كخطوة نحو الانتخابات، إلا أنه لم يعالج قضايا خلافية حاسمة، مثل شروط أهلية المرشحين للرئاسة. عقب اعتماد مجلس النواب لقوانين انتخابية من جانب واحد في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2023 ورفضها من قبل رئيس المجلس الأعلى للدولة، كثف عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، جهوده لحل القضايا الخلافية المتعلقة باعتماد القوانين الانتخابية وتشكيل حكومة موحدة. [11]

ومع ذلك، في أبريل/نيسان 2024، أعلن عبد الله باتيلي استقالته، مشيرًا إلى أن الفصائل المتنافسة "وضعت عدة شروط مسبقة للاتفاق على خارطة طريق واضحة وجدول زمني للعملية الانتخابية، بما في ذلك اعتماد دستور جديد، وتعديلات على القوانين الانتخابية المتفق عليها، وتشكيل حكومة جديدة". كما أعرب عن مخاوفه بشأن غياب الإرادة السياسية بين القادة الليبيين المتنافسين، وافتقار المجتمع الدولي إلى نهج موحد. [12]

في أول كلمة لها أمام مجلس الأمن الدولي في يونيو/حزيران 2024، حذرت خليفته ستيفاني خوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية والقائمة بأعمال رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من تعمق الانقسامات السياسية وأنماط الاحتجاز التعسفي، وحالات الاختفاء القسري، والوفيات أثناء الاحتجاز. [13]

عقب الصراع المسلح في عام 2011، شهدت ليبيا انتشارًا وتناميًا للميليشيات والجماعات المسلحة في مختلف أنحاء البلاد، حيث تشكل العديد منها على أسس عائلية أو قبلية أو جغرافية. ولا تزال هذه التشكيلات المسلحة، التي تدين بالولاء بشكل أساسي لقادتها، تمارس سيطرة فعلية على مساحات واسعة من ليبيا، بما في ذلك حدودها والبنية التحتية والمنشآت الرئيسية. لم تفشل الحكومات الليبية المتعاقبة فقط في محاسبة قادة وأعضاء هذه الجماعات على تورطهم في جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بل ساهمت أيضًا في تعزيز الإفلات من العقاب عبر دمجهم في المؤسسات الوطنية دون إجراء تدقيق لاستبعاد من يُشتبه بشكل معقول في تورطه في جرائم وفقًا للقانون الدولي. وقد اعتمدت هذه الحكومات على هذه الجماعات في مهام إنفاذ القانون والأمن والعمليات العسكرية، مع دفع رواتبهم. كما قامت الحكومات المتعاقبة بترقية قادة الجماعات المسلحة الذين لهم سجلات موثقة من الانتهاكات إلى مناصب قيادية في أجهزة الأمن الرسمية، مما شجعهم على مواصلة ارتكاب الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دون خوف من أي عواقب. [14]

3.2 صعود وسقوط جماعة الكانيات

بدأ صعود الكانيات إلى السلطة خلال الفراغ الأمني الذي نتج عن انهيار المؤسسات الحكومية بعد سقوط القذافي. برزت الكانيات كقوة مسلحة قوية في ترهونة، وهي منطقة شبه ريفية تبعد حوالي 90 كم جنوب شرق طرابلس. يُقدر عدد سكان المدينة نفسها بحوالي 70,000 نسمة، بينما يُقدر عدد سكان المنطقة المحيطة بها بحوالي 250,000 نسمة، وفقًا لإحصاءات حصلت عليها بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في ليبيا من بلدية ترهونة في عام 2022.[15]

---

[10] ليبيا هيرالد، "المجلس الأعلى للدولة يمرر التعديل الثالث عشر – مما يمهد الطريق للانتخابات الليبية"، 2 مارس/آذار 2023، https://libyaherald.com/2023/03/high-state-council-passes-13th-amendment-paving-way-for-libyan-elections/

[11] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، "بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن نتائج لجنة 6+6"، 7 يونيو/حزيران 2023، https://unsmil.unmissions.org/statement-united-nations-support-mission-libya-regarding-outcome-66-committee؛ ليبيا أوبزرفر، "المجلس الأعلى للدولة يحل فريقه في لجنة 6+6 ويؤكد التزامه بمخرجات بوزنيقة"، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2023، https://libyaobserver.ly/news/hcs-dissolves-team-66-committee-says-will-stick-bouznika-outcomes

[12] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، "كلمة الممثل الخاص للأمين العام عبد الله باتيلي أمام اجتماع مجلس الأمن حول ليبيا"، 16 أبريل/نيسان 2024، https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/20240416-_srsg_remarks_to_secco_eng_final.pdf

[13] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، "كلمة نائب الممثل الخاص ستيفاني خوري حول ليبيا أمام مجلس الأمن الدولي – 19 يونيو/حزيران 2024"، https://unsmil.unmissions.org/dsrsg-kourys-remarks-libya-un-security-council-19-june-2024

[14] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: جهاز الأمن الداخلي يكثف حملته على حرية التعبير"، 23 مارس/آذار 2022، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/libya-the-internal-security-agency-intensifies-crackdown-on-freedom-of-expression/؛ منظمة العفو الدولية، "ليبيا: يجب محاسبة قادة ميليشيا جهاز دعم الاستقرار"، 4 مايو/أيار 2022، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/05/libya-hold-stability-support-authority-militia-leaders-to-account/؛ منظمة العفو الدولية، "ليبيا: يجب محاسبة الميليشيا الممولة من الدولة على الإعدام خارج نطاق القضاء في مصراتة"، 31 مارس/آذار 2022، https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/03/libya-state-financed-militia-must-be-held-to-account-for-extrajudicial-execution-in-misratah/؛ منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي 2023/2024، 23 أبريل/نيسان 2024، https://www.amnesty.org/en/location/middle-east-and-north-africa/north-africa/libya/report-libya/

[15] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، "الاستنتاجات المفصّلة حول الوضع في ترهونة"، 1 يوليو/تموز 2022،

بحلول عام 2015، فرضت جماعة الكانيات سيطرتها الكاملة على مدينة ترهونة والمناطق المحيطة بها، واستمرت في ذلك حتى هزيمتها وانسحابها من المنطقة في يونيو/حزيران 2020. [16] وكما هو الحال مع العديد من الجماعات المسلحة والميليشيات الأخرى التي ظهرت بعد سقوط القذافي، تبدلت تحالفات وولاءات جماعة الكانيات خلال عملياتها التي استمرت ثماني سنوات على ترهونة، حيث شاركت في نزاعات مسلحة إما ضد أو دعمًا لأطراف مختلفة في الصراع. وخلال فترة سيطرتها، زعمت جماعة الكانيات أنها تعمل على القضاء على الجريمة واستعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، ووصفت خصومها بـ "الإرهابيين" و"المجرمين"، وفقًا لشهادات السكان المحليين وبحوث مستقلة. [17]

وفقًا لسكان ترهونة ومصادر أخرى ذات صلة مباشرة، كانت قيادة جماعة الكانيات بيد سبعة إخوة من عائلة الكاني في ترهونة، وهم: عبد الخالق الكاني (المسؤول عن العلاقات القبلية)، محمد الكاني (الرئيس الأعلى للعائلة)، معمر الكاني (المسؤول عن الشؤون المالية للعائلة)، عبد الرحيم الكاني (المسؤول عن الأمن الداخلي)، محسن الكاني (المسؤول عن العمليات العسكرية للكانيات)، علي الكاني (عضو اللجنة العسكرية في ترهونة حتى اغتياله في نوفمبر/تشرين الثاني 2012)، وعبد العظيم الكاني (قائد ميداني عسكري لقوات الكانيات). [18]

لم تشهد ترهونة أي اشتباكات مسلحة خلال الصراع المسلح في عام 2011. وقد سيطرت على المدينة كتيبة الأوفياء بقيادة بو عجيلة الحبشي، وهو من أصول ترهونية. قاتلت كتيبة الأوفياء إلى جانب القوات المناهضة للقذافي خارج ترهونة، حيث دخلت المدينة وسيطرت عليها دون أي اشتباكات في أغسطس/آب 2011. وبعد ذلك، أصبحت ترهونة تحت إدارة اللجنة العسكرية للمدينة، التي ترأسها بو عجيلة الحبشي وضمت أعضاء من عائلتي الكاني والناجي. [19]

في يونيو/حزيران 2012، اختُطف بو عجيلة الحبشي، ولا يزال مصيره ومكان وجوده مجهولين حتى الآن، على يد رجال مجهولين في طرابلس،[20] وسط تصاعد الصراع على النفوذ بين عائلتي الكانيات والناجي للسيطرة على ترهونة. ووفقًا لشهادات جُمعت من أفراد عائلة الناجي في ترهونة في فبراير/شباط 2022، تصاعدت التوترات بعد مقتل علي الكاني، عضو اللجنة العسكرية لترهونة، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، حيث شنت الكانيات هجمات انتقامية ضد عائلة الناجي متهمة إياهم بالمسؤولية عن مقتله.[21] وفي اليوم التالي، في 5 نوفمبر/تشرين الثاني، اختطف وقتل عبد الباسط أبو نعامة، الذي خلف بو عجيلة الحبشي كرئيس للجنة العسكرية في ترهونة وينتمي إلى عائلة الناجي. وقد اتهم أقاربه الكانيات بالتورط في مقتله.[22] وذكر سكان محليون لمنظمة العفو الدولية أن الصراع على السلطة بين العائلتين تحول إلى اشتباكات عنيفة، مما أدى إلى نزوح المدنيين وتدمير ممتلكات مدنية.

وفقًا لعدد من سكان ترهونة الذين تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هويتهم، ومصادر أخرى ذات معرفة مباشرة، كان لجماعة الكانيات نفوذ كبير في غرفة العمليات الأمنية المشتركة بمدينة ترهونة، التي أنشأتها السلطات الليبية في طرابلس عام 2013 بتفويض "للمشاركة في الحفاظ على الأمن في منطقة ترهونة والمناطق المحيطة بها". كانت الغرفة تابعة لرئيس أركان الجيش في المنطقة الغربية وتعمل تحت إشرافه. [23]

أفاد سكان من ترهونة ومصادر مطلعة أخرى لمنظمة العفو الدولية أنه عقب ظهور حكومتين متنافستين في منتصف عام 2014، تحالفت جماعة الكانيات مع المؤتمر الوطني العام في طرابلس وميليشيات أخرى في الغرب ضد الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر والحكومة المعترف بها دوليًا آنذاك في شرق ليبيا برئاسة رئيس الوزراء عبد الله الثني. وأضافت المصادر أن الكانيات حصلوا على الدعم والتمويل والأسلحة عبر المؤتمر الوطني العام. [24] كما ذكر مقاتلون سابقون من عائلة الناجي، خلال

وثيقة الأمم المتحدة.A/HRC/50/CRP.3 ،
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/regularsession/session50/2022-07-20/A-HRC-50-CRP-Tarhuna-E.pdf

[16] بعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا، "النتائج المفصلة حول الوضع في ترهونة" (المرجع السابق).

[17] حرشاوي، جلال، "ترهونة، المقابر الجماعية، والحرب الأهلية الدولية في ليبيا"، موقع وور أون ذا روكس، 30 يوليو/تموز 2020، https://warontherocks.com/2020/07/tarhuna-mass-graves-and-libyas-internationalized-civil-war/.

[18] معلومات وردت من سكان ترهونة وجرت مقارنتها بمصادر إعلامية.

[19] موقع MCD، "خليل العربي: هكذا حررنا ترهونة وسنواصل حتى النهاية"، 6 سبتمبر/أيلول 2011، https://www.mc-doualiya.com/articles/20110906-libya-tarhuna-battle-khalil-alarabi-interview؛ قناة ليبيا ترو، فيديو يوتيوب: "وصول كتيبة الأوفياء ترهونة إلى مدينة ترهونة"، 26 أغسطس/آب 2011، https://www.youtube.com/watch?v=maD5H9CkSUY

[20] الجزيرة، "انسحاب ثوار ترهونة من مطار طرابلس"، 4 يونيو/حزيران 2012، https://amn.st/600891MnA

[21] قناة ليبيا الأحرار، منشور على فيسبوك: "أمن ترهونة يلقي القبض على مشتبه بهم في مقتل الكاني"، 7 نوفمبر/ تشرين الثاني https://www.facebook.com/LibyaAlAhrarTV/photos/a.209066049131914/462412840463899/.
مقابلات بتاريخ 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

[22] موقع صحيفة الحرية، ترهونة: العثور على جثة السيد علي خليفة عبدالرحيم 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، https://amn.st/600991Mbx،
مقابلة بتاريخ 9 فبراير/شباط 2022، طرابلس.

[23] مجلس الوزراء الليبي، القرار رقم 857 لسنة 2013 بشأن إنشاء غرفة للعمليات الأمنية المشتركة في مدينة ترهونة، 29 ديسمبر/كانون الأول 2013، https://amn.st/600991MW1. في ذلك الوقت، تم إنشاء غرف للعمليات الأمنية في جميع أنحاء البلاد، وكانت تتكون بشكل عام من تشكيلات مسلحة محلية، بما في ذلك أولئك الذين شاركوا في الصراع المسلح لعام 2011.

[24] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، "الاستنتاجات المفصّلة حول الوضع في ترهونة"، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)؛ بوابة إفريقيا الإخبارية، "فجر ليبيا ينتهي من نقل معدات سوق الأحد إلى بوسليم"، 17 أغسطس/آب 2015، https://www.afrigatenews.net/a/81770؛

مقابلات أجرتها معهم منظمة العفو الدولية في ترهونة، أنهم كانوا يفتقرون بشكل كبير إلى التسليح مقارنة بجماعة الكانيات خلال تلك الفترة.

بحلول عام 2015، خرجت جماعة الكانيات منتصرة في الصراع على النفوذ بفضل تحالفها مع ميليشيات قوية متمركزة في طرابلس ومصراتة، بما في ذلك ميليشيا أبو سليم (التي أُعيدت تسميتها لاحقًا بقوة الأمن المركزي أبو سليم) بقيادة عبد الغني الككلي (المعروف بغنيوة)، ولواء الفرسان تحت قيادة صلاح المرغني، ولواء الصمود بقيادة صلاح بادي.

مع هزيمة منافسيهم الرئيسيين من عائلة الناجي بحلول عام 2015، عززت جماعة الكانيات قبضتها على ترهونة والمناطق المحيطة، وبسطت سيطرتها الفعلية على جميع جوانب الحياة والمؤسسات الحكومية والخدمات العامة في المنطقة، بما في ذلك المجلس البلدي لترهونة والأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية، التي شملت الشرطة العسكرية، والشرطة، ووحدة الدعم التابعة لوزارة الداخلية، والشرطة القضائية، ومكتب النائب العام.[25] وذكر سكان لمنظمة العفو الدولية أن الكانيات انخرطوا أيضًا في أنشطة إجرامية، من بينها الابتزاز للحصول على الأموال من الشركات مقابل فرض "حماية"، ومصادرة الأراضي والممتلكات الأخرى التي تخص معارضيهم.[26]

تتوافق هذه الادعاءات مع نتائج بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن ليبيا التي أكدت أن الكانيات سيطروا على جميع جوانب الحياة في ترهونة بين عامي 2015 و2020، بما في ذلك "البنية التحتية، والخدمات، والأعمال، والضرائب، والأمن في المدينة"، واستغلوا نفوذهم للاستيلاء على الأراضي والممتلكات وفرض مدفوعات "حماية" على الشركات التي لا يمتلكونها.[27]

تحالفت جماعة الكانيات مع حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، والتي تمكنت من فرض سيطرة هشة على طرابلس في مارس/آذار 2016. وفي فبراير/شباط 2017، قام المهدي البرغثي، وزير الدفاع في حكومة الوفاق آنذاك، بدمج الكانيات في وزارة الدفاع تحت اسم "اللواء السابع".[28] غير أن تحالف الكانيات مع حكومة الوفاق وميليشيات طرابلس توتر في عام 2018، ويُعتقد أن ذلك كان بسبب الصراع على النفوذ والموارد. وفي 30 أغسطس/آب 2018، أعلن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق عن حل اللواء السابع، مستندًا إلى قرار صدر في أبريل/نيسان 2018.[29]

ردًا على ذلك، أدانت جماعة الكانيات القرار علنًا، وزعمت أنه تم توقيعه من قبل رئيس الوزراء فايز السراج تحت ضغوط من ميليشيات طرابلس،[30] وطالبت بانسحاب جميع الميليشيات الأخرى من العاصمة.[31] وبحلول 27 أغسطس/آب 2018، اندلعت اشتباكات عنيفة في طرابلس مرة أخرى بين قوات الكانيات المدعومة من اللواء 22 مشاة التابع للجيش الوطني الليبي بقيادة عمران الجدي علي فرج،[32] ولواء الصمود المتمركز في مصراتة من جهة،[33] وميليشيات طرابلس، بما في ذلك لواء ثوار طرابلس، وكتيبة النواصي، وقوة الأمن المركزي أبو سليم، والكتيبة 301، وقوة الردع الخاصة ((أعيدت تسميته لاحقاً لتصبح جهاز الدرع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة) من جهة أخرى.[34] وانتهت المعارك الرئيسية انسحاب جماعة الكانيات من أطراف طرابلس بحلول أواخر سبتمبر/أيلول 2018.[35] واندلعت اشتباكات أصغر بشكل متقطع في أطراف طرابلس حتى يناير/كانون الثاني 2019.[36]

مغرب نيوز، "ليبيا: استمرار القتال في سبها وسرت وترهونة"، 12 أغسطس/آب 2015، https://amn.st/600191Mgz؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، "عدم الاستقرار وانعدام الأمن في ليبيا"، 2015، https://docslib.org/doc/9059805/instability-and-insecurity-in-libya؛ فاينانشال تايمز، "الميليشيات تستنزف خزائن ليبيا"، 10 أبريل/نيسان 2013، https://www.ft.com/content/be1fe01c-9fab-11e2-b4b6-00144feabdc0؛ مقابلات مع سكان ترهونة.

[25] مقابلات بتاريخ 9 و11 و12 و13 فبراير/شباط 2022، في ترهونة وطرابلس.

[26] مقابلات بتاريخ 9 و11 و12 و13 فبراير/شباط 2022، في ترهونة وطرابلس.

[27] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، "الاستنتاجات المفصّلة حول الوضع في ترهونة"، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا).

[28] وزارة الدفاع الليبية، قرار وزير الدفاع رقم 149 لسنة 2017 بتاريخ 2 فبراير/شباط 2017، https://drive.google.com/file/d/1N9GKbPCA7aLUi5NaxCMj1f9PotTSeE9X/view?usp=sharing

[29] حكومة الوفاق الوطني، منشور على فيسبوك: "كلمة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني"، 30 أغسطس/آب 2018، https://www.facebook.com/LibyanGovernment/posts/pfbid02FDgfgvYLYPtsKngXZaNmEKiNKVHLMxKz5zbXGYcaTW3wnUns6S5RVJHxPt8LchhTl

[30] إرم نيوز، "اللواء السابع في ليبيا يرفض قرار حله من السراج"، 2 سبتمبر/أيلول 2018، https://www.eremnews.com/news/1479116

[31] الوسط، "اللواء السابع يجدد استعداده للوقف الفوري للاشتباكات بشرط"، 1 سبتمبر/أيلول 2018، https://alwasat.ly/news/libya/218034؛ الوسط، "النائب محمد العباني يدافع عن تحرّك اللواء السابع نحو العاصمة"، 17 سبتمبر/أيلول 2018، https://alwasat.ly/news/libya/219942؛ إرم نيوز، "اللواء السابع في ليبيا يرفض قرار حله من السراج" (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)؛ إيوان ليبيا، "حكومة الوفاق تتبرأ من اللواء السابع والحرس الرئاسي يؤكد قيام السراج بحله"، 29 أغسطس/آب 2018، https://vo.la/hGsdh

[32] الصيعان باطن الجبل، منشور على فيسبوك: "تشكيل اللواء 22 مشاة ترهونة"، 7 سبتمبر/أيلول 2018، https://www.facebook.com/100044347638036/posts/733511090320157/

[33] الأمين العام للأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: تقرير الأمين العام، 7 يناير/كانون الثاني 2019، وثيقة الأمم المتحدة S/2019/19، الفقرة 10، https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/sg_report_on_unsmil_s_2019_19e.pdf

[34] الجزيرة، "جماعات مسلحة تتنافس للسيطرة في اشتباكات دامية بطرابلس"، 27 أغسطس/آب 2018، https://www.aljazeera.com/news/2018/8/27/libya-armed-groups-vie-for-control-in-deadly-tripoli-clashes؛ الجزيرة، "اشتباكات طرابلس الليبية.. مَن يقاتل مَن ولماذا؟"، 4 سبتمبر/أيلول 2018، https://amn.st/600291Msa

[35] الوسط، "لجان المصالحة: انسحاب اللواء السابع جاء بموجب اتفاق بين شيوخ وأعيان طرابلس وترهونة"، 25 سبتمبر/أيلول 2018، https://alwasat.ly/news/libya/220979

[36] رويترز، "إعادة فتح مطار طرابلس بعد إغلاقه بسبب الاشتباكات"، 26 سبتمبر/أيلول 2018، https://www.reuters.com/article/us-libya-security-idUSKCN1M615N/؛ المرصد، "مصادرنا: انسحاب اللواء السابع لسابق مواقعه في جنوب طرابلس"، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018،

انضمت قوات الكانيات إلى هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس في أبريل/نيسان 2019، حيث تقدمت من الجنوب تحت اسم جديد هو اللواء التاسع التابع للجيش الوطني الليبي (الذي أُعيدت تسميته لاحقًا بالقوات المسلحة العربية الليبية)، بدعم من شركة فاغنر الروسية الأمنية وجماعات مسلحة أخرى متحالفة.[37] وفي 13 سبتمبر/أيلول 2019، قُتل عبد الوهاب المقري، قائد اللواء التاسع، بالإضافة إلى الأخوين محسن وعبد العظيم الكاني، في غارة جوية يُشتبه أنها نُفذت بطائرة مسيّرة في طرابلس. [38] وفي 20 ديسمبر/كانون الأول 2019، شنت قوات حكومة الوفاق، بدعم من ميليشيا شهداء ترهونة (وهي ميليشيا تشكلت من أفراد عائلة الناجي وسكان آخرين مناهضين للكانيات في ترهونة)، هجومًا على قوات الكانيات في ترهونة، حيث أفادت التقارير أن عبد الرحيم الكاني قد أصيب خلال هذا الهجوم.[39] ورغم أن القوات المسلحة العربية الليبية وقوات الكانيات صدت الهجوم واستعادت بعض المناطق في البداية، إلا أنها بدأت تفقد مواقعها تدريجيًا أمام خصومها المدعومين من تركيا.

بحلول أوائل ي يونيو/حزيران 2020، انسحب مقاتلو فاغنر من المدينة ضمن انسحابهم الأوسع من غرب ليبيا، تبعتهم القوات المسلحة العربية الليبية المتحالفة بعد فترة قصيرة. [40] وفي 5 يونيو/حزيران، دخل اللواء 444، وهو ميليشيا تابعة لوزارة الدفاع بحكومة الوفاق الوطني بقيادة محمود حمزة، إلى ترهونة دون مقاومة مسلحة، وفرض سيطرته بسرعة على المدينة. قبل سيطرة اللواء 444 على المدينة، فرّ الأخوة الناجون من عائلة الكاني، إلى جانب قادة ومقاتلي الكانيات وعائلاتهم، من ترهونة، وتوجه العديد منهم شرقًا إلى بنغازي ومناطق أخرى تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي المتحالف. وفي 27 يوليو/تموز 2021، أعلن أفراد من مجموعة طارق بن زياد المسلحة، التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، عن مقتل محمد الكاني في بنغازي خلال ما وُصف بأنه تبادل لإطلاق النار بعد مقاومته للاعتقال.[41] ولا يُعرف مكان وجود الإخوة الثلاثة الناجين (معمر وعبد الرحيم وعبد الخالق).

في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ومايو/أيار 2021، أضافت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة محمد وعبد الرحيم الكاني إلى قوائم عقوباتها الخاصة، مما فرض عليهما قيودًا على السفر وتجميدًا للأصول. [42] وأرجعت هذه الدول إدراجهما في هذه القوائم إلى دورهما القيادي في ميليشيا الكانيات وأدلة تورطهما في جرائم بموجب القانون الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدامات خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري. وأفادت رويترز أن روسيا منعت إضافة قادة الكانيات إلى قائمة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي[43] .

كما أكد فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن ليبيا، الذي أُنشئ بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 لعام 2011 لمراقبة عدم الامتثال لحظر الأسلحة المفروض على ليبيا من بين أمور أخرى، مسؤولية عبد الرحيم الكاني في حالات الحرمان غير القانوني من الحرية "التي أدت إلى القتل". [44]

---

https://amn.st/600891Mvy؛ المرصد، "صور | قوة حماية طرابلس تقول بأنها سيطرت على المطار العالمي وقصر بن غشير"، 17 يناير/كانون الثاني 2019، https://amn.st/600591Mx5

[37] أكرم خري، "فاغنر في ليبيا – القتال والنفوذ"، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، يناير/كانون الثاني 2022، https://rosaluxna.org/publications/wagner-in-libya-combat-and-influence؛ الأمم المتحدة، فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011)، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، 8 مارس/آذار 2021، وثيقة الأمم المتحدة S/2021/229، الفقرات 93-97، https://digitallibrary.un.org/record/3905159/files/S_2021_229-EN.pdf

[38] بوابة إفريقيا الإخبارية ، "جهاز الردع: هذه تفاصيل اغتيال الكاني والمقري (فيديو)"، 2 مارس/آذار 2020، https://www.afrigatenews.net/a/247075

[39] وكالة الأناضول، "رئيس أركان الحكومة الليبية: قواتنا باتت قريبة من وسط مدينة ترهونة"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2019، https://amn.st/600591M0P

[40] مقابلات بتاريخ 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

[41] الشرق الأوسط، "مقتل زعيم الكانيات في بنغازي"، 28 يوليو/تموز 2021، https://amn.st/600691MNI.

[42] مكتب تنفيذ العقوبات المالية بوزارة الخزانة البريطانية، "القائمة الموحدة للأهداف الخاضعة للعقوبات المالية في المملكة المتحدة"، https://assets.publishing.service.gov.uk/media/656896d4cc1ec500138eefbf/Libya.pdf. (تمّ الاطلاع بتاريخ 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2024) ؛ الحكومة البريطانية، "المملكة المتحدة تفرض عقوبات على ميليشيا الكانيات الليبية وقادتها: بيان الوزير"، 13 مايو/أيار 2021، https://www.gov.uk/government/news/uk-sanctions-libyan-al-kaniyat-militia-and-its-leaders-ministers-statement؛ الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، قرار المجلس2021/481 (CFSP) ، 22 مارس/آذار 2021، https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:32021D0481&from=EN؛ وزارة الخزانة الأمريكية، "تصنيفات قانون ماغنيتسكي العالمي"، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، https://ofac.treasury.gov/recent-actions/20201125؛ وزارة الخزانة الأمريكية، "الخزانة تفرض عقوبات على ميليشيا وقائدها بسبب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا"، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1192

[43] رويترز، "الولايات المتحدة تدرج ميليشيا ليبية وقائدها في القائمة السوداء بعد أن أوقفت روسيا عقوبات الأمم المتحدة"، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، https://www.reuters.com/article/libya-security-sanctions-int-idUSKBN2852C8/

[44] فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011)، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، 8 مارس/آذار 2021، وثيقة الأمم المتحدة S/2021/229، https://digitallibrary.un.org/record/3905159/files/S_2021_229-EN.pdf الفقرات 36-39؛ فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011)، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، 27 مايو/أيار 2022، وثيقة الأمم المتحدة S/2022/427، https://digitallibrary.un.org/record/3976750/files/S_2022_427-EN.pdf، الفقرة 47

4. حُكمُ الإرهابِ لِجماعةِ الكانيات

"إذا انتقدهم أو عارضهم أحد [جماعة الكانيات]، كانوا لا يكتفون بقتله فقط؛ بل كانوا يقتلون كل أشقائه، وأيَّ شخصٍ من أقاربه يمكن أن يأخذ بالثأر".

أحمد عبد المولى سعد، الذي اختُطفَ أشقاؤه الخمسة على أيدي جماعة الكانيات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019

سُلِّطت الأضواء بقوة على المدى والحجم المروِّعَين للجرائم المشمولة في القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبتها جماعة الكانيات في ترهونة خلال الفترة من عام 2012 إلى يونيو/حزيران 2020، وذلك مع اكتشاف قبور جماعية تحوي مئات الجثث، عقب هزيمة الكانيات وانسحابها من المدينة في يونيو/حزيران 2020. ومن بين الجرائم التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية: الحرمان غير المشروع من الحرية، والقتل العمد وغيره من عمليات القتل غير المشروع، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والإخفاء القسري، والاختطاف، والتهجير القسري، ونهب ممتلكات والاستيلاء عليها.

لم تقتصر جماعة الكانيات على استهداف خصومها الفعليين أو المُشتبه بهم، بل استهدفت أيضًا ذويهم وعائلاتهم الممتدة بهدف فرض هيمنتها المطلقة على ترهونة وترسيخها، والقضاء على أي تحدٍ، فعلي أو مُحتمل، لحكمها. وعلى الرغم من أن بعض المستهدفين كانوا مقاتلين تابعين لجماعات منخرطة في اشتباكات مسلحة مع جماعة الكانيات، فإن معظم المختطَفين والمقتولين بشكل غير مشروع كانوا من المدنيين. كما هجَّرت جماعة الكانيات قسريًا جميع أفراد العائلات الممتدة لأولئك الذين اختطفتهم وقتلتهم، وفي بعض الحالات استولت على ممتلكات خاصة وسرقت أشياء ثمينة.[45] ولا يزال مصير ما لا يقل عن 68 شخصاً، ممن اختطفتهم جماعة الكانيات، مجهولًا وفقًا لسجلات رابطة ضحايا ترهونة.

وكانت فداحة الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الكانيات بحق منْ رفضوا الانصياع لأوامرها، أو انتقدوها، أو عارضوها، بمثابة تحذيرٍ مخيفٍ لسكان ترهونة الآخرين، مما أدى بدوره إلى تعزيز هيمنة الكانيات على ترهونة.

وقد استمرت هذه الجرائم التي يشملها القانون الدولي لسنوات عديدة بفضل إفلات جماعة الكانيات من العقاب في ظلِّ حكم حكومات متعاقبة.

[45] أفادت عدة عائلات بأن رفض بعض أقاربهم تسليم ممتلكاتهم كان من بين الدوافع وراء الهجمات التي شنَّتها جماعة الكانيات عليهم.

4.1 الاختطاف، والقتل العمد، وعمليات القتل غير المشروع الأخرى

"خلال فترة سيطرة جماعة الكانيات على ترهونة، اختطفت الجماعة وقتلت بشكل غير مشروع مئات من السكان المحليين، وألقت بجثثهم في قبور فردية أو جماعية لم تُكتشف إلا بعد هزيمتها. وفي 10 سبتمبر/أيلول 2024، أكد رئيس الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين،[46] الدكتور كمال أبو بكر السيوي، لمنظمة العفو الدولية أنه تم انتشال ما لا يقل عن 343 جثة وأشلاء جثث من أكثر من 100 قبر فردي أو جماعي في 20 موقعًا حول ترهونة، بالإضافة إلى 106 جثث عُثر عليها في مشرحة مستشفى ترهونة، في يونيو/حزيران 2020.[47] وبحلول أغسطس/آب 2024، كانت الهيئة قد تعرَّفت على 237 جثة من بين 343 جثة انتُشلت من المقابر، وذلك عبر اختبار الحمض النووي. ولم تتطابق عينات الحمض النووي المأخوذة من 70 من الأشلاء البشرية التي انتُشلت من المقابر مع أي عينات للحمض النووي جُمعت من عائلات المفقودين وحُفظت في معامل الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين.[48] ووفقًا للدكتور كمال أبو بكر السيوي، كانت جميع الجثث التي تسلمتها الهيئة تحمل إصابات ناجمة عن طلقات نارية، تركزت بشكل رئيسي في الرأس أو الجزء العلوي من الجسم، وكانت معظمها مُكبلة الأيدي خلف الظهر و/أو مُغطاة الرأس أو معصوبة العينين.

وشدَّد الدكتور كمال أبو بكر السيوي على أن الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين لم تتسلم جميع الجثث التي انتُشلت، مشيرًا إلى أن هناك جثثًا إضافية عُثر عليها فور انسحاب جماعة الكانيات، في يونيو/حزيران 2020، ودُفنت دون إجراء اختبار الحمض النووي، أو نُقلت إلى مؤسسات أخرى بخلاف الهيئة. كما أفاد بعض سكان ترهونة لمنظمة العفو الدولية بأنه، وبمجرد اكتشاف أولى القبور الجماعية في يونيو/حزيران 2020، سلَّمت السلطات رُفات بعض الموتى الذين عُثر عليهم إلى عائلاتٍ لدفنها بدون إجراء اختبار الحمض النووي، وذلك بعد أن تعرَّفت هذه العائلات على أقربائها من خلال قطع الملابس أو غيرها من السمات أو المتعلقات الشخصية.[49]

أما الجثث التي عُثر عليها في مستشفى ترهونة، وعددها 106 جثث، فقد أُرسلت إلى مستشفيات أخرى، من بينها مستشفيات في طرابلس ومصراتة. ووفقًا لمصادر مطلعة، يُعتقد أن معظم هذه الجثث ليست لسكان من ترهونة، بل لمقاتلين يُشتبه أنهم قُتلوا خلال اشتباكات مسلحة.[50] وبحلول يونيو/حزيران 2024، تم التعرُّف على 30 جثة من بين الجثث التي اكتُشفت في مشرحة ترهونة، وعددها 106 جثث، باعتبارها لمقاتلين من القوات المسلحة العربية الليبية، وذلك وفقًا لما ذكره الدكتور كمال أبو بكر السيوي. وأضاف الدكتور السيوي أن الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين بذلت جهودًا "لتشجيع عائلات المفقودين، بمن فيهم المقاتلون، على تقديم عينات الحمض النووي. إذ يُعد هذا السبيل الوحيد لاكتشاف أماكن ذويهم".[51]

وتشير معلومات جمعتها منظمة العفو الدولية إلى أن الغالبية العظمى من الضحايا اختُطفوا خلال الفترة من أبريل/نيسان 2019 إلى يونيو/حزيران 2020، وهي فترة كانت جماعة الكانيات خلالها مُتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية تحت اسم اللواء التاسع. وقد اختُطف آخرون خلال الفترة من عام 2015 إلى مارس/آذار 2019، عندما كانت جماعة الكانيات تمارس سيطرة فعلية على ترهونة، وكانت متحالفةً مع حكومة الوفاق الوطني، كما سُجلت عدة عمليات اختطاف وقتل غير مشروع بين عامي 2012 و2015، عندما كانت جماعة الكانيات تسعى إلى إحكام قبضتها على البلدة وتتصارع من أجل السيطرة مع خصومها المحليين الرئيسيين، ممثَّلين في أفراد عائلة النعاجي.[52] ووفقًا للسجلات التي تحتفظ بها رابطة ضحايا ترهونة، والتي تحققت منها منظمة العفو الدولية، من بين 290 ضحية مُسجَّلة، اختُطف 36 شخصًا قبل 1 أبريل/نيسان 2019، بينما اختُطف 216 شخصًا بعد هذا التاريخ. في حين لم تُسجل تواريخ اختطاف 38 آخرين.

وفي بعض الحالات التي وثَّقتها منظمة العفو الدولية، لوحظ تصاعد في عمليات اختطاف عدة أفراد من العائلة نفسها بالتزامن مع وقوع تطورات حاسمة، أو عقب وقوعها مباشرةً، مثلاشتباكات مسلحة بين

---

[46] وفقًا للقانون رقم 1 لسنة 2014، تُكلف الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين بمهام البحث والتعرُّف على المفقودين؛ وتسجيل وجود القبور الجماعية والحفاظ عليها؛ والتعاون مع السلطات ذات الصلة لتحديد هوية الضحايا لأغراض قضائية؛ وإنشاء قاعدة بيانات جينية رسمية. قانون رقم (1) لسنة 2014 بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين بثورة 17 فبراير/شباط، 9 يناير/كانون الثاني 2014، https://vo.la/IjKnLE

[47] اجتماع مع الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، طرابلس، 15 فبراير/شباط 2022، ومقابلة هاتفية يوم 10 سبتمبر/أيلول 2024.

[48] مقابلة هاتفية مع الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، 7 يونيو/حزيران 2024.

[49] يوجد مزيد من المعلومات عن بواعث القلق بشأن عملية انتشال الجثث والتعرُّف عليها في القسم 6.1 من هذا التقرير.

[50] مقابلات شخصية متعددة، طرابلس وترهونة، فبراير/شباط 2022.

[51] مقابلة هاتفية مع الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، 7 يونيو/حزيران 2024.

[52] انظر الفصل الثالث لمزيد من التفاصيل عن بروز جماعة الكانيات وإحكام السيطرة على ترهونة.

جماعة الكانيات وميليشيات أو جماعات مسلحة أخرى منافسة، أو مقتل و/أو إصابة بعض قادة الكانيات، وهذا يشير إلى أن الهجمات كانت انتقاميةو/أو تهدف إلى ردع أي تحديات أخرى لحكم جماعة الكانيات.[53]

وثَّقت منظمة العفو الدولية بالتفصيل حالات 23 عائلة عانت من عمليات الاختطاف، وما تلاها من عمليات قتل أو استمرار اختفاء ما لا يقل عن 159 من ذويها. وقد أمرت جماعة الكانيات معظم هذه العائلات بمغادرة ترهونة، وفيما بعد اكتشفت العائلات أن منازلها ومحلاتها قد تعرَّضت للنهب.

وطبقًا لمعلومات جمعتها منظمة العفو الدولية، فقد أُسر معظم الضحايا خلال مداهمات لمنازلهم أو أماكن عملهم في الليل، على أيدي مجموعات كبيرة من المُسلحين، بينهم بعض الملثَّمين، وكانوا يرتدون خليطًا من ملابس مدنية وعسكرية، وذلك أمام أقاربهم أو زملائهم، على الترتيب. وذكر بعض الشهود أنهم كانوا قادرين على التعرُّف على مقاتلي الكانيات استنادًا إلى [شارات على سياراتهم] و/أو معرفة بعض المشاركين، وأشاروا إلى أنه لم يكن هناك أي تشكيل مُسلح آخر يسيطر على ترهونة وينفِّذ عمليات اختطاف في الفترة بين عامي 2015 و2020. ولم يحدث مُطلقًا أن قدَّم أولئك الذين ينفِّذون عمليات تفتيش للمنازل وعمليات اختطاف أمرًا بالاعتقال أو التفتيش. وقال عدة شهود لمنظمة العفو الدولية إن قائدًا بارزًا في جماعة الكانيات كان حاضرًا ويعطي أوامر خلال مداهمات للمنازل انتهت باختطاف أقارب لهم، ثم باختفائهم قسريًا وقتلهم.[54]

واستهدفت جماعة الكانيات عائلات بأكملها لمن يُشتبه في أنهم خصوم لها، واستمر هذا الاستهداف في بعض الحالات لمدة تصل إلى سبع سنوات. وتمثَّلت طريقة عمل جماعة الكانيات في اختطاف جميع الذكور في عائلة ما، ممن يُعتقد أنهم في سن القتال، وتهجير باقي أفراد العائلة الممتدة قسريًا، والاستيلاء على ممتلكاتها وغيرها من الأصول، مما يشير إلى أن المكاسب المالية كانت دافعًا، جزئيًا على الأقل، لارتكاب الجرائم. ووفقًا لما ذكرته عدة عائلات أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، فقد كثَّفت جماعة الكانيات هجماتها عليهم بعد أن رفضوا تسليم ممتلكاتهم أو اشتكوا من الاستيلاء على ممتلكاتهم.

ووصف أحد سكان ترهونة، وهو أحمد عبد المولى سعد (وتُعرف عائلته أيضًا باسم جريوة)، الذي اختُطف أشقاؤه الخمسة ليلة 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 على أيدي جماعة الكانيات، الأساليب التي اتبعتها الجماعة للقضاء على أي تهديداتٍ مُحتملة والحيلولة دون وقوع هجمات انتقامية، فقال:

> **"إذا انتقدهم أو عارضهم أحد [جماعة الكانيات]، كانوا لا يكتفون بقتله فقط؛ بل كانوا يقتلون كل أشقائه، وأي شخص من أقاربه يمكن أن يأخذ بالثأر. كانوا يضطهدون العائلة بأكملها. كانوا يريدون أن يخافهم الجميع".**

وقال أحمد عبد المولى سعد لمنظمة العفو الدولية إن جماعة الكانيات أسرت أشقاءه الخمسة: موسى، وهو موظف في وزارة الزراعة يبلغ من العمر 48 عامًا وأب لسبعة أبناء؛ وعبد العزيز، وهو معلم يبلغ من العمر 42 عامًا وأب لأربعة أبناء؛ وعبد الباسط، وهو موظف حكومي يبلغ من العمر 32 عامًا وأب لأربعة أبناء؛ والتوأم سعد ومسعود، وكان عمرهما 29 عامًا في ذلك الوقت.

شهد بعض أقاربهم عملية أسر أربعة من الأشقاء من منازلهم على أيدي مجموعة كبيرة من الأشخاص المدججين بالأسلحة والمنتمين إلى جماعة الكانيات، في حين أُسر الشقيق الخامس خارج منزله. وتمكن أحد الأشقاء، عبد العزيز، من تنبيه أحمد إلى اختطافه عبر الهاتف في حوالي الساعة السابعة مساءً قبل أن ينقطع الاتصال. وبعد انسحاب جماعة الكانيات من ترهونة، لم يُعثر إلا على جثة موسى في المقبرة الجماعية في "مشروع الربط"، وتم التعرف على هويته من خلال اختبار الحمض النووي.

وقال أحمد عبد المولى سعد لمنظمة العفو الدولية إنه تجنب مصيرًا مماثلًا عن طريق الاختباء في الظلام في الليلة التي اختُطف فيها أشقاؤه الخمسة، ثم الفرار في اليوم التالي إلى الضواحي الغربية

---

[53] على سبيل المثال، اختُطف عشرة من أفراد عائلة جاب الله، في 21 ديسمبر/كانون الأول 2019، وهو اليوم التالي لوقوع معركة كبرى بين الكانيات ومسلحين من سكان ترهونة متحالفين مع ميليشيات تتخذ من طرابلس مقرًا لها، وخلالها أصيب عبد الرحيم الكاني، حسبما ورد. وكالة الأناضول، "رئيس أركان الحكومة الليبية: قواتنا باتت قريبة من وسط مدينة ترهونة"، 21 ديسمبر/كانون الأول 2019، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا).

[54] اسمه محفوظ في سجلات منظمة العفو الدولية.

لطرابلس، برفقة صديقه معاطي عامر مصباح. وقد علم لاحقًا أن معاطي اختُطف من أحد الأسواق بمجرد عودته إلى ترهونة بعد يومين، واحتُجز في 'البوكسات'، أحد مرافق الاحتجاز المؤقتة التي كانت تُديرها جماعة الكانيات،[55] حيث ظل هناك لعدة أسابيع.

وأضاف أحمد عبد المولى سعد أن جثة معاطي عُثر عليها بعد سبعة أو ثمانية أشهر من انسحاب جماعة الكانيات من البلدة، معبرًا عن اعتقاده بأن الجماعة استهدفت صديقه انتقامًا لمساعدته في الهرب.

ولم يعد أحمد عبد المولى سعد إلى ترهونة إلا بعد أن سيطرت عليها قوات حكومة الوفاق الوطني، وقد وجد أن منازل العائلة ومحلاتها قد نُهبت، بما في ذلك متجر ومعرض للسيارات. وقد قال بأسى:

> **"لقد دمَّروا عائلتي، مثلما دمَّروا عائلات كثيرة جدًا. كان بوسعهم أن يفعلوا ما يريدون".**

وثَّقت منظمة العفو الدولية كيف كثَّفت جماعة الكانيات هجماتها على سكان ترهونة خلال فترات شهدت تحدياتٍ تهدد حكمها، أو على سبيل الانتقام لمقتل أو إصابة بعض قادتها. فعلى سبيل المثال، بعد يومين من إصابة عبد الرحيم الكاني بجراح، حسبما ورد، خلال اشتباكات مسلحة مع خصوم، يوم 20 ديسمبر/كانون الأول 2019، استهدفت جماعة الكانيات عائلة رماضنة (وتُعرف أيضًا باسم عائلة الروماني). ففي الساعات الأولى من يوم 22 ديسمبر/كانون الأول 2019، أمسكت جماعة الكانيات بسبعة أشقاء من عائلة رماضنة، وهم: فتحي سعيد، وهو عامل معادن يبلغ من العمر 42 عامًا ولديه 10 أبناء؛ وعبد اللطيف سعيد، وهو مزارع يبلغ من العمر 40 عامًا وأب لأربعة أبناء؛ ومنصور سعيد، وهو شرطي في الشرطة القضائية يبلغ من العمر 35 عامًا وأب لخمسة أبناء؛ وحسين سعيد، وهو عامل باليومية يبلغ من العمر 36 عامًا وأب لخمسة أبناء؛ وميلاد سعيد، وهو عامل إنقاذ يبلغ من العمر 36 عامًا وأب لأربعة أبناء؛ والنوري سعيد، وهو من أفراد ميليشيا مقرها طرابلس يبلغ من العمر 34 عامًا وأب لثلاثة أبناء؛ وعبد العظيم سعيد، وهو عامل نظافة في بلدية ترهونة يبلغ من العمر 31 عامًا وأب لثلاثة أبناء.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات منفصلة مع زوجات الرجال السبعة، حيث ذكرن أنهن شاهدن قوة كبيرة من جماعة الكانيات، مؤلَّفة من مسلحين، كان بعضهم ملثَّمين، وهي تختطف ستة من الرجال من منازلهم في منتصف الليل، فيما اختُطف الشقيق السابع من محل عمله في وقت لاحق من تلك الليلة.

وعُثر على جثث الرجال السبعة معًا في 9 يونيو/حزيران 2020، في واحدة من أولى المقابر الجماعية التي اكتُشفت في البلدة، وتمكّن بعض الأقارب من التعرف عليهم من خلال ملابسهم. وعلى الرغم من أن أفراد العائلة لا يعرفون السبب الدقيق لاستهداف الأشقاء، فإن انتماء النوري سعيد رماضنة إلى ميليشيا في طرابلس قد يكون أحد العوامل المساهمة في ذلك.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، وصفت حسناء مفتاح الهمالي، زوجة منصور سعيد رماضنة، كيف حاصر عدد كبير من المركبات منطقتهم، حيث كان يعيش الأشقاء مع أسرهم في بيوت متجاورة. وقالت إن المسلحين، الذين كان بعضهم ملثَّمين، عرَّفوا أنفسهم بأنهم ينتمون إلى اللواء التاسع وفتشوا منزلهم. ولم يكن زوجها في المنزل، وعلمت فيما بعد أنه أُخذ من محل عمله أمام اثنين من زملائه. وأضافت قائلة إنه بعد يومين وصلت مركبتان عسكريتان إلى شارعهم، وترجل منها مسلحون، وأخبروهم أن أقاربهم قد قُتلوا، وأمروا جميع العائلات بمغادرة ترهونة. وقالت بأسى:

> **"ذهبتُ إلى عائلتي في مدينة بني وليد، وذهبت كلٌ من سلفاتي إلى والديها وأقارب آخرين. تفرَّقنا هنا وهناك. لم يكن أمامنا أي خيار سوى الرحيل لكي نُنقذ أطفالنا".**

[55] انظر القسم 4.3 لمزيد من التفاصيل عن مرافق الاحتجاز التي استخدمتها جماعة الكانيات.

وقالت ابتسام مفتاح سعد، زوجة عبد اللطيف سعيد رماضنة، لمنظمة العفو الدولية إن المسلحين الذين دخلوا منزلها وأخذوا زوجها سألوا أول الأمر عن أسلحة، ولكنهم لم يفتشوا المنزل. وروت ما حدث قائلةً:

"كنَّا نائمين عندما سمعنا ضجيجًا في الخارج. اختبأ زوجي في المطبخ، ولكن عندما جاء ستة أو سبعة من أفراد الميليشيا الملثَّمين إلى داخل منزلنا، وصوَّبوا بنادقهم نحوي، وسألوني عن زوجي، خرج هو من المطبخ ليتجنَّب قيامهم بتفتيش المنزل وإخافة الأطفال... كنتُ أتمنى أن يُفرج عنه على وجه السرعة، ولكن الواقع أنني لم أره مرة أخرى".

"في ذلك الوقت، كان أشقائي الثلاثة قد اختُطفوا على أيدي الكانيات قبل بضعة أشهر، ولم يكن لدينا أي أخبار عن مصيرهم أو مكانهم، ولذلك كنتُ في شدة الخوف من أن يحدث الأمر نفسه لزوجي. وهذا ما حدث. لقد دمروا عائلتنا دون أي سبب على الإطلاق. ففي عائلتنا وحدها، يوجد حاليًا 39 طفلًا فقدوا آباءهم. كنتُ حاملًا عندما اختُطف زوجي؛ ولهذا فأصغر أطفالي لن يعرف أباه مُطلقًا".

وخلال الفترة ما بين سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2019، اختطفت جماعة الكانيات أيضًا أشقاء ابتسام مفتاح سعد، وهم: عبد الحكيم مفتاح سعد، وهو عامل غسيل سيارات يبلغ من العمر 43 عامًا وأب لأربعة أبناء؛ وسعد مفتاح سعد، وهو موظف يبلغ من العمر 50 عامًا؛ ورضا مفتاح سعد، وهو سائق شاحنة مياه يبلغ من العمر 35 عامًا ولديه ابن واحد.

وهناك شقيق ثامن، يُدعى أبو بكر سعيد رماضنة، قُتل في عام 2015 في ملابسات غير واضحة. ويعتقد ذووه أن جماعة الكانيات كانت أيضًا وراء موته.

واستهدفت جماعة الكانيات عائلة جاب الله على سبيل الانتقام، في اليوم التالي لوقوع اشتباكات في ترهونة بين الكانيات وخصوم متحالفين مع ميليشيات مقرها طرابلس، وخلالها أُصيب عبد الرحيم الكاني بجراح، حسبما ورد.[56] وقال أفراد من عائلة جاب الله لمنظمة العفو الدولية إنه في حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل يوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2019، حاصرت المنطقة أعدادٌ كبيرة من المركبات وعدة مئات من الرجال المدجَّجين بالسلاح من جماعة الكانيات، وداهموا منازلهم. ويوحي نشر مثل هذه القوة الكبيرة بأن المهاجمين كانوا على الأرجح يتوقعون مقاومةً مسلحة. وانتهى الهجوم باختطاف 10 من أفراد العائلة، وهم بالأساس جميع الرجال في سن القتال ممن يُحتمل أن يشكلوا تحديًا لحكم الكانيات.

وقال بعض الأقارب الناجين لمنظمة العفو الدولية إنه بعد ساعات من عمليات الاختطاف، حضر إلى منزل العائلة أفراد من الكانيات، بينهم قائد كبير،[57] وأمروهم بمغادرة المدينة. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت ربيعة عمران، التي كان زوجها سليمان فرج جاب الله، البالغ من العمر آنذاك 53 عامًا، ضمن الرجال العشرة الذين اختُطفوا:

[56] يوجد مزيد من التفاصيل في القسم 3.2.
[57] اسمه محفوظ في سجلات منظمة العفو الدولية.

"غادرت مع أطفالي ومئات من أقاربنا. وأُجبر أفراد أربع وخمسين أسرة من عائلتنا الممتدة على ترك بيوتهم وأشغالهم والذهاب للبحث عن ملجأ لهم أينما تيسر".

وأضافت ربيعة عمران أن جماعة الكانيات أسرتْ أيضًا أربعة من أشقائها (فوزي عمران، البالغ من العمر 45 عامًا؛ وأنور عمران، 40 عامًا؛ وأكرم عمران، 34 عامًا؛ وعصام عمران، 29 عامًا)؛ وثلاثة من أبناء عمومتها (الأشقاء بدر جاب الله جاب الله، 28 عامًا؛ وعبد الحميد جاب الله جاب الله، 26 عامًا؛ وعبد الله جاب الله جاب الله، 17 عامًا)، واثنين من أعمامها (الراضي البشير جاب الله، 51 عامًا؛ وخليل الهادي جاب الله، 55 عامًا). كما احتجزت جماعة الكانيات ابنها البالغ من العمر 11 عامًا أسيرًا لعدة ساعات.

وترامت إلى أسماع الأسرة شائعاتٌ بأن الرجال العشرة قُتلوا بعد وقت قصير من اختطافهم. وتأكدت هذه الشائعات بعد سيطرة قوات حكومة الوفاق الوطني على ترهونة، في يونيو/حزيران 2020، حيث عُثر على جثث تسعة من الضحايا. وعُثر على جثث ثمانية في المقبرة الجماعية في مشروع الربط، بينما عُثر على جثة الراضي البشير جاب الله في المقبرة الجماعية في مكب القمامة العامة مع عشرات آخرين. وتم التعرُّف عليهم من ملابسهم ومتعلقاتهم الأخرى.[58] عُثر على جثة عبد الحميد جاب الله جاب الله في المقبرة الجماعية في "مشروع 5 كم الزراعي" بعد عدة أشهر.

4.1.1 القتل العمد للنساء والأطفال

رغم أن الغالبية العظمى من المختطفين على يد جماعة الكانيات الذين عُثر عليهم قتلى فيما بعد كانوا من الرجال، فقد وثّقت منظمة العفو الدولية حالات اختطاف وقتل غير مشروع لثلاثة أطفال على الأقل في عام 2020، ولأربع نساء في عام 2019، فيما يبدو أنه كان بهدف الانتقام بسبب المعارضة المُفترضة للجماعة من جانب أقارب ذكور للضحايا، ويُحتمل أن يكون بهدف ترهيب المجتمع الأوسع. وأشارت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ليبيا، في نتائجها المفصلة بشأن ترهونة، الصادرة في يوليو/تموز 2022، إلى انتشال جثث خمسة أطفال وما لا يقل عن ست نساء.[59]

قتلت جماعة الكانيات عمدًا وبشكل غير مشروع أطفال عبد العالي الفلوس الثلاثة: محمد، 10 أعوام؛ وعبد المالك، 14 عامًا؛ وعبد الرحمن، 15 عامًا، وكانوا قد اختُطفوا يوم 3 أبريل/نيسان 2020 مع أبيهم وشقيقهم معاذ، وهو الوحيد الذي ظل على قيد الحياة وكان عمره في ذلك الوقت لا يتجاوز ثمانية أعوام. وقالت والدة الأطفال، غزال مفتاح، لمنظمة العفو الدولية إنه في حوالي الساعة 11 مساءً، دخل أربعة مسلحين من أفراد الكانيات إلى منزلهم، دون إبراز أمر بالاعتقال أو التفتيش، واقتادوا زوجها وأبناءها معهم. وفي اليوم التالي، عاد المسلحون، وبعد تفتيش المنزل استولوا على سيارة وهاتف. كما استولوا على مبلغ كبير من المال من محل عمل زوجها، وهو مصرف لاستبدال النقد الأجنبي يقع في المصرف التجاري، في عمارات الفلوس بترهونة.
وعلمت غزال مفتاح، من رواية طفلها الناجي، أن جماعة الكانيات قتلت زوجها وأبناءها الآخرين في الليلة ذاتها التي اختُطفوا فيها. وقالت:

"وضعهم [أفراد الكانيات] بجانب السور وقتلوهم بالرصاص، الأربعة جميعهم، وأُجبر الطفل الصغير معاذ على مشاهدة ذلك... لا يزال يعاني من صدمة حتى اليوم. وقبل أن يغادر المزرعة [مشروع الربط]

---

[58] وزارة العدل، ليبيا، "بعض أسر الضحايا الذين عُثر عليهم في المقابر الجماعية بمدينة ترهونة تتعرف على ذويها"، منشور على فيسبوك، 20 فبراير/شباط 2021،
https://www.facebook.com/moj.gov.ly/posts/pfbid0j1QoCXf3tfzezfjoN1C4M9kEvoJjHqoXKk2tdXqt1vg9FNBkynNtwMSE3phPDmwRl

[59] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، "الاستنتاجات المفصّلة حول الوضع في ترهونة"، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)، الفقرتان 134، 69،
https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/libya/index

قال [القائد البارز في جماعة الكانيات][60] لمعاذ "عندما تكبر، هل ستقاتل الكانيات؟"... لقد احتُجز في زنزانة [في منشأة بالقرب من الشرطة القضائية] مع فتاة... هو أفضل الآن [بعد تلقي دعم نفسي] ولكن من الصعب على طفلٍ أن يتغلَّب على مثل هذه التجربة المروِّعة".

وبعد حوالي 20 يومًا من عمليات الاختطاف، نقل أفراد من جماعة الكانيات الطفل معاذ بسيارة إلى مدرسته، وأمروه أن يسير إلى بيته. وقالت غزال مفتاح إن ابنها تمكَّن من التعرُّف على قائد بارز من جماعة الكانيات، الذي احتجزه واستجوبه، من خلال صورٍ عُرضت عليه، ووصفه بأن لديه جروحًا ظاهرة.[61] وتتفق هذه السمات المُميِّزة مع أوصاف تلقتها منظمة العفو الدولية من شهود وسكان محليين آخرين.

وقد انتُشلت جثث الأطفال الثلاثة ووالدهم، في يناير/كانون الثاني 2021، من مقبرة منفردة في مشروع الربط. وتعرَّف ذووهم عليهم من ملابسهم الداخلية، وفقًا لما ذكرته والدة الأطفال.

وبعد يومين من اختطاف وقتل الأطفال الثلاثة، اختطفت جماعة الكانيات ثلاث شقيقات من عائلة هرودة، يوم 5 إبريل/نيسان 2020، وهن: حواء (وتُعرف باسم رحمة)، وتبلغ من العمر 46 عامًا؛ وليلى (وتُعرف باسم سلمى)، وتبلغ من العمر 45 عامًا؛ وريم، وتبلغ من العمر 37 عامًا، وهي أم لأربعة أطفال وكانت حاملًا في ذلك الوقت. ويعتقد ذووهن أنهن استُهدفن لمعاقبة شقيقهن محمود بسبب انخراطه مع ميليشيات من طرابلس مناهضة للكانيات، وللضغط عليه للتوقف عن دعم خصوم الكانيات.

وقالت شقيقتهن الباقية على قيد الحياة، أزهار هرودة، لمنظمة العفو الدولية إن جماعة الكانيات أخذت حواء أولًا من منزل العائلة، ثم أمسكوا بشقيقتيها لاحقًا مع زوج شقيقتها، الذي كان قد عاد مسرعًا إلى المنزل عند سماعه بنبأ المداهمة.[62] وطبقًا لمعلومات جمعتها العائلة، اقتيدت الشقيقات في البداية إلى مقر الشرطة القضائية في ترهونة. وسعت العائلة جاهدةً للحصول على معلومات عن مصير ومكان الشقيقات، لكن دون جدوى.[63] وفي 22 يناير/كانون الثاني 2021، عُثر على جثث الشقيقات معًا في موقع المقبرة الجماعية بمشروع الربط، على أرض عائلتهن التي استولت عليها جماعة الكانيات، وتعرَّف بعض ذويهن عليهن من خلال ملابسهن ومتعلقاتهن الشخصية. وعلمت العائلة فيما بعد أن جماعة الكانيات أطلقت النار عليهن فأردتهن قتلى ليلة اختطافهن.

ولم تكن واقعة اختطاف الشقيقات الثلاث وقتلهن هي المرة الأولى التي تستهدف فيها جماعة الكانيات عائلة هرودة. فوفقًا لما ذكرته أزهار هرودة وآخرون من سكان ترهونة، استولى الإخوة الكاني، في عام 2014، على بعض مزارع العائلة وقطعة أرض أخرى تملكها في وسط ترهونة، وبنوا مجمعًا تجاريًا على قطعة الأرض.

وروت أزهار هرودة أن جماعة الكانيات اختطفت ابن عمها، هشام محمد صلاح هرودة، في أغسطس/آب 2016، ولا يزال مصيره مجهولًا. وتشير شائعات إلى أن جماعة الكانيات قتلته بشكل غير مشروع لدى أسره. وقالت أزهار هرودة إن أفرادًا آخرين من العائلة استُهدفوا أيضًا، ومن بينهم شقيقها مفتاح، البالغ من العمر 39 عامًا، الذي اختُطف في فبراير/شباط 2018 خلال مداهمة لمنزل العائلة في ترهونة. كما اختفى شقيقها علي، البالغ من العمر 38 عامًا، والذي لم يكن في المنزل أثناء المداهمة، فاختفى في وقت لاحق من ذلك اليوم. ولم تتمكن العائلة من الحصول على معلومات عن مصير ومكان علي ومفتاح. واختفت امرأة أخرى تُدعى زهراء محمد سالم معتوق مسعود، تبلغ من العمر 54 عامًا، يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2019، بعد أن توجَّهت من طرابلس إلى مركز الشرطة المركزي في ترهونة لإحضار وثائق الهوية الخاصة بزوجها المعتقل، على أمل تأمين الإفراج عنه. وكان زوجها، عادل شكري الغرياني، قد اختُطف يوم 12 ديسمبر/كانون الأول 2019 من منزل الزوجين في إحدى الضواحي جنوب طرابلس، ثم اقتيد إلى ترهونة. وفي 12 أغسطس/آب 2021، أبلغت الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين عائلة زهراء محمد سالم معتوق مسعود أنه تم التعرُّف على جثتها، التي كانت قد استُخرجت، يوم 2 يوليو/تموز 2020، من مقبرة جماعية في موقع مشروع الربط. ووفقًا لتقرير الطب الشرعي، الذي اطَّلعت

[60] اسمه محفوظ في سجلات منظمة العفو الدولية.
[61] مقابلة شخصية، ترهونة، 12 فبراير/شباط 2022.
[62] مقابلة شخصية، طرابلس، 10 فبراير/شباط 2022.
[63] انظر القسمين 4.2 و6.2.

عليه منظمة العفو الدولية، فقد قُتلت من جراء إصابات ناجمة عن أعيرة نارية في الرأس والبطن. وعُثر على جثة زوجها في الموقع نفسه.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال محمد محمد سالم معتوق مسعود، شقيق زهراء، إن شقيقته تلقت اتصالًا هاتفيًا من هاتف زوجها النقال في اليوم التالي لاختطافه. وطلب منها المتصل إحضار وثائق الهوية الخاصة بزوجها إلى مركز الشرطة المركزي في ترهونة، للتحقُّق من هويته والإفراج عنه. وخوفًا على سلامة زهراء، نصحتها العائلة بعدم السفر إلى ترهونة. لكن بعد حوالي أسبوعين من الانتظار المؤلم دون تلقي أي أنباء عن زوجها، ومع تكرار المكالمات الهاتفية التي تطلب منها التوجه إلى مركز شرطة ترهونة، قررت زهراء السفر إلى هناك يوم 24 ديسمبر/كانون الأول 2019. وفي آخر مكالمة هاتفية مع شقيقها مساء اليوم نفسه، أخبرته بأنها في مركز شرطة ترهونة المركزي وتنتظر الإفراج الوشيك عن زوجها. وفي اليوم التالي، اتصل رجلٌ عرَّف نفسه باسم "محمد"، بشقيق زهراء مُستخدمًا هاتفها، وطلب منه القدوم لاستلام شقيقته من ترهونة. واستمرت مكالمات هاتفية مماثلة إلى شقيق زهراء وأبناء أشقائها على مدى أربعة أسابيع. وتلقى أفراد العائلة تحذيرات من معارف لديهم صلاتٍ بعدم السفر إلى ترهونة حرصًا على سلامتهم، نظرًا إلى النمط المتمثِّل في قيام جماعة الكانيات بقتل ذوي ضحاياها. وقال شقيقها لمنظمة العفو الدولية:

> **"لقد ماتت لأنها حاولت العثور على زوجها. كانت تعلم أن الذهاب إلى ترهونة محفوف بالمخاطر، ولكنها كانت تريد إنقاذ زوجها".**

4.2 عمليات الاختفاء القسري

تعرَّض معظم ضحايا عمليات القتل غير المشروع للاختفاء القسري، أو ظلوا في عداد المفقودين لفترات وصلت إلى تسع سنوات قبل العثور على جثثهم والتعرُّف عليها بعد هزيمة جماعة الكانيات في يونيو/حزيران 2020. ولا يزال مصير ما لا يقل عن 68 شخصًا آخرين ممن اختطفتهم جماعة الكانيات مجهولًا، وفقًا لسجلات رابطة ضحايا ترهونة.

"كانت معاناة عائلات المختطفين تبدأ دائمًا بأملٍ في الإفراج عن أقاربهم. إلا أن تلك الآمال سرعان ما تلاشت عندما اصطدمت العائلات بجدار من الصمت، أو بمعلومات متضاربة، أو بتحذيرات بعدم الاستفسار عن ذويهم أو سبب اعتقالهم. وتحولت أيام الانتظار إلى أسابيع، ثم إلى شهور وسنوات.

وكما هو الحال مع أطراف النزاع الأخرى في ليبيا، بما في ذلك أجهزة الأمن التابعة للدولة والجماعات المسلحة والميليشيات،[64] دأبت جماعة الكانيات على اللجوء بشكل مستمر إلى عمليات اختطاف، يتبعها رفض الإفصاح عن مصير وأماكن الضحايا، مما يحرمهم من حماية القانون. وقد استخدمت الجماعة هذه الاستراتيجية لنشر الرعب بين سكان ترهونة، حيث يؤدي شعور الخوف وانعدام الأمان الناجم عن مثل هذه الانتهاكات إلى ترهيب عائلات الضحايا والمجتمع ككل.[65] تتحمَّل سلطات الدولة في ليبيا المسؤولية عن أعمال الاختفاء القسري، التي تُعد جريمةً بموجب القانون الدولي، وذلك عندما كانت جماعة الكانيات تابعةً لحكومة الوفاق الوطني، وعمل كجهةٍ تابعةٍ للدولة. نظرًا لأن هذه الأفعال نُفِّذت

---

[64] انظر على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية، *"لن يبحث عنك أحد"*: المُعادون قسرًا من البحر إلى الاحتجاز التعسفي (رقم الوثيقة: MDE 19/4439/2021)، يوليو/تموز 2021، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/4439/2021/ar/؛ منظمة العفو الدولية، "ليبيا: بعد عشر سنوات من الانتفاضة، الميليشيات تفلت من العدالة وتحصد المكافآت"، 17 فبراير/شباط 2021، https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2021/02/libya-ten-years-after-uprising-abusive-militias-evade-justice-and-instead-reap-rewards/؛ حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، 7 اغسطس/آب 2020، A/HRC/45/13، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g20/202/88/pdf/g2020288.pdf؛ منظمة العفو الدولية، *الميليشيات تتهدَّد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة* (رقم الوثيقة: MDE 19/002/2021)، 16 فبراير/شباط 2012، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/002/2012/ar/ وبالمثل، دأب حكومة القذافي، قبل الإطاحة به عقب النزاع المسلح عام 2011، على استخدام الإخفاء القسري ضد خصومه ومنتقديه. انظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، *ليبيا: النضال الطويل من أجل الحقيقة: حالات الاختفاء القسري في ليبيا*، 29 يونيو/حزيران 2010، (رقم الوثيقة: MDE 19/008/2010) https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/008/2010/ar ؛ منظمة العفو الدولية، *ليبيا: مُعتقلون ومُختفون ومفقودون*، 29 مارس/آذار 2011، (رقم الوثيقة: MDE 19/011/2011)، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/011/2011/ar

[65] تعرّف المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري مصطلح الاختفاء القسري بأنه الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون. انظر: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-all-persons-enforced

كجزءٍ من هجومٍ مُمنهج وواسع النطاق على السكان المدنيين، فإنها تُعد أيضًا جريمة حرب تتمثل في الاختفاء القسري.

وسعى ذوو المختفين للحصول على معلوماتٍ عن أقاربهم إما بالتواصل مباشرة مع جماعة الكانيات، بما في ذلك زيارة مرافق الاحتجاز المعروفة أو في مركز التسوق في ترهونة، حيث أفاد بعض السكان بأن الإخوة الكاني كانوا يتواجدون هناك بشكل متكرر، أو بالتوسل إلى معارف ذوي صلات للاستفسار بالنيابة عنهم. وقال معظم ذوي المختفين، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلاتٍ معهم، إنهم أحجموا عن تقديم شكاوى رسمية أو الإبلاغ رسميًا عن حالات الاختطاف والاختفاء أثناء حكم جماعة الكانيات، خوفًا من تعرُّض أحبائهم المختفين للانتقام، أو من تعرُّضهم هم وغيرهم من أفراد الأسرة للمصير ذاته.

ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت زينب محفوظ محمد، التي تعرَّض زوجها علي ميلاد هرودة، وهو حارس أمن في جامعة ترهونة، للاختفاء القسري منذ 12 فبراير/شباط 2018، إن زوجها غادر المنزل في ذلك اليوم لشراء حليب للأطفال وأغراض أخرى، ولكنه لم يعد أبدًا. وبعد وقت قصير من مغادرته، اتصلت بها زوجة شقيق زوجها في حالة فزع لتخبرها أن شقيق علي، ويُدعى مفتاح، قد اختُطف على أيدي مقاتلين من جماعة الكانيات من منزل العائلة، ولتحذِّرها من أن أفراد الجماعة كانوا يبحثون أيضًا عن علي. حاولت زينب محفوظ محمد الاتصال بزوجها، ولكن دون جدوى. ووصفت جهودها لكشف مصير ومكان زوجها، قائلةً:

> **"ذهبتُ لأسأل عن زوجي في مركز التسوُّق، وتمكنت من التحدُّث مع [قائد في جماعة الكانيات] [66]، الذي قال إن زوجي علي يخضع للتحقيق ليس إلا، وإنه سيعود إلى بيته قريبًا، وإنني يمكنني في الوقت نفسه أن أُحضر له ملابس، وأستطيع أن أراه. ولكن عندما أحضرتُ الملابس، لم يُسمح لي برؤيته... خفتُ من أنني إذا شكوتُ، فقد يعذبونه أكثر، أو حتى يقتلونه، أو يُلحقون الأذى بالأطفال".[67]**

وبالرغم من مخاوفها، استمرت زينب محفوظ محمد في سؤال أفراد من الكانيات عن زوجها طيلة نحو ثلاث سنوات، وقالت إنها تلقَّت مرارًا تأكيداتٍ بأنه على قيد الحياة، وبأنها ستُمنح تصريحًا بزيارته. ولم تفقد زينب الأمل إلا عندما اكتُشفت قبور جماعية عقب انسحاب جماعة الكانيات من ترهونة، وانتُشلت جثث شقيقات زوجها الثلاث، اللواتي اختُطفن بعد حوالي عامين من اختطاف زوجها.[68]

وسعت عائلات أخرى للحصول على معلومات عن ذويها المختفين وطلبت تدخل حلفاء عسكريين وسياسيين لجماعة الكانيات، بمن في ذلك أفراد يتحملون مسؤوليات قيادية على الكانيات. فعلى سبيل المثال، سافر أفراد من عائلة هرودة إلى مدينة بنغازي في أغسطس/آب 2020، سعيًا للحصول على معلومات من قيادة القوات المسلحة العربية الليبية حول مصير ومكان الشقيقات الثلاث من العائلة (انظر القسم 4.1 أعلاه). وقال هؤلاء الأقارب إنهم أمضوا قرابة خمسة أشهر يحاولون مقابلة قادة من القوات المسلحة العربية الليبية ومسؤولين آخرين. وعندما تمكنوا من عقد بعض اللقاءات، ادعى المسؤولون أن الشقيقات الثلاث مُحتجزات في موقع لم يُفصح عنه، وقدموا وعودًا مُبهمة بترتيب زيارة لهن.

ولا يزال مصير 68 شخصًا آخرين ممن اختطفتهم جماعة الكانيات مجهولًا، ولا تزال عائلاتهم تعاني من الحزن وعدم اليقين. ووصف محمد، الذي فُقد أشقاؤه الأربعة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019، معاناة والدته بصورة مؤلمة لا يمكن تخيّلها، فقال:

---

[66] اسمه محفوظ في سجلات منظمة العفو الدولية.
[67] مقابلة شخصية 11 فبراير/شباط 2022، ترهونة.
[68] اختُطفت ثلاث من شقيقات علي ميلاد هرودة في 5 أبريل/نيسان 2020، وعُثر على رُفاتهن في قبر جماعي، في يناير/كانون الثاني 2021. انظر القسم 4.1.1.

"دمّر اختفاء إخوتي أمي... فمنذ اليوم الذي أُخذ فيه أبناؤها، وهي لا تفكر في أي شيء آخر في كلِّ لحظة يقظة من كلِّ يوم. لم يُعثر إلا على رُفات واحد فقط من إخوتي في قبر جماعي. وليست هناك أي أخبار عن الثلاثة الآخرين، وأمي تأمل وتدعو كل يوم أن يعودوا سالمين. كيف أستطيع أن أخبرها أنهم من شبه المؤكد قد ماتوا، إذا لم تكن هناك جثث لدفنها والحزن عليها؟ أمي تتشبَّث بالأمل في أنهم قد يكونون أحياءً في أحد السجون، ولا يمكنها أن تصدق خلاف ذلك مادامت الجثث لم يُعثر عليها. وهذا أقسى ما يمكن أن يحدث لأم".

وقال عبد الكريم سعد كليش، وهو من سكان ترهونة، لمنظمة العفو الدولية إن مصير عمه وثلاثة من أبناء عمومته لا يزال مجهولًا، بعد أن اختُطفوا في ديسمبر/كانون الأول 2019 على أيدي الشرطة العسكرية في ترهونة، التي كانت تتبع جماعة الكانيات آنذاك. وعُثر على جثة ابن عم آخر، وهو صلاح فرج أبو كليش، في مزرعة عائلة هرودة، عقب الاستيلاء على ترهونة، وكان قد اختُطف أيضًا في يناير/كانون الثاني 2020 على يد الشرطة العسكرية.[69]

وذكر عبد الكريم سعد أبو كليش أنه في يوم 20 ديسمبر/كانون الأول 2019، أوقفت الشرطة العسكرية أسامة المبروك أبو كليش، وكان من أفراد القوات المسلحة خلال فترة حكم القذافي، عند نقطة تفتيش مجي في ضواحي ترهونة. وفي صباح اليوم التالي، نُقل إلى منشأة تسيطر عليها الشرطة العسكرية في وسط مدينة ترهونة. وأسرع والده، المبروك صلاح أبو كليش، إلى هناك للاستفسار، حيث أخبره المسلحون عند نقطة التفتيش أن عليه مراجعة الشرطة العسكرية في ترهونة. فتوجه الوالد إلى هناك بصحبة ابنه عبد الرزاق المبروك أبو كليش. وبعد وقت قصير، تلقى ابن ثالث، مصطفى المبروك أبو كليش، اتصالًا هاتفيًا من شخص عرَّف نفسه بأنه من أفراد جماعة الكانيات، وأمره بالحضور إلى الشرطة العسكرية لاستلام والده وشقيقيه. امتثل الابن مصطفى للأمر، ولكن سرعان ما انقطع الاتصال بهاتفه. وفي مساء اليوم نفسه، هربت العائلة بأكملها من ترهونة خوفًا من مزيد من عمليات الاختطاف أو الأعمال الانتقامية. ومنذ ذلك الحين، لم يُشاهد المبروك صلاح أبو كليش وأبناؤه الثلاثة مرة أخرى.[70]

4.3 الأثر المعنوي والمالي على العائلات مع تقاعس السلطات عن تعويض الضحايا وإنصافهم على نحو كافٍ

لا يزال الأثر الذي خلَّفه حكم الإرهاب لجماعة الكانيات في ترهونة يدمر حياة مئات العائلات. حيث تأثرت النساء بشكل خاص باختفاء أقاربهن الذكور، الذين كانوا في كثير من الأحيان المعيلين الرئيسيين للأسرة.[71] تُركت الأرامل والأمهات والبنات يحاولن لملمة شتات حياتهن والتعامل مع عواقب الصدمة النفسية والضغوط الاقتصادية على الأسرة. ويتفاقم شعورهن بالألم والمعاناة بسبب استمرارتقاعس السلطات الليبية عن تقديم تعويضات مالية ملائمة، أو توفير الدعم النفسي وأشكال أخرى من التعويض الضروري.

فبعد مرور أكثر من أربع سنوات على فرض سيطرة حكومة الوفاق الوطني على ترهونة واكتشاف المقابر الجماعية، لم تُنشئ السلطات حتى الآن آلية محددة لتقديم الدعم المادي والنفسي والاجتماعي

---

[69] مقابلة شخصية، 11 فبراير/شباط 2022، ترهونة.
[70] مقابلة شخصية، 11 فبراير/شباط 2022، ترهونة.
[71] لا تزال مشاركة النساء في سوق العمل محدودةً في ليبيا. انظر على سبيل المثال: https://data.unwomen.org/country/libya

اللازم للناجين وعائلات الضحايا، وذلك كما تقتضي المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني.[72]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ذكرت غزالة رماضنة، التي اختفى أبناؤها بعد اختطافهم على أيدي جماعة الكانيات، الأثر المدمِّر لجرائم الكانيات، فقالت:[73]

> **"لدينا أكثر من 30 حفيدًا بدون آباء في هذه العائلة، وهم يسألون عن آبائهم، وليست لدي إجابة. كيف يمكنني أن أهدئ قلوبهم بينما يحترق قلبي بعد أن فقدتُ جميع أبنائي؟ بعض الأطفال كبار بما يكفي ليتذكروا اختطاف آباؤهم أمام أعينهم، ووقتها قلنا لهم إن آباءهم سيعودون قريبًا، والآن لا نعرف كيف نخبرهم أن آباءهم لن يعودوا... معظم أمهات الأطفال لا يعملن في وظيفة، ورغم ذلك فالأطفال في حاجة للغذاء والكساء والتعليم كل يوم، وكلما كبروا تتزايد احتياجاتهم. إنهم في حاجة للدعم".**

ووصفت زينب محفوظ محمد الأثر النفسي والمالي المُدمِّر لاختفاء زوجها، فقالت:

> **"كيف يمكنني أن أخبرهم [أطفالها الستة] أنه لن يعود... لقد دمَّروا عائلتي. عندي ستة أطفال، وفي ليلة وضحاها وجدتُ نفسي أحمل مسؤولية إعاشتهم، ولكن من دون أن تتوفر لي الوسائل لذلك. وحتى بيتنا غير صالح للسكن، ولا أستطيع أن أتحمَّل تكاليف إصلاحه. نحن نعتمد على الصدقات من الأقارب والناس الطيبين. ربنا يتولانا".[74]**

ونظرًا لعدم استقرار الوضع القانوني للمختفين، حيث لا يمكن إثبات وفاتهم إلا بالعثور على جثثهم أو التعرُّف عليها من خلال فحص الحمض النووي، فإن زوجاتهم يواجهن عقبات عديدة في التعامل مع الحسابات المصرفية والخدمات الاجتماعية، والمطالبة بملكية أصول أو الاحتفاظ بملكيتها، وخاصة بالنظر إلى ما تعانيه المرأة في ليبيا من تمييز في القانون والممارسة، بما في ذلك ما يتصل بالوراثة والقرارات المتعلقة بالأطفال.

ويحق لزوجات المتوفين الذين كانوا يعملون في القطاع العام الحصول على معاش بناء على راتب المتوفى، ولكن بدون شهادة وفاة لا تستطيع زوجات المُختفين الحصول على الدعم نفسه.

لم تضع السلطات الليبية المتعاقبة، وتلك التي تسيطر فعليًا على الأرض، تدابير محددة لتسهيل استخراج شهادات وفاة لأولئك الذين تعرَّضوا للاختفاء القسري أو فُقدوا، بما في ذلك في ترهونة. وقد أثَّر

---

[72] الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 147/60، المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، اعتُمدت في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، UN Doc. A/RES/60/147.

[73] مقابلة شخصية، 11 فبراير/شباط 2022، ترهونة. اختُطف أبناء غزالة رماضنة الستة جميعهم في ديسمبر/كانون الأول 2019، مع أخٍ سابع لهم غير شقيق من أم أخرى. وكان أحَّ ثامن غير شقيق قد قُتل في عام 2015، بينما راح أخ تاسع في عداد المفقودين منذ عام 2011.

[74] مقابلة شخصية، 11 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

هذا الوضع بشكل خاص على النساء اللاتي فقدن أزواجهن. وتنصُّ قوانين الأحوال الشخصية الليبية على الإقرار بوفاة الزوج المفقود بعد مرور أربع سنواتٍ من تسجيله كمفقود. وبالنسبة للمفقودين الآخرين، لا يمكن تسجيل وفاتهم إلا بعد صدور قرار من محكمة أو ثبوت الوفاة. وتنصُّ المادة 25 من القانون رقم 17 لسنة 1992 على أن "ينتهي الفقدان بثبوت حياة المفقود أو وفاته أو الحكم باعتباره ميتًا".[75]

وفي مقابلاتٍ مع منظمة العفو الدولية، ذكرت نساء لا يزال أزواجهن مُختفين أنهن يواجهن عقبات إدارية للحصول على وثائق رسمية معينة لأنفسهن ولأطفالهن، حيث تتطلب هذه الوثائق توقيع ولي الأمر الذكر. ورغم أن بإمكانهن تجاوز هذه العقبات من خلال إحضار أحد الأقارب الذكور الآخرين ليوقّع بدلًا من الزوج المختفي، فإن هذا الحل يُجبر النساء على الاعتماد بصورة أكبر على هؤلاء الأقارب، مما قد يعرضهن لخطر الاستغلال، ويحدُّ من استقلالهن الذاتي.

بل إن بعض عائلات ضحايا عمليات القتل غير المشروع في ترهونة، التي حصلت على شهادات وفاة بعد التعرُّف على الجثث من خلال اختبار الحمض النووي، ما زالت تسعى جاهدةً للحصول على أي تعويض مالي أو تعويض في وقت محدد، أو غير ذلك من أشكال التعويض عن الأضرار التي لحقت بها. ولم تستفد سوى قلة قليلة من الصناديق المالية العديدة المُخصَّصة لعائلات الضحايا والناجين، والتي أنشأتها السلطات الليبية المتعاقبة بعد النزاع المسلح في عام 2011.

فبعد سقوط معمر القذافي، أدخلت السلطات الليبية المتعاقبة تعديلاتٍ على قوانين صدرت في عهده، واعتمدت تشريعات وسياسات جديدة لتقديم مساعدات مالية وأشكال أخرى من الدعم لعائلات "الشهداء" والمفقودين، وكذلك للمصابين بسبب الاشتباكات المسلحة وغيرها من الاضطرابات، والمتفجرات من مخلفات الحرب، والعمليات العسكرية.[76] بالرغم من عدم وجود تعريف وحيد لمصطلح "شهيد" في القانون الليبي، فقد نصَّت عدة قرارات اعتُمدت منذ عام 2011 على توسيع التعريف ليشمل أفراد قوات الأمن وغيرهم من المسؤولين الذين تُوفوا "أثناء تأدية الواجب"، و"الثوار" الذين قاتلوا نيابة عن القوات المناهضة للقذافي، وكذلك "المدنيين الأبرياء" الذين تضرروا نتيجة المواجهات المسلحة خلال النزاع عام 2011 وما تلاه من نزاعات سواء في مناطق محددة أو على المستوى الوطني.

وتنصُّ القوانين والسياسات على أن الأفراد المُعالين من عائلات من قُتلوا أو فُقدوا في فترات مختلفة من النزاع المسلح والاضطرابات منذ فبراير/شباط 2011، يحق لهم الحصول على منحة شهرية تعادل راتب أعلى رتبة عسكرية، والذي بلغ في يونيو/حزيران 2024 حوالي 5,280 دينار ليبي (حوالي 1,093 دولار أمريكي).[77] وفي فبراير/شباط 2024، أقرَّت حكومة الوحدة الوطنية تقديم منحة مالية شهرية لمن بلغوا سن الرُشد من أبناء الشهداء، تبلغ قيمتها 2,112 دينار ليبي (حوالي 437 دولار أمريكي)، وهو ما يعادل 40 بالمئة فقط من راتب أعلى رتبة عسكرية في البلاد.[78]

واستبعدت القوانين والسياسات الليبية من مستحقي التعويض عائلات غير المتزوجين، رجالًا ونساءً، والرجال الأرامل، وأطفال المرأة التي قُتلت. ويعكس هذا الاستبعاد بنودًا تنطوي على التمييز في القوانين والممارسات في ليبيا، بالإضافة إلى الأعراف المُتجذرة عن أدوار الجنسين، التي تفترض أن الرجل هو المسؤول عن إعالة الأسرة ماليًا.

ومع ذلك، شهدت الفترة منذ عام 2011 إضافة آلاف من عائلات الشهداء والمفقودين إلى قوائم المستفيدين من المنح الحكومية، وذلك بموجب قرارات وزارية.[79] وتضمن أحدث قرار بقوائم المستفيدين

---

[75] مؤتمر الشعب العام، قانون رقم 17 لسنة 1992 بشأن تنظيم أحوال القاصرين ومنْ في حكمهم، 28 أكتوبر/تشرين الأول 1992، https://vo.la/UWRppj (تمّ الاطلاع بتاريخ 8 يونيو/حزيران 2024)

[76] مؤتمر الشعب العام، قانون رقم 19 لسنة 1989 بشأن إقرار مزايا لقتلى العمليات العسكرية والمفقودين والأسرى، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، https://vo.la/RwXpVs ؛ مؤتمر الشعب العام، قانون رقم 12 لسنة 1991 بشأن تقرير حقوق ومزايا لمن يفقدون حياتهم من العسكريين والمدنيين أثناء تأدية الواجب، 22 يونيو/تموز 1992، https://vo.la/ICGJIh؛ المؤتمر الوطني العام، قانون رقم 4 لسنة 2013 في شأن تقرير بعض الأحكام المتعلقة بذوي الإعاقة المستديمة من مصابي حرب التحرير،26 فبراير/شباط 2013، https://amn.st/6001913pV وقانون رقم 1 لسنة 2014 بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين بثورة 17 فبراير/شباط،9 يناير/كانون الثاني 2014، https://amn.st/6002913kO؛ القائد الأعلى للجيش الليبي، قرار رقم 9 لسنة 2022 بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن متوفين وذوي الإعاقة،27 فبراير/شباط 2022، https://amn.st/6005913Ev؛ رئيس مجلس الوزراء وقرار رقم 177 لسنة 2022 باعتبار متوفين شهداء عمليات عسكرية،6 أبريل/نيسان 2022، https://amn.st/6004913JQ؛ القائد الأعلى للجيش الليبي، قرار رقم 16 لسنة 2023 بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن متوفين وذوى الإعاقة من العسكريين والقوة المساندة،11 أبريل/نيسان 2023، https://amn.st/6004913Mp؛ رئيس مجلس الوزراء، منشور رقم 4 لسنة 2023 بشأن سير العمل والتزاما بأحكام التشريعات النافذة المنظمة لشهداء الواجب،8 مارس/آذار 2023، https://amn.st/6003913P3.

[77] يعتمد الحساب على أن سعر صرف 1 دولار أمريكي يعادل 4.829 دينار ليبي، حسب الأسعار السارية في 7 يونيو/حزيران 2024 على منصة XE currency converter.

[78] حكومة الوحدة الوطنية، قرار رقم 90 لسنة 2024، 25 فبراير/شباط 2024، https://amn.st/600291Mh2

[79] انظر، على سبيل المثال، رئيس مجلس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية، القرار رقم 387 لسنة 2022 باعتبار متوفين شهيد واجب، 28 أغسطس/آب 2022، https://vo.la/bxJHfe

من المنح، والذي نشره مكتب رئيس الوزراء في 10 يونيو/حزيران 2024، 1,141 اسمًا، لكن لم يكن من بينهم أي شخص من ترهونة، وذلك وفقًا لمصادر مطلعة.[80]

وتتولى توزيع هذه الأموال الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين والمبتورين (يُشار إليها لاحقًا بعبارة الهيئة العامة). وقد كُلِّفت الهيئة العامة بوضع سياسات واستراتيجيات وخطط لدعم عائلات الشهداء والمفقودين، وغيرهم ممن تضرَّروا.[81] تشمل قائمة المهام الموكلة للهيئة العامة: تسجيل بيانات أسر الشهداء والمفقودين، والإشراف على تقديم الرعاية الاجتماعية والصحية والتأمين الاجتماعي لهم، ووضع الآليات المناسبة لتوزيع المنح الخاصة على أسر الشهداء والمفقودين. كما تشمل صلاحيات الهيئة العامة وضع البرامج اللازمة، وفق الإمكانيات المتاحة، لتدريب وتأهيل أسر الشهداء والمفقودين والمبتورين لاكتساب مهارات حِرفية والاستفادة منها في إقامة مشاريع استثمارية صغيرة ومتوسطة الحجم.[82] وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، فتحت الهيئة العامة مكتبًا لها في ترهونة، ومنذ ذلك الحين تتلقى طلبات من عائلات الضحايا للحصول على مساعدات مالية.

ووفقًا لما ذكره عبد المنعم حسن الهامل، المدير التنفيذي لرابطة ضحايا ترهونة، فإن عائلات 37 فقط من ضحايا عمليات القتل غير المشروع في ترهونة تلقوا من الهيئة العامة دعمًا ماليًا منذ عام 2023، وذلك بحلول يونيو/حزيران 2024. وأشار الهامل إلى أن هذا الدعم قُدم رغم التعرُّف، من خلال اختبار الحمض النووي، على هوية 219 شخصًا اختُطفوا على أيدي جماعة الكانيات في ترهونة، ودُفنوا في قبور جماعية أو فردية، مما يعني بوضوح أن عائلاتهم تستحق الحصول على دعم. وشدَّد عبد المنعم حسن الهامل على أن العائلات التي تلقت المنح تقتصر على تلك التي تعرَّض أفرادٌ من ذويها للاختطاف والقتل غير المشروع خلال فترة تحالف جماعة الكانيات مع القوات المسلحة العربية الليبية، وتحديدًا في الفترة من 4 أبريل/نيسان 2019 حتى يونيو/حزيران 2020. وأشار إلى أنه تلقى عدة تعهدات شفهية من مسؤولين في الهيئة العامة خلال اجتماعات، بما في ذلك اجتماع في يونيو/حزيران 2024، بإقرار طلبات مُقدمة من عائلات ضحايا في ترهونة، بما في ذلك عائلات أشخاص اختُطفوا عندما كانت جماعة الكانيات متحالفةً مع الحكومة في طرابلس. ووفقًا لما ذكرته رابطة ضحايا ترهونة، فقد قدمت كل العائلات تقريبًا طلبات إما إلى مكتب الهيئة العامة في ترهونة وإما إلى مقرها الرئيسي في طرابلس. ولم تكن هذه الوعود قد نُفذت وقت كتابة هذا التقرير.[83]

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أفراد ثماني عائلات من ترهونة بشأن جهودهم للحصول على تعويضات مالية. وقد أفادوا جميعهم بأنهم واجهوا تعقيدات إدارية، أو وعودًا جوفاء، أو مماطلات، أو تعرَّضوا للطرد أو الرفض. كما قالوا لمنظمة العفو الدولية إنهم يشتبهون في أن السبب يرجع إلى جنس الضحية، أو الحالة الاجتماعية للضحية، أو تاريخ الاختطاف.

وتحدثت زهراء الفرجاني لمنظمة العفو الدولية عن الجهود التي بذلتها عائلتها من أجل الحصول على تعويضات عن القتل غير المشروع لشقيقها عادل الفرجاني، البالغ من العمر 51 عامًا آنذاك، والذي أُعيدت جثته إلى عائلته بعد ثلاثة أيام من اختطافه على أيدي جماعة الكانيات، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، فقالت:[84]

> **"قدمت عائلتي طلبًا إلى الهيئة العامة... في عام 2022 للاستفادة من التعويضات وغيرها من المساعدات التي تمنحها هذه الهيئة، ولكن للأسف لم نحصل على أي تعويض. لم تعترف هذه الهيئة بشقيقي، ولم تُدرج عائلتي ضمن العائلات المستفيدة من خدماتها".**

[80] الهيئة العامة لرعاية أُسر الشهداء والمفقودين والمبتورين، منشور على فيسبوك: "قرار مجلس الوزراء رقم (339) لسنة 2024 باعتبار متوفين شهداء واجب". 10 يوليو/تموز 2024، https://www.facebook.com/share/p/DiMuyD3R5iTjBhkn
[81] المجلس الرئاسي في حكومة الوحدة الوطنية، قرار رقم 778 لسنة 2019، بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لرعاية أُسر الشهداء والمفقودين والمبتورين،9 يوليو/تموز 2019، https://vo.la/jref؛ المؤتمر الوطني العام، قانون رقم (1) لسنة 2014 بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين بثورة 17 فبراير/شباط، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا).
[82] حكومة الوحدة الوطنية، قرار رقم 89 لسنة 2024، بشأن استحداث إدارة بالهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات بالهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين والمبتورين،25 فبراير/شباط 2024، https://vo.la/eWBNe
[83] مقابلة شخصية، 27 مايو/أيار 2024، تونس.
[84] مقابلة شخصية، 21 مايو/أيار 2024، تونس.

وأضافت زهراء الفرجاني قائلةً إن العائلة لم تُبلغ بسببٍ رسمي للرفض، لكنهم يشتبهون في أن السبب هو أن شقيقها قُتل عندما كانت جماعة الكانيات متحالفةً مع حكومة الوفاق الوطني.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، ذكر يوسف محمد فرج الشويبي، الذي قُتل أربعة من أشقائه وابنه البالغ من العمر 14 عامًا على أيدي جماعة الكانيات، في نوفمبر/تشرين الثاني 2014،[85] أن عائلته لم تحصل على أي تعويض. وقال إنه حاول الحصول على معلومات تتعلق بآليات التعويض، ولكنه كفَّ عن مسعاه بعد محاولات فاشلة للوصول إلى الموقع الإلكتروني للهيئة العامة، والذي كان مُعطَّلًا على حد قوله، ولم يتلق أي رد على اتصالاته الهاتفية بالرقم المُعلن عنه. وقال بأسى:

"اتصلت بمعظم السلطات المُختصَّة في البلاد، بخصوص الاعتراف بابني كشهيد. ولكنني تُركتُ وحيدًا لكي ألملم شتات حياتي التي تمزقت. كان صمت الحكومة تامًا. وقفنا وحدنا، بعد أن تخلى عنَّا النظام الذي كان من المفترض أن يحمينا".

وبالإضافة إلى ما تكابده عائلة هرودة من حزن عميق ومعاناة بسبب فقدان أحبائها، فما زالت العائلة تواجه العواقب المالية لجرائم الكانيات وتسعى جاهدةً للحصول على أي تعويض مالي من الدولة. وقالت أزهار هرودة[86] لمنظمة العفو الدولية إن عائلتها لم تحصل على أي دعم من الهيئة العامة كتعويضٍ عن اختفاء شقيقاتها الثلاث واثنين من أشقائها ثم قتلهم بشكل غير مشروع بالرغم من تقديم طلب رسمي، وأضافت قائلةً:

"أنفقت العائلة 70,000 دينار ليبي (حوالي 14,495 دولار أمريكي) على العلاج الطبي لشقيقي جمال هرودة، البالغ من العمر 23 عامًا، والذي يعاني من مرض الصرع، وتدهورت صحته منذ اختطاف شقيقاتنا. إنه يتلقى حاليًا علاجًا للصرع، ورفضت حكومة الوحدة الوطنية دفع مساعدات مالية لشقيقي وللعائلة... اختُطف شقيقاي الاثنان قبل 4 أبريل/نيسان 2019، ولهذا لا تعترف حكومة الوحدة الوطنية بأنهما من الشهداء. وبالرغم من أن شقيقاتي الثلاث قُتلن بعد ذلك التاريخ، فقد أعاقت الهيئة العامة حصولنا على تعويض شهري. قالوا لنا [الهيئة العامة] إننا لا يحق لنا الحصول على راتب شهيد".

وتعتقد أزهار هرودة أن سبب الرفض يعود إلى أن اثنتين من شقيقاتها كانتا غير متزوجتين، أما الثالثة فلم يكن لديها من تعولهم.

وفي عام 2022، رفعت عائلة هرودة، ممثلةً في شقيقة أخرى هي نجاة هرودة، دعوى قضائية ضد رئيس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، ووزيرة العدل، حليمة بعد الرحمن، أمام محكمة شمال طرابلس الابتدائية، طلبت فيها الحصول على تعويض مالي عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالعائلة من جراء القتل غير المشروع لثلاث شقيقات من العائلة. ودفعت الدعوى القضائية

[85] لمزيد من التفاصيل عن الحالة، انظر القسم 6.1 أدناه.
[86] انظر القسم 4.1.1.

بأن قتل الشقيقات الثلاث قد وقع داخل مؤسسة للإصلاح والتأهيل، تخضع إسميًا لإشراف الشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل، وبالتالي تتحمل الحكومة المسؤولية. كما دفعت الدعوى بأن رئيس الوزراء ووزارة العدل لم يمتثلا للقوانين الليبية، حيث استمرا في دفع رواتب للعاملين في مؤسسة الإصلاح والتأهيل، ولم يُصرِّحا علنًا أن هذه المنشأة في ترهونة لم تعد تخضع لسلطة الدولة. وطلبت مُقدِّمة الدعوى الحصول على تعويض قدره 10 ملايين دينار ليبي (حوالي مليوني دولار أمريكي) عن الأضرار المعنوية، وعلى مبلغ 5 ملايين دينار ليبي (حوالي مليون دولار أمريكي) عن الأضرار المادية.

وبعد أن أصدرت المحكمة الابتدائية حكمها لصالح العائلة في 20 يونيو/حزيران 2023،[87] استأنفت حكومة الوحدة الوطنية الحكم. وفي 14 يونيو/حزيران 2024، أصدرت محكمة استئناف طرابلس، الدائرة الحادية عشرة، حكمها، والذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية. رفضت المحكمة الاستئناف المُقدَّم من رئيس الوزراء ووزيرة العدل في الحكومة التي تتخذ من طرابلس مقرًا لها، وأمرتهما بدفع مبلغ 1,5 مليون دينار ليبي (حوالي 310,623 دولار أمريكي) للعائلة كتعويضٍ عن الأضرار التي لحقت بها من جراء مقتل الشقيقات الثلاث. ولم توضح المحكمة الأساس الذي حُدد بناء عليه هذا المبلغ. ولم يكن الحكم قد نُفذ بحلول وقت كتابة هذه التقرير.

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال أحمد عبد المولى سعد[88]، الذي اختُطف أشقاؤه الخمسة على أيدي جماعة الكانيات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، إن عائلته لم تحصل على أي تعويض عن الأضرار المادية وفقدان مصادر الدخل، بما في ذلك تخريب وتدمير منزله، ونهب المحل التجاري الخاص به، وسرقة سيارته على أيدي جماعة الكانيات. وما زالت العائلة تنتظر ردًا بعد أن قدمت طلبًا للحصول على تعويض من خلال الهيئة العامة في عام 2021. وأوضح أحمد عبد المولى سعد أن الدعم الوحيد الذي تلقته العائلة من الهيئة العامة كان عبارة عن خمس فُرُش قُدمت لها ولعائلات أخرى في ترهونة في عام 2021. وأضاف قائلًا إنه في عيد الأضحى، في يونيو/حزيران 2021، وُزعت على جميع عائلات منْ قُتلوا أو مازالوا مفقودين في ترهونة حصصٌ من لحوم الأضحية من الضأن، ومبلغ مالي يُدفع مرة واحدة، ويبلغ 500 دينار ليبي (حوالي 102 دولار أمريكي).

وبالمثل، قالت هالة هشام صالح هرودة لمنظمة العفو الدولية إن العائلة لم تحصل على أي تعويض مالي أو غيره من أشكال الدعم، رغم تقديم شكاوى وطلبات لمكتب النائب العام منذ عام 2021.[89] فقدت العائلة شقيقين، هما: هشام محمد صالح هرودة، البالغ من العمر 39 عامًا، والمفقود منذ اختطافه على أيدي جماعة الكانيات في ترهونة يوم 3 أغسطس/آب 2016؛ وهاني محمد صالح هرودة، الذي قُتل يوم 11 ديسمبر/كانون الأول 2016، وكان عمره 24 عامًا. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

> **"ما زلنا نُعاني على كل المستويات، ماليًا، واجتماعيًا، ونفسيًا. وما زلنا نواجه صدمةً عميقة ومتعددة الجوانب أثَّرت على جميع أفراد عائلتي، وخاصة أمي وأخي الأصغر هارون. فلم يتمكَّن الاثنان من التكيُّف مع الفقدان الدائم وما يصاحبه من مشاعر الحزن، والغضب، وقلة الحيلة. ورغم مرور ثمانية أعوام على اختطاف إخوتي، فما زال لدى أمي خوفٌ وقلق شديدان على سلامتنا وعافيتنا".**

قالت زُهيرة الوافي، وهي أم لستة أبناء، لمنظمة العفو الدولية إنها لم تحصل على أي دعم من الدولة منذ أن اختُطف زوجها، أسامة محمد رماضنة شقشاق، وكان عمره آنذاك 40 عامًا، يوم 6 ديسمبر/كانون الأول 2019، في اليوم نفسه الذي اختطفت فيه جماعة الكانيات ثلاثة من أشقائه.[90] وأضافت إنه عُثر

---

[87] القضية رقم 2022/1376.
[88] انظر القسم 4.1 أعلاه.
[89] مقابلة شخصية، 21 مايو/أيار 2024، تونس.
[90] شقيقه عبد الباسط محمد رماضنة شقشاق، البالغ من العمر 40 عامًا، وأخواه غير الشقيقين، بشير وعبد الحكيم أحمد الغرياني، وكان عمرهما 38 عامًا، و41 عامًا، على الترتيب. مقابلة شخصية، 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

على جثة زوجها في يونيو/حزيران 2020، وتم التعرُّف عليه في ديسمبر/كانون الأول 2021 من خلال اختبار الحمض النووي.

4.4 التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

أفادت شهادات جمعتها منظمة العفو الدولية من ستة ناجين وتسعة من أقارب معتقلين سابقين تم الإفراج عنهم من سجون الكانيات بين عامي 2015 و2020، بالإضافة إلى تقارير من منظمات غير حكومية وطنية وهيئات تابعة للأمم المتحدة،[91] أن الكانيات أخضعوا بشكل منهجي من اختطفوهم للتعذيب وسوء المعاملة. وشملت أساليب التعذيب التي تم الإبلاغ عنها بشكل متكرر الضرب الشديد باستخدام أدوات مختلفة مثل أنابيب المياه، والكابلات الكهربائية، والسياط، ومؤخرات البنادق؛ الركل؛ إجبار المعتقلين على اتخاذ أوضاع مجهدة لفترات طويلة؛ تعريضهم للحرارة الشديدة؛ وصعقهم بالكهرباء. وفي ثلاث حالات على الأقل وثقتها منظمة العفو الدولية، قال معتقلون إنهم تعرضوا للاغتصاب أو لأشكال أخرى من العنف الجنسي. وأخبر الناجون منظمة العفو الدولية أنهم شاهدوا زملاءهم المعتقلين يُعذبون قبل أن يتم اقتيادهم إلى أماكن أخرى ولم يُروا مجددًا.

في جميع الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، قامت الكانيات بتعذيب وإساءة معاملة الأشخاص بهدف العقاب والترهيب والإذلال. وفي بعض الحالات، استُخدم التعذيب لانتزاع معلومات حول عائلات أو معارف المعتقلين المشتبه في معارضتهم للكانيات.

احتجزت الكانيات المختطفين في ظروف تنتهك بحد ذاتها الحظر المطلق للتعذيب وسوء المعاملة، في عدد من المنشآت، بما في ذلك "البوكسات"، والشرطة القضائية، والإدارة العامة للدعم المركزي. وفي الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، تم منع المحتجزين من أي اتصال مع عائلاتهم والعالم الخارجي، واحتجزوا في ظروف تقترب من الاختفاء القسري. [92]

في 13 فبراير/شباط 2022، زارت منظمة العفو الدولية موقع "البوكسات"، وهو مجمع زراعي استخدمته الكانيات كمنشأة احتجاز مؤقتة. رصدت المنظمة هناك صفًا من الهياكل الشبيهة بالصناديق، يبلغ حجم كل منها حوالي متر مكعب، وتتألف من ثلاثة جوانب وسقف مبني من مادة تشبه الخرسانة، وباب معدني. ووفقًا لشهادات شهود، أجبرت الكانيات المحتجزين على اتخاذ وضعية قرفصاء مجهدة داخل الصناديق لفترات طويلة، وصلت في بعض الحالات إلى أيام أو أسابيع، دون الوصول إلى المراحيض ومع توفير ضئيل من الطعام والماء. وأفاد ناجون بأن مقاتلي الكانيات كانوا يشعلون النيران بانتظام فوق هذه الهياكل، ما عرض المحتجزين لحرارة شديدة واختناق نتيجة الدخان.

يوسف فرج محمد، وهو مقيم في ترهونة يبلغ من العمر 45 عامًا وعضو في عائلة الناجي، قال إن رجالًا تابعين للكانيات اختطفوه في مارس/آذار 2015 ونقلوه إلى "بوكسات"، حيث احتُجز لمدة أربعة أشهر وتعرض للتعذيب وسوء المعاملة فقط بسبب صلته العائلية. وذكر:

> **"كنت أسير في منطقة بركة الخضراء [حي في ترهونة]، عندما ظهر [قائد من الكانيات] [93] مع ثلاثة رجال. أمروني بالوقوف بجانب حائط المدرسة، ثم أطلقوا النار على الحائط. أخذوني إلى السجن؛ هناك ربطوا يدي وهددوني بالقتل وضربوني بأنابيب المياه ومؤخرات**

[91] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، "الاستنتاجات المفصّلة حول الوضع في ترهونة"، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/50/CRP.3، الفقرات 101-110، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)؛ الأمم المتحدة، فريق الخبراء المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011)، رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، 8 مارس/آذار 2021، وثيقة الأمم المتحدةS/2021/229 ، الفقرة 38 والملحق 16.

[92] لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على القسم 4.2.

[93] اسمه محفوظ في سجلات منظمة العفو الدولية. ذكر الشخص الذي أجريت معه المقابلة أنه كان يعرف القائد سابقًا، حيث كانت عائلته تعيش في مكان قريب. ونظرًا لصغر حجم سكان ترهونة نسبيًا، وترابط العلاقات القبلية والاجتماعية بين السكان، أفاد العديد من الأشخاص الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية أنهم كانوا يعرفون شخصيًا أفرادًا من عائلة الكاني.

الأسلحة... كانوا يكررون أنني داعشي [عضو في تنظيم داعش، وهو الاختصار العربي للجماعة المسلحة التي يطلق عليها تنظيم الدولة الإسلامية] وإرهابي، وكانوا يستجوبونني عن أفراد آخرين من عائلة الناجي". [94]

بعد إطلاق سراحه، فر إلى طرابلس حيث قدّم شكوى إلى مكتب النائب العام تتضمن الاستيلاء على أعماله التجارية من قبل الكانيات، لكنه قال إنه لم يُتخذ أي إجراء. ولم يتلق أي تعويض أو جبر للضرر حتى الآن. [95]

أفاد معتقلون سابقون آخرون احتجزتهم الكانيات في "البوكسات" بأنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة. على سبيل المثال، قال "كريم" إنه احتُجز هناك لأكثر من شهر في عام 2019، حيث تعرض للضرب المبرح والاغتصاب بإدخال جسم في شرجه. وأضاف أن المقاتلين أرغموه على خلع ملابسه وصوّروه عاريًا. [96]

صرح فتحي المبروك لمنظمة العفو الدولية أنه في 20 أبريل/نيسان 2020 اختطفت الكانيات عمه البالغ من العمر 69 عامًا، محمد المبروك، بسبب انتمائه القبلي لعائلة الناجي، بينما كان ينزل من سيارته في شارع بترهونة، ونقلوه إلى "البوكسات". روى فتحي شهادة عمه التي أفادت بأن الكانيات عرّضوه لصدمات كهربائية، وأجبروه على اتخاذ وضعية مجهدة مؤلمة لفترة طويلة، وعرضوه لحرارة شديدة من نار أشعلت فوقه، وهددوا بقتله أو إيذائه وإلحاق الضرر بجميع أفراد أسرته. [97]

معتقل آخر سابق، "إبراهيم"، أخبر منظمة العفو الدولية أنه بعد اختطافه مع اثنين من إخوته على يد رجال مسلحين تابعين للكانيات، عرّفوا أنفسهم كأعضاء في دعم الأمن المركزي في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، تعرض للتعذيب وسوء المعاملة في منشأة احتجاز خاضعة لسيطرتهم. روى أنه تم احتجازه في زنزانة صغيرة مع حوالي 35 شخصًا آخرين، دون الوصول إلى مرافق صحية أو مياه صالحة للشرب، مع حرمانه من الغذاء الكافي وأي اتصال بالعالم الخارجي. قال إن مقاتلي الكانيات كانوا يأخذون المعتقلين بانتظام من زنازينهم للاستجواب حول ادعاءات بتواصلهم مع حكومة الوفاق الوطني و/أو تنظيم الدولة الإسلامية، وخلال هذه الاستجوابات كانوا يضربونهم بالعصي ومؤخرات البنادق ويركلونهم ويدوسون عليهم بأحذيتهم العسكرية. أُطلق سراحه عندما سيطرت قوات حكومة الوفاق الوطني على ترهونة في يونيو/حزيران 2020. [98]

روى "علاء" كيف أن مقاتلي الكانيات قاموا بتعذيبه وسوء معاملته بعد اقتياده من منزله في ترهونة في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019. أخبر منظمة العفو الدولية أنه نُقل إلى سجن الشرطة القضائية في ترهونة، حيث استجوبوه بشأن معارضته للكانيات وضربوه بالعصي والكابلات الكهربائية. وأضاف أنه تعرض للجلد المؤلم على باطن قدميه، وهي وسيلة تعذيب تُعرف عادة باسم "فَلقة"، وهددوه بالاغتصاب. [99] وذكر أنه شاهد عشرات السجناء الآخرين يتعرضون للتعذيب. كما أخبر منظمة العفو الدولية أنه في إحدى الليالي، اقتاده مقاتلو الكانيات إلى غرفة استجواب، حيث قام اثنان منهم بتثبيته، بينما نزع ثالث أظافره بالكماشة حتى فقد وعيه.

"مالك" أخبر منظمة العفو الدولية بأنه اختُطف على يد مقاتلي الكانيات خلال شهر رمضان في عام 2019 ونُقل إلى سجن الشرطة القضائية في ترهونة. يشتبه بأنه اختُطف بسبب انتمائه لعائلة الناجي، وقال إنه تعرض لضغوط للكشف عن أسماء سكان ترهونة الذين يتعاونون مع مقاتلي الناجي. وأفاد أنه أُطلق سراحه بعد تسعة أيام، بعد أن أُجبر تحت التعذيب على تقديم هذه المعلومات. [100] وقال:

[94] مقابلة شخصية، 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.
[95] راجع الفصل 6.
[96] مقابلة هاتفية، 23 أغسطس/آب 2022.
[97] مقابلة شخصية، 10 فبراير/شباط 2022، طرابلس.
[98] مقابلة بتاريخ 12 فبراير/شباط 2022.
[99] مقابلة هاتفية، 17 مارس/آذار 2022.
[100] مقابلة هاتفية، 26 أغسطس/آب 2022.

"كان]مقاتلو[الكانيات يأخذونني إلى 'بالانكو'،]وهي وسيلة تعذيب تتضمن رفع الشخص من رسغ مربوط ثم إسقاطه بعنف على الأرض]... فعلوا]هذا[ثلاث مرات... لم أقل شيئًا... بدأوا في صعقي بالكهرباء، في جسدي، وفي أعضائي التناسلية... لم أستطع التحمل بعد ذلك... قلت لهم كل ما أرادوا سماعه".

"فاروق"، الذي اختطفه مقاتلو الكانيات في أكتوبر/تشرين الأول 2019، أخبر منظمة العفو الدولية أنه كان محتجزًا بشكل غير قانوني لمدة 158 يومًا في سجن الشرطة القضائية في ترهونة. وقال إنه تعرض خلال هذه الفترة للتعذيب وسوء المعاملة، ما أجبره على الكشف عن مكان الأموال التي أعطاه إياها رجل أعمال للحفاظ عليها. [101] وقال:

"حركت يدي قليلًا لأنني كنت أشعر بألم شديد بسبب الأصفاد، فوضع أحد مقاتلي الكانيات مسدسه على رأسي وهددني قائلًا: "إذا تحركت، سأقتلك. سأفجر رأسك". بقيت لمدة 25 يومًا في زنزانة صغيرة بمساحة 3×3 متر بدون فراش؛ أحيانًا كان هناك اثنان أو ثلاثة معتقلين آخرين، وبعد ذلك نُقلت لمدة 10 أيام إلى ' الغرفة العسكرية'. كانت هذه زنزانة تأديبية تُستخدم لمعاقبة مقاتلي ترهونة [الذين عارضوا الكانيات]. تعرضت للتعذيب بالصدمات الكهربائية وبدأت قدماي تتعرضان للعدوى وتنبعث منها روائح كريهة بسبب إصاباتي [التي لم تعالج] والدماء. بقيت 33 يومًا في غرفة أخرى بمساحة 4×8 متر. التقيت في هذه الغرفة بشباب دون 18 عامًا؛ بعضهم تعرض للتعذيب. بقيت لمدة 90 يومًا [قبل إطلاق سراحي] في 'غرفة الكاميرات' التي تبلغ مساحتها 5×3 متر مع سبعة أشخاص آخرين".

خلال فترة احتجازه، لم يحصل هو، مثل غيره من السجناء، على أي رعاية صحية، بما في ذلك معالجة الإصابات الناتجة عن التعذيب وسوء المعاملة.

في مايو/أيار 2020، اقتحم رجال مسلحون تابعون للكانيات، زعموا أنهم يعملون لصالح جهاز الأمن الخارجي، منزل عائلة سورية كانت تعيش في ترهونة منذ عام 2013، واختطفوا "جمال" البالغ من العمر 22 عامًا. وأخبر شقيقه منظمة العفو الدولية أن الكانيات أجبروا جمال على الانحناء في مكان ضيق لمدة 11 يومًا، حيث تعرض خلالها للضرب المتكرر بأنابيب المياه. وأضاف:

[101] مقابلة هاتفية، 16 مايو/أيار 2024.

"[عندما أُطلق سراحه] كان جسده كله أزرق... لقد استجوبوه [الكانيات] عن عائلة جاب الله [102] وما إذا كانوا على اتصال مع قوات حكومة الوفاق الوطني... كانوا يخشون أن يكون هناك شخص من ترهونة يقوم بتسريب معلومات لقوات حكومة الوفاق الوطني". [103]

[102] لمزيد من المعلومات حول قضية عائلة جاب الله، راجع القسم 4.1.
[103] مقابلة شخصية، 13 فبراير/شباط 2022، طرابلس.

5. تواطؤ السلطات والجماعات المُسيطرة بحكم الواقع الفعلي

أتاحت السلطات الليبية والجماعات المسيطرة على أراضٍ بحكم الواقع الفعلي لجماعة الكانيات ممارسة سيطرة فعلية على ترهونة طيلة ثماني سنوات. فلم تكتفِ حكومة الوفاق الوطني والقوات المسلحة العربية الليبية بغض النظر عن الجرائم المروّعة التي يشملها القانون الدولي، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعة الكانيات حتى يونيو/حزيران 2020، بل إن الطرفين أضفيا الشرعية على جماعة الكانيات من خلال إدماجها في قوات الدولة، أو في صفوفها على التوالي، من أجل تحقيق أهدافهما السياسية أو العسكرية.

وقد يتحمل قادة الحكومات المتعاقبة والجماعات المُسيطرة بحكم الواقع الفعلي مسؤولية جنائية باعتبارهم قادة و/أو رؤساء كانوا يعرفون، أو كان ينبغي لهم أن يعرفوا، بأن قادة وأفراد الكانيات يرتكبون جرائم يشملها القانون الدولي، ومع ذلك، لم يتخذوا جميع التدابير الضرورية والمعقولة في نطاق سلطتهم لمنع ارتكاب هذه الجرائم أو لمعاقبة المسؤولين عنها.

وكانت الأنباء عن ضلوع جماعة الكانيات في عمليات قتل غير مشروع واستهداف لعائلات خصومها بالانتشار في وسائل الإعلام الليبية التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي منذ عام 2012، واستمرت هذه الأنباء بالظهور بشكل دوري في بيانات منظمات ليبية غير حكومية، وكذلك في وسائل إعلام ليبية، منذ ذلك الحين وحتى هزيمة الجماعة في يونيو/حزيران 2020. ويسلِّط هذا الضوء على عدم مصداقية ادعاءات الحكومات المتعاقبة والجماعات المسيطرة على أراضٍ بحكم الواقع الفعلي بأنها لم تكن على علم بجرائم الجماعة قبل اكتشاف القبور الجماعية.[104] بالإضافة إلى ذلك، جمعت منظمة العفو الدولية أدلةً تشير إلى أن أربعةً على الأقل من أقارب أشخاص مختطفين، فضلًا عن معتقل سابق، قدموا شكاوى إلى هيئات قضائية، من بينها مكتب النائب العام، أو اتخذوا مبادرات أخرى تستهدف مسؤولين وأشخاص ذو مسؤولية قيادية عن جماعة الكانيات.[105] ومع ذلك، لم تُجرَ، على حسب علم منظمة العفو الدولية، أي تحقيقات فعَّالة ونزيهة في الادعاءات بارتكاب جرائم يشملها القانون الدولي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، حتى سيطرة حكومة الوفاق الوطني على ترهونة في يونيو/حزيران 2020، مما أتاح لقادة وأفراد جماعة الكانيات مواصلة ترويع سكان ترهونة دون خوفٍ من العواقب.[106]

---

[104] انظر منشورات على فيسبوك لسكان من ترهونة من عام 2012: https://shorturl.at/KIJW8؛ الوسط، "مسلحون يقتلون 3 من عائلة أبو عجيلة الحبشي بترهونة"، 23 مارس/آذار 2015، https://alwasat.ly/news/libya/62604؛ الوسط، "مقتل اثنين وخطف أربعة من عائلة النعاجي في ترهونة"، 24 مايو/أيار 2014، https://alwasat.ly/news/libya/17708.

[105] مقابلات في ترهونة وطرابلس، فبراير/شباط 2022.

[106] بوابة إفريقيا الإخبارية، "جريمة قتل مروّعة تهز مدينة ترهونة"، 16 يناير/كانون الثاني 2017، https://www.afrigatenews.net/a/156160؛ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "مارتن كوبلر يدعو إلى إجراء تحقيق محايد في عمليات القتل المأساوية في ترهونة"، 19 أبريل/نيسان 2017، https://unsmil.unmissions.org/martin-kobler-calls-impartial-investigation-tragic-killings-tarhouna؛ وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا،

5.1 حكومة الوفاق الوطني

في ظل حكومة الوفاق الوطني، وهي الحكومة المعترف بها دوليًا والتي كان مقرها طرابلس واستمرت من مارس/آذار 2016 إلى مارس/آذار 2021، نالت جماعة الكانيات شرعيةً واكتسبت مزيدًا من القوة.

وتشير البحوث المكثَّفة التي أجرتها منظمة العفو الدولية استنادًا إلى معلومات مُتاحة علنًا أنه تم تبادل قدرٍ كبير من المعلومات علنًا فيما يتصل بضلوع جماعة الكانيات في جرائم يشملها القانون الدولي، وذلك قبل وبعد قرار حكومة الوفاق الوطني بإدماج جماعة الكانيات في صفوف قواتها العسكرية. فعلى سبيل المثال، في عام 2012، نشر العديد من سكان ترهونة تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي حول القتال بين عائلتي الكاني والنعاجي، ومقتل أحد المدنيين بشكل غير مشروع على أيدي جماعة الكانيات.[107] وفي مارس/آذار 2015، أفادت وسائل إعلام ليبية بمقتل ثلاثة من أفراد عائلة المُختفي أبو عجيلة الحبشي، الرئيس السابق للمجلس العسكري في مدينة ترهونة، خلال مداهمة مسلحة لمنزل العائلة في ترهونة، وذلك في وقت كانت جماعة الكانيات تسيطر فيه على المدينة.[108] وذكرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أنه في 17 أبريل/نيسان 2017، أطلقت جماعة الكانيات النار على عائلة، مما أدى إلى وفاة 11 شخصًا على الأقل في ترهونة، بينهم فتاة ورجل أكبر سنًا. كما ذكرت البعثة أن جماعة الكانيات، في حادثة منفصلة يوم 21 أبريل/نيسان 2017، "أعدمت بإجراءات موجزة" رجلًا بينما كان يتلقى العلاج في مستشفى من إصابات لحقت به في الحادثة السابقة الذكر.[109] في 19 أبريل/نيسان 2017، أعرب مارتن كوبلر، الذي كان يشغل آنذاك منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عن إدانته لهذه الأعمال وطالب بإجراء تحقيقات.[110] وأوردت مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان أيضًا نبأ الهجوم في تحديثاتها بشأن وضع حقوق الإنسان في ليبيا المُقدَّمة إلى مجلس حقوق الإنسان، والصادرة في فبراير/شباط 2018.[111] بالإضافة إلى ذلك، أوردت عدة منافذ إعلامية ومنظمات محلية معنية بحقوق الإنسان أنباءً عن ما يُشتبه أنه أعمال قتل ارتكبتها جماعة الكانيات في ترهونة، طوال عام 2017 وعام 2018.[112]

بالرغم من هذه الأنباء، أصدر وزير الدفاع في حكومة الوفاق الوطني آنذاك، المهدي إبراهيم البرغثي، القرار رقم 2017/149، في فبراير/شباط 2017، بإنشاء اللواء السابع تحت قيادة محمد أحمد البشير، وتخصيص قاعدة عسكرية له في منطقة سوق الخميس مسيحل، التي تقع على بعد 50 كيلومترًا غرب ترهونة، لتكون مركزًا لقيادة هذا اللواء. وقد تكوّنت هذه القوة، التي أُعيدت تسميتها، في أغلبها من قادة وأفراد جماعة الكانيات الذين أُدمجوا في اللواء السابع دون أي تدقيق من جانب حكومة الوفاق الوطني لاستبعاد الأشخاص الذين تتوفر بشأنهم شبهات معقولة بارتكاب جرائم يشملها القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ووفقًا لما ذكره شهودٌ مطّلعون على عمليات جماعة الكانيات، وكذلك ما جاء في تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ليبيا، فقد زوَّدت حكومة الوفاق الوطني جماعة الكانيات بأموال ومعدات عسكرية.[113]

كما كانت عددٌ من أجهزة إنفاذ القانون، التي سيطرت عليها جماعة الكانيات في ترهونة، تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية، وكان أفرادها يتلقون رواتب حكومية. ومن بين هذه الأجهزة الإدارة العامة للدعم

"تقرير حقوق الإنسان حول الإصابات في صفوف المدنيين - نيسان/أبريل 2017"، 1 مايو/أيار 2017، https://unsmil.unmissions.org/human-rights-report-civilian-casualties-april-2017؛ بوابة إفريقيا الإخبارية، "ترهونة.. جرائم تتعدد والفاعل واحد"، 28 أغسطس/آب 2017، https://www.afrigatenews.net/a/145877.

[107] "بني وليد لن تموت"، "جرائم عصابات فبراير الفاشستية في ترهونة"، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، https://www.facebook.com/278211098966393/photos/a.278431065611063/289255731195263/.

[108] الوسط، "مسلحون يقتلون 3 من عائلة أبو عجيلة الحبشي بترهونة"، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)

[109] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "تقرير حقوق الإنسان حول الإصابات في صفوف المدنيين - نيسان/أبريل 2017"، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا).

[110] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "مارتن كوبلر يدعو إلى إجراء تحقيق محايد في عمليات القتل المأساوية في ترهونة"، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا).

[111] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *وضع حقوق الإنسان في ليبيا، ومدى فعالية تدابير المساعدة التقنية وبناء القدرات التي انتفعت بها ليبيا*، 21 فبراير/شباط 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/37/46، https://documents.un.org/doc/undoc/gen/g18/047/40/pdf/g1804740.pdf

[112] إرم نيوز، "توصف بـ"مافيا آل كورليوني الليبية".. تعرف على "الكانيات" وقوتها"، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، https://www.eremnews.com/news/maghreb-news/1557360؛ قناة ليبيا اليوم، منشور على فيسبوك: "مليشيا "الكاني" تقتل 8 أفراد من أسرة واحدة بمجزرة فى ترهونة"، 18 أبريل/نيسان 2017، https://www.facebook.com/LibyaTodayTv/photos/a.313450775674021/418334605185637/?type=3&locale=ar؛ الشرق الأوسط، "مَن ينزع سطوة ميليشيات ليبيا؟"، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، https://amn.st/6006913je.

[113] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، "الاستنتاجات المفصّلة حول الوضع في ترهونة" (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)

المركزي-ترهونة، بقيادة سالم الساكت؛ وقوة شرطة ترهونة، بقيادة مخلوف مخلوف دومة. ووفقًا لما ذكره خمسة أفراد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، فقد كان أفراد الادارة العامة للدعم المركزي ضالعين في جرائم ارتكبتها جماعة الكانيات، بما في ذلك الحرمان غير المشروع من الحرية، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وبالرغم من ذلك، لم يتخذ وزراء الداخلية المتعاقبون في حكومة الوفاق الوطني، وبالأخص العارف الخوجة (من مارس/آذار 2016 إلى مايو/أيار 2018) وفتحي باشاغا (من أغسطس/آب 2018 إلى مارس/آذار 2021)، أي إجراء لمنع الجرائم التي ارتكبتها تلك القوات الخاضعة لقيادتهم، أو لتحقيق الإنصاف، أو لضمان إجراء تحقيقات بشأنها.[114] وزار فتحي باشاغا ومدير الإدارة العامة للدعم المركزي في وزارة الداخلية ترهونة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، حيث اجتمعا مع مسؤولين محليين وناقشا مسائل أمنية وعملية المصالحة.[115] وبالمثل، لم يتخذ وزراء العدل ورؤساء الشرطة القضائية المتعاقبون في حكومة الوفاق الوطني أي إجراء لمنع عمليات التعذيب والقتل غير المشروع في مركز الاحتجاز الذي تديره الشرطة القضائية في ترهونة، والتحقيق في أنبائها ومحاكمة مرتكبيها، وتحقيق الإنصاف لضحاياها.

وبالرغم من انتهاكات حقوق الإنسان الموثَّقة جيدًا التي ارتكبتها جماعة الكانيات، فقد اقتصر مسؤولو حكومة الوفاق الوطني على انتقاد الجماعة لأنها شنَّت هجومًا بدون "أسس قانونية" على ميليشيات من طرابلس، في أغسطس/آب 2018. وفي غضون أيامٍ قلائل من هذا الهجوم، أعلن رئيس الوزراء في حكومة الوفاق الوطني، فايز السراج، حلَّ اللواء السابع، فيما بدا أنه خطوة للنأي بحكومة الوفاق الوطني عن جماعة الكانيات.[116]

ولم يبدأ مسؤولو حكومة الوفاق الوطني في التنديد بالجرائم التي يشملها القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي جماعة الكانيات إلا بعد أن تحالفت هذه الجماعة مع القوات المسلحة العربية الليبية وانضمت إلى هجومها العسكري على طرابلس، في أبريل/نيسان 2019. من ذلك، على سبيل المثال، ما جاء في رسالة رسمية موجَّهة إلى وزارة الخارجية، ومؤرَّخة في مايو/أيار 2019، واطَّلعت عليها منظمة العفو الدولية، حيث كتب وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني، فتحي باشاغا، الذي كان قد زار ترهونة في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، حسبما سبق القول، عن مشاركة عبد المحسن الكاني، وعبد العظيم الكاني، ومحمد الكاني في هجوم القوات المسلحة العربية الليبية على طرابلس، مشيرًا إلى أن مكتب النائب العام اتهمهم بالضلوع في جرائم عديدة.[117]

ووفقًا لمعلومات منظمة العفو الدولية، لم يخضع قادة ومقاتلو جماعة الكانيات للاستجواب ولم يُحاكموا جنائيًا حين كانت جماعة الكانيات تعمل تحت إشراف حكومة الوفاق الوطني. وقد كانت المرة الأولى التي أعلن فيها النائب العام في طرابلس، الصديق الصور، عن إجراء تحقيقات في الجرائم التي ارتُكبت في ترهونة على أيدي جماعة الكانيات، بعد هزيمة الجماعة في يونيو/حزيران 2020. وادّعى أنه كان قد بدأ تحقيقات وأصدر أوامر باعتقال قادة من جماعة الكانيات في نوفمبر/تشرين الثاني 2017،[118] إلا أنه لم يوضح التدابير التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني لتوجيه الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، أو قوات الأمن أو الميليشيات الخاضعة لسيطرتها لتنفيذ تلك الأوامر، أو التدابير التي اتخذها مكتب النائب العام لمواجهة عدم الانصياع للأوامر.

5.2 القوات المسلحة العربية الليبية

غيَّرت القوات المسلحة العربية الليبية خطابها بشأن الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات تبعًا لتغيُّر تحالفاتها السياسية والعسكرية. وتمثَّل ذلك في تصريحاتٍ أدلى بها المتحدث الرسمي للقوات المسلحة العربية الليبية، أحمد المسماري، الذي أشار في مارس/آذار 2015 إلى "ميليشيات تابعة لتحالف فجر ليبيا" في ترهونة، والتي كانت تخضع لسيطرة جماعة الكانيات في ذلك الوقت، متّهمًا إياها

---

[114] وكالة الأنباء الليبية، "محاولة اغتيال مدير الدعم المركزي بمدينة ترهونة على يد مجهولين"، 2 فبراير/شباط 2018، https://www.lananews.com/ar/?p=115024.

[115] ليبيا أوبزرفر، ""باشاغا" يزور ترهونة ويطلع عن كثب على الأوضاع في المدينة"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، https://ar.libyaobserver.ly/article/2550.

[116] حكومة الوفاق الوطني، منشور على فيسبوك: "كلمة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني"، 30 أغسطس/آب 2018، https://www.facebook.com/LibyanGovernment/posts/pfbid02FDqfqvYLYPtsKnqXZaNmEKiNKVHLMxKz5zbXGYcaTW3wnUns6S5RVJHxP؛ الكوثر، "السراج معلقا على مواجهات طرابلس: "اللواء السابع" لم يعد تابعا لحكومة الوفاق"، 31 أغسطس/آب 2018، t8LchhTl www.alkawthartv.ir/news/157854.

[117] وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني فتحي باشاغا، رسالة إلى وزارة الخارجية، 6 مايو/أيار 2019، https://drive.google.com/file/d/1EK-BbKulROg3XdT6NTNegW84hAT9B3lx/view?usp=sharing

[118] لمزيد من المعلومات، أنظر في القسم 6.2.

بارتكاب هجمات غير مشروعة وبقتل أفراد من عائلة أبو عجيلة الحبشي.[119] ومع ذلك، لم تمنع هذه المخاوف القوات المسلحة العربية الليبية من إدماج جماعة الكانيات في صفوفها، باعتبارها اللواء التاسع، عشية هجومهما المشترك على طرابلس في أبريل/نيسان 2019. وفيما بعد، بدأ أحمد المسماري، في إطلالاته العلنية، يشير إلى جماعة الكانيات باعتبارها وحدة نظامية في القوات المسلحة العربية الليبية.[120] وفي مقابلة مع موقع ميدل إيست أي، نُشرت في 30 سبتمبر/أيلول 2020، قال المسماري: "[أعمال القتل] ارتُكبت قبل ذهاب الجيش [القوات المسلحة العربية الليبية] إلى طرابلس، عندما كانت ميليشيا الكاني [جماعة الكانيات] تابعة لقوات حكومة الوفاق الوطني".

وهناك أدلة جمعتها منظمة العفو الدولية تشير بقوة إلى أن قيادات القوات المسلحة العربية الليبية والمؤسسات التابعة لها، بما في ذلك القضاء العسكري، كانت على علم بجرائم ارتكبتها جماعة الكانيات، ولكنها لم تتخذ أي إجراء لمنع هذه الانتهاكات والجرائم أو قمعها، وذلك خلال الفترة من أبريل/نيسان 2019 إلى يونيو/حزيران 2020، حين كانت جماعة الكانيات تعمل تحت قيادة القوات المسلحة العربية الليبية.

جمعت منظمة العفو الدولية شهاداتٍ من أفراد من عائلتي هرودة وجاب الله، اللتين فقد بعض أفرادهما بعد اختطافهم على يد جماعة الكانيات، التي كانت تعمل حينها تحت مسمى اللواء التاسع. وذكر هؤلاء الأفراد أن الشكاوى التي قدموها إلى الادعاء العسكري في القوات المسلحة العربية الليبية رُفضت دون اتخاذ أي إجراء آخر.[121] وأوضح أفراد العائلتين لمنظمة العفو الدولية إنهم توجهوا إلى مكتب فرج الصوصاع، المدعي العام العسكري آنذاك، في بنغازي عام 2019، لكنهم لم يتلقوا أي معلومات عن مصير ومكان ذويهم. وبدلًا من ذلك، أوهمهم أحد وكلاء النيابة العسكرية، خلافًا الحقيقة، بأن ذويهم أحياء ومحتجزون في منطقة خاضعة لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية.[122]

علمت منظمة العفو الدولية أن أفرادًا من عائلتي هرودة وجاب الله، وعائلة ثالثة من ترهونة، لجأوا أيضًا إلى قادة عسكريين في القوات المسلحة العربية الليبية، بما في ذلك في بنغازي، عبّروا لهم عن بواعث قلقهم بشأن انتهاكاتٍ ارتكبتها جماعة القانيات، وطلبوا تدخلهم. وأعربت العائلات عن أسفها لعدم اتخاذ إجراء من جانب قادة القوات المسلحة العربية الليبية، الذين تجاهلوا مخاوف العائلات، وفي حالة عائلة هرودة، ضلّلوها على ما يبدو.

ذكر أحد أفراد عائلة هرودة أنه، في أعقاب اختطاف ثلاث شقيقات من العائلة على يد جماعة الكانيات، سافر أحد أفراد العائلة إلى بنغازي يوم 22 يناير/كانون الثاني 2020، برفقة أقارب من القبيلة، حيث التقوا خالد المحجوب، الذي كان حينها مدير إدارة التوجيه المعنوي في القوات المسلحة العربية الليبية؛ وفرج إقليم، الذي كان في ذلك الوقت شخصية ذات نفوذ في وزارة الداخلية في بنغازي. قال أحد أفراد العائلة إن الرجلين أكدا احتجاز الشقيقات في بنغازي في عام 2019.[123] وذكر أن مشايخ قبائل ترهونة تلقوا وعودًا من فرج الناظوري، رئيس أركان القوات المسلحة العربية الليبية، ومن مسؤولين آخرين في القوات المسلحة العربية الليبية، خلال اجتماع عُقد في أغسطس/آب 2020 في منطقة الرجمة، مقر القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية ومركز سيطرتها، بأنهم سيثيرون الموضوع مع محمد الكاني. كما أفاد أحد أفراد العائلة لمنظمة العفو الدولية بأن ضابطًا في القوات المسلحة العربية الليبية نصحه بالسفر إلى مدينة البيضاء، الواقعة على بُعد 200 كيلومترًا شرق بنغازي، لزيارة الشقيقات الثلاث في سجن قرنادة، مما أعطى أملًا كاذبًا بأنهن ما زلن على قيد الحياة.

---

[119] بوابة أفريقيا الإخبارية، "هجوم مسلح على منزل عائلة الحبشي بترهونة"، 23 مارس/آذار 2015، https://www.afriqatenews.net/a/58473؛ القدس، "حكومة الإنقاذ تستنكر قصف ترهونة غربي ليبيا من قبل طيران جيش طبرق"، 24 مارس/آذار 2015، https://amn.st/6002913di؛ وكالة الأناضول، "الجيش الليبي يعلن القبض على متورط في مقابر ترهونة"، 9 ديسمبر/كانون الأول 2021، https://vo.la/NOHMB؛ الوسط، "الصديق الصور: تحقيقات النيابة العامة وثقت انتهاكات جسيمة في ترهونة"، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، https://alwasat.ly/news/libya/338270.

[120] إرم نيوز، "يضم 5 آلاف مقاتل. اللواء التاسع ترهونة يعلن تبعيته لخليفة حفتر"، يوتيوب، 5 إبريل/نيسان 2019، https://www.youtube.com/watch?v=fJh-vZuealE،و TV 218، "المسماري يكشف ما حدث في الداوون: "الوفاق تهوّرت"، 2 ديسمبر/كانون الأول 2019، https://vo.la/gNUVu.

[121] لمزيد من المعلومات، انظر في القسم 4.1.

[122] مقابلات شخصية، 10 و11 فبراير/شباط 2022، طرابلس وترهونة.

[123] مقابلة شخصية، 10 فبراير/شباط 2022، طرابلس.

6. الطريق الطويل نحو العدالة

في أعقاب انسحاب جماعة الكانيات من ترهونة في يونيو/حزيران 2020، أعلنت السلطات في طرابلس والقوات المسلحة العربية الليبية عن إجراء تحقيقات وتعهدتا بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم.[124] وعلى مدى السنوات الأربع التالية، استمرت بواعث القلق بشأن مدى سرعة، واستقلالية، وفاعلية، وشمولية، وشفافية التحقيقات الجارية على المستوى المحلي، وكذلك بشأن عدم اتخاذ إجراءات قانونية في محاكمات عادلة أمام محاكم مدنية ضد أولئك الذين توفّرت ضدهم أدلة كافية يُعتد بها على إصدارهم أوامر بارتكاب تلك الجرائم، أو تحريضهم عليها، أو ارتكابها، أو مشاركتهم وتواطؤهم في ارتكابها، أو مساعدتهم أو تسهيلهم ارتكابها بأي صورة أخرى.

نظام العدالة الجنائية في ليبيا

لا يزال نظام العدالة الجنائية في ليبيا عاجزًا وضعيفًا بسبب استمرار انعدام الأمن والانقسامات بين مؤسسات الدولة.

فمنذ عام 2011، أُغلقت المحاكم من حين لآخر لفترات ممتدة، وتعطّلت الإجراءات القضائية، بينما استهدفت الميليشيات والجماعات المسلحة وكلاء نيابة، ومحامين، وقضاة من خلال الاعتقال التعسفي، والاختطاف، والتهديدات، والاغتيالات.[125] وفي 26 يونيو/حزيران 2023، على سبيل المثال، اختطف مسلحون فاروق الصديق عبد السلام بن سعيد، وهو وكيل نيابة في مكتب المدعي العام العسكري. ولايزال بن سعيد مُختفيًا قسريًا، وسط أنباء موثوقة عن أنه مُحتجز لدى جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، المعروف أيضًا باسم الردع، وهي ميليشيا قوية في طرابلس يقودها عبد الرؤوف كارة، وتخضع اسميًا لإشراف المجلس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية.[126]

وعادةً لا تُنفَّذ قرارات السلطات القضائية، بما في ذلك أوامر الاعتقال والاستدعاء، بسبب غياب أجهزة الأمن القادرة على مواجهة الميليشيات والجماعات المسلحة القوية، وتواصل السلطات الاعتماد على ميليشيات لها سجلات مُسيئة في مجال حقوق الإنسان للقيام بمهام إنفاذ القانون. وفي مقابلة إعلامية، بُثت يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أقر النائب العام الصديق الصور بوجود تحديات في تنفيذ أوامر الاعتقال، وأشار إلى أن بعض المناطق، بما فيها مناطق في غرب ليبيا، ما زالت خارج نطاق سيطرة الشرطة وقوات الأمن الأخرى.[127]

---

[124] الوسط، "القيادة العامة تطالب بتحقيق أممي في «المقابر الجماعية» بترهونة والألغام في جنوب طرابلس"، 14 يونيو/حزيران 2020، http://alwasat.ly/news/libya/286143.

[125] International Commission of Jurists, *Libya: Addressing Accountability for Serious Crimes and Reform of the Criminal Justice System are Key to Peace, Stability and Justice*, 31 July 2019, www.icj.org/libya-addressing-accountability-for-serious-crimes-and-reform-of-the-criminal-justice-system-are-key-to-peace-stability-and-justice-icj-new-report/

[126] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: *وكيل نيابة بمكتب المدعي العسكري يتعرَّض للاختفاء القسري: فاروق الصديق عبد السلام بن سعيد* (رقم الوثيقة: MDE 19/7039/2023)، 24 يوليو/تموز 2023، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/7039/2023/ar/

[127] قناة ليبيا الأحرار، منشور على فيسبوك: "مداخلة السيد الصديق الصور بخصوص جرائم الكاني بترهونة (فيديو)"، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2021، https://www.facebook.com/watch/?v=571156150816204.

وتزداد بواعث القلق هذه في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية، حيث تخضع القضايا الجنائية ذات الطابع السياسي و/أو المرتبطة بالنزاع المسلح للولاية القضائية لنظام القضاء العسكري، الذي يفتقر إلى الاستقلالية والحياد. وقد وثقت منظمة العفو الدولية بالفعل حالات إدانة لمئات المدنيين في محاكمات جائرة أمام محاكم عسكرية، وحُكم عليهم بالسجن لمدد طويلة أو بالإعدام بسبب معارضتهم الفعلية أو المُفترضة وانتقاداتهم للقوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة التابعة لها.[128]

منذ عام 2011، ابتُليت ليبيا بعمليات واسعة النطاق من الاحتجاز التعسفي أو غيره من أشكال الحرمان غير القانوني من الحرية، حيث طالت آلاف الأشخاص بسبب انتمائهم إلى مناطق معينة، أو انتماءاتهم القبلية، أو السياسية، أو غيرها من الانتماءات، على يد مجموعة كبيرة من الميليشيات والجماعات المسلحة، التي أُدمج بعضها لاحقًا في مؤسسات الدولة. ولا يزال آلاف الأشخاص مُحتجزين في منشآت تخضع اسميًا لسيطرة مؤسسات الدولة، مثل الشرطة القضائية التابعة لوزارة العدل، ولكنها في الحقيقة تخضع مباشرةً لسيطرة ميليشيات، وسط مخاوف بأن أغلبهم مُحتجزون منذ سنوات بدون تهمة أو محاكمة، أو أنهم محرومون من حقهم في الطعن في قانونية احتجازهم أمام إحدى المحاكم. وذكرت وزيرة العدل في حكومة الوحدة الوطنية أنه بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2023 كان ما يزيد على 18,000 شخص مُحتجزين في 31 سجنًا في شتى أنحاء البلاد، وكان ثلثاهم مُحتجزين بدون محاكمة.[129]

دأبت منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى على توثيق حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في السجون ومنشآت الاحتجاز الأخرى في مختلف أنحاء ليبيا، بما في ذلك لأغراض انتزاع "اعترافات"، أو على سبيل العقاب والإذلال. ويُذكر أن القوانين الليبية التي صدرت في أعقاب النزاع المسلّح في عام 2011، بما في ذلك القانون رقم 38 لسنة 2012 بشأن بعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، تُسهم في تسهيل ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، عبر إعطاء وزن قانوني لمحاضر الاستجواب وغيرها من المعلومات التي تجمعها الميليشيات، وإضفاء الشرعية على ما تقوم به من أفعال في ضبط المُعتقلين واحتجازهم واستجوابهم خارج نطاق حماية القانون.[130]

كما أدى غياب الوضوح بشأن الولاية القضائية إلى تقويض التحقيقات والإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات، حيث شارك كل من مكتب النائب العام ومكتب المدعي العام العسكري في طرابلس، إضافة إلى مكتب المدعي العام العسكري في شرق ليبيا، في التحقيقات الجنائية وإصدار مذكرات منفصلة باعتقال أشخاص يُشتبه في ضلوعهم في عمليات الاختطاف والقتل غير المشروع في ترهونة.

وبموجب القانون الدولي والمعايير الدولية، ينبغي ألا تكون للقضاء العسكري ولاية قضائية في الجرائم التي يرتكبها أفراد عسكريون أو مسؤولون أمنيون من جرائم وتشملها أحكام القانون الدولي أو تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.[131] ومن شأن اشتراك ميليشيات وجماعات مسلحة، لها سجلات موثّقة جيدًا بارتكاب جرائم واسعة النطاق يشملها القانون الدولي، في التحقيقات، وجمع الأدلة واعتقال واحتجاز أشخاص يُشتبه في ارتكابهم جرائم في ترهونة، أن يزيد من تقويض سلامة التحقيقات ويُهدد بحرف مسار العدالة.

وشابت المحاكمات القليلة التي أُجريت فيما يتصل بجرائم ارتكبتها جماعة الكانيات منذ انسحابها من ترهونة في يونيو/حزيران 2020، والتي أسفرت عن صدور قرارات بالإدانة وأحكام بالسجن والإعدام، ادعاءات بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، إضافة إلى بواعث قلق بشأن انتهاكات لحقوق المحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في افتراض البراءة، وفي عدم تجريم الذات، وفي المثول في محاكمة علنية أمام محكمة مستقلة ومحايدة ومُختصَّة.

---

[128] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: المحاكم العسكرية تُصدر أحكامًا على مئات المدنيين في محاكمات صورية يشوبها التعذيب"، 26 أبريل/نيسان 2021، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/04/libya-military-courts-sentence-hundreds-of-civilians-in-sham-torture-tainted-trials-2/

[129] وزارة العدل، الغرفة الرئيسية للاتصالات السلكية واللاسلكية بجهاز الشرطة القضائية، التمام اليومي للنزلاء الموجودين بمؤسسات الاصلاح والتأهيل بجهاز الشرطة القضائية، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2023، الملف محفوظ في سجلات منظمة العفو الدولية.

[130] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: *سيادة القانون أم حكم الميليشيات؟*"، 5 يوليو/تموز 2012، (رقم الوثيقة:MDE 19/012/2012)
https://www.amnesty.org/fr/documents/mde19/012/2012/ar/؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تجاوزات خلف القضبان: الاحتجاز التعسفي وغير القانوني في ليبيا، أبريل/نيسان 2018، https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/LY/AbuseBehindBarsArbitraryUnlawful_AR.pdf .

[131] إعلان داكار الخاص بالحق في المحاكمة العادلة في إفريقيا، القسم 3؛ قضية وتشكوندو كوسو وآخرين ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية (البلاغ رقم 2003/281)، اللجنة الإفريقية، تقرير النشاط السنوي رقم 26 (2008) القسم 84؛

تعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء، بغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ظروفها، أو كون الفرد مذنبًا أو بريئًا، أو غير ذلك من سمات الفرد؛ أو الطريقة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ الإعدام. وتُعد عقوبة الإعدام انتهاكًا للحق في الحياة، وفقًا لما ينصُّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتُعتبر أقصى أشكال العقوبات القاسية واللاإنسانية والمُهينة. وبموجب القانون الدولي، يُعد توقيع عقوبة الإعدام إثر محاكمة جائرة انتهاكًا للحق في الحياة ولحظر المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة. ونظرًا إلى طبيعة عقوبة الإعدام باعتبارها عقوبة نهائية لا رجعة فيها، يقتضي القانون الدولي أن تُراعي الإجراءات القانونية في قضايا الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام بدقةٍ بالغةٍ جميع المعايير الدولية ذات الصلة التي تحمي الحق في المحاكمة العادلة، بغض النظر عن مدى بشاعة الجريمة المُرتكبة.[132]

أعربت بعض عائلات الضحايا لباحثي منظمة العفو الدولية عن شعورها بالإحباط من التأخير في التعرُّف على الجثث؛ وعدم وجود معلومات مُحدَّدة ومُفصَّلة حول مدى التقدُّم في التحقيقات الجنائية؛ وتقاعس السلطات عن تزويدهم بانتظام منتظمة بتحديثاتٍ حول الخطوات المتخذة والتحديات التي تواجهها في سياق التحقيقات.[133] كما عبّر بعض الأقارب أيضًا عن شعورهم بالإحباط من اضطرارهم للتنقل بين ولايات قضائية متعددة، ومن غياب الوضوح بشأن تقاسم الأدوار والمسؤوليات بين مكتب النائب العام والادعاء العسكري، فضلًا عن بواعث القلق بشأن النطاق المحدود للتحقيقات والمحاكمات الجنائية.

من جهة أخرى، رحبت عائلات الضحايا، بما في ذلك رابطة ضحايا ترهونة، بالإعلان الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2024 بشأن إصدار مذكرات توقيف بحق ستة من قادة وأعضاء جماعة الكانيات البارزين وحلفائهم، ودعت إلى الإسراع في القبض على المشتبه بهم وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.[134]

6.1 التأخير في انتشال الجثث والتعرُّف على هوياتها

شابت عملية انتشال وتحديد هوية الرفات البشرية، التي اكتُشفت في قبور جماعية وفردية وكذلك في مشرحة مستشفى ترهونة منذ يونيو/حزيران 2020، مشاركة جهات غير مُتخصِّصة في التعامل مع الرفات البشرية، وسوء التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة، فضلًا عن تضارب الولايات القضائية والمماطلة.

بمجرد سيطرة قوات حكومة الوفاق الوطني على ترهونة في 5 يونيو/حزيران 2020، أعلن وزير العدل في حكومة الوفاق الوطني آنذاك تشكيل لجنة تحت إشراف مكتب النائب العام، الصديق الصور، وتتألف من ممثلين عن مركز الخبرة القضائية والبحوث بوزارة العدل؛ ومركز طب الطوارئ والدعم بوزارة الصحة؛ والإدارة العامة للبحث الجنائي بوزارة الداخلية؛ والهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، وذلك بهدف استخراج رفات الضحايا وتحديد أسباب الوفاة.[135]

علمت منظمة العفو الدولية أنه قبل وصول خبراء الطب الشرعي إلى مواقع القبور، كانت عمليات الحفر والتنقيب قد بدأت وتم التعامل مع الرفات بشكلٍ سيء. فعلى سبيل المثال، أظهر مقطع فيديو التُقط يوم 20 يونيو/حزيران 2020 وفحصته منظمة العفو الدولية، رجلًا بملابس مدنية يستخدم جرافة لاستخراج رفاتٍ بحضور مسعفين من الهلال الأحمر الليبي ومدنيين آخرين.[136]

خلال الأسابيع والأشهر الأولى التي أعقبت استعادة السيطرة على ترهونة، قامت قوات حكومة الوفاق الوطني وبعض السكان المحليين بفصل الرفات البشرية التي عُثر عليها في قبور فردية أو جماعية عن متعلقاتها، وعرضت هذه المتعلقات في مكان عام في ترهونة. وكان أقارب المختفين ومنْ يُخشى أن يكونوا قد ماتوا يحضرون للتعرُّف على ذويهم، وذلك استنادًا بشكل أساسي إلى ملابسهم أو حُليّهم، أو

---

[132] منظمة العفو الدولية، *دليل المحاكمة العادلة، الطبعة الثانية* (رقم الوثيقة: POL 30/002/2014) 9 أبريل/نيسان 2014، على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/POL30/002/2014/ar/

[133] انظر: الوسط، " الصديق الصور: تحقيقات النيابة العامة وثّقت انتهاكات جسيمة في ترهونة"، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، https://alwasat.ly/news/libya/338270؛ وكالة الأنباء الليبية، "النائب العام يقوم بزيارة لبلدية ترهونة"، 29 مارس/آذار 2022، https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=238117

[134] أسامة العلي، "جرائم مقابر ترهونة في ليبيا... خطوات دولية للعدالة"، العربي الجديد، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2024، https://vo.la/ABQgPS

[135] وزارة العدل في حكومة الوحدة الوطنية، قرار رقم 411 لسنة 2020.

[136] عناصر من الهلال الأحمر الليبي، إلى جانب مدنيين آخرين، يقومون باستخراج رفات من مقبرة جماعية في مدينة ترهونة، 10 يونيو/حزيران 2020. الفيديو محفوظ في سجلات منظمة العفو الدولية.

غيرها من الممتلكات الشخصية. وبمجرد التعرُّف بناءً على هذا الأساس، كان الأقارب يتمكنون من استلام الرفات، والحصول على شهادات وفاة، وإقامة الجنازة دون إجراء اختبار الحمض النووي. وخلال اجتماع مع منظمة العفو الدولية، في 15 فبراير/شباط 2022، قال الدكتور كمال أبو بكر السيوي، رئيس الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، إنه خلال هذه الأسابيع الأولى تسلمت عائلتان على الأقل جثث ضحايا لا تربطهما بهم صلة، ولم يُكتشف الأمر إلا بعد إجراء اختبار الحمض النووي. وقد توقف العرض العام بعد بضعة أسابيع.[137]

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الجثث المُستخرجة من القبور قد أُرسلت إلى مواقع متعددة، وبعض هذه المواقع، كما ذكر الدكتور كمال أبو بكر السيوي، لم تكن تتوفر لديه الموارد المالية والبشرية والتقنية اللازمة لإجراء اختبارات الحمض النووي على النطاق المطلوب. كما أفاد بأن الهلال الأحمر الليبي نقل بعض الجثث المنتشلة من مشرحة ترهونة، وعددها 106 جثث، إلى مشرحتي مصراتة وطرابلس.

وأشار الدكتور كمال أبو بكر السيوي أيضًا إلى أن مكتب النائب العام لم يمنح الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين صلاحية التعرُّف على الجثث التي عُثر عليها في مشرحة مستشفى ترهونة، في يونيو/حزيران 2020 من خلال جمع عينات الحمض النووي إلا في فبراير/شباط 2022، مما زاد من تعقيد العملية.[138]

وذكر أفراد شاركوا بشكل مباشر في عملية استخراج رفات الضحايا من القبور والتعرُّف عليها أن التنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة كان في بعض الحالات غير ملائم. وبدلًا من ذلك، كررت هذه الجهات نفس الجهود، وخاصة فيما يتعلق بجمع وحفظ أدلة الطب الشرعي.

ووفقًا لما ذكرته الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، فإنه بحلول أغسطس/آب 2024، تم التعرُّف على هويات 237 ضحية من بين 343 جثة انتُشلت من أكثر من 100 مقبرة فردية أو جماعية في 20 موقعًا[139] حول ترهونة. وأفاد الدكتور كمال أبو بكر السيوي لمنظمة العفو الدولية بأنه لم يتم التعرُّف بعد على 70 من الجثث المنتشلة، حيث لم تتطابق عينات الحمض النووي الخاصة بها مع أي من العينات المأخوذة من عائلات المفقودين والمحفوظة في معامل الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين. ويعتقد أن هذه الجثث تعود لمقاتلين لم يقدم أقاربهم عينات لاختبار الحمض النووي.

وقدَّمت رابطة ضحايا ترهونة إحصائيات مختلفة. حيث أفادت سجلاتها بأنه بحلول أغسطس/آب 2024 تم التعرُّف على هوية 219 ضحية من بين 285 جثة انتُشلت من مواقع مختلفة حول ترهونة. أما الجثث الباقية التي انتُشلت من قبور جماعية، وعددها 66 جثة، فلم يتم التعرُّف عليها عن طريق مركز الخبرة القضائية والبحوث بوزارة العدل، وفقًا للمعلومات المقدمة من رابطة ضحايا ترهونة.[140] وقال رئيس رابطة ضحايا ترهونة إن هذا التباين في الأرقام قد يكون ناجمًا عن تكرار عدّ الجثث، وإدراج ضحايا انتُشلت جثثهم من مقابر في جنوب طرابلس بمعرفة الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين. كما أقرَّ بأن الأعداد المُقدمة من رابطة ضحايا ترهونة استبعدت جثث بعض ضحايا عمليات القتل غير المشروع التي دُفنت في مقابر عامة وتم استخراجها بتصريح من مكتب النائب العام.

عبَّر عبد المنعم حسن الهامل، المدير التنفيذي لرابطة ضحايا ترهونة،[141] عن حزن وإحباط عائلات المفقودين التي ما زالت تنتظر الحصول على إجابات لأكثر من أربع سنوات منذ انسحاب جماعة الكانيات من ترهونة. ووفقًا لسجلات رابطة ضحايا ترهونة، فإن عائلات 68 شخصًا اختطفتهم جماعة الكانيات، ليست لديها أي معلومات عن مصيرهم أو مكانهم أو موقع رفاتهم.

كما أثار عبد المنعم حسن الهامل مخاوف بشأن التأخير في التعرُّف على جثثٍ تم انتشالها. مشيرًا إلى أنه في بعض الحالات، لم تتلقَ العائلات إشعارًا بوفاة ذويها إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تقديمهم عينات إلى الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، وبعد قرابة ثلاث سنوات من العثور على الرفات في قبور جماعية.

---

[137] مقابلات شخصية، 12 فبراير/شباط و13 فبراير/شباط 2022، ترهونة وطرابلس.
[138] مقابلة شخصية، 15 فبراير/شباط 2022، طرابلس.
[139] سنداً للمعلومات المتاحة من الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين ورابطة ضحايا ترهونة: (1) "مزرعة هرودة" (مشروع الربط). (2) "المشروع الزراعي" (5 كيلو). (3) "مكب القمامة العامة". (4) "القابينة، طريق العبدلي". (5) "طريق سالم بن علي". (6) "المنطقة رقم 4". (7) "الإدارة العامة للدعم المركزي". (8) منطقة سيدي الصيد. (9) منطقة طويل السوق. (10) مستشفى ترهونة (الويف). (11) طريق النهر (منطقة البطن). (12) سوق الجمعة (الساقية). (13) طريق العبدلي. (14) محطة وقود غنيوة. (15) مقبرة العطايا. (16) مقبرة الداوون. (17) مقبرة العوامر.
[140] مقابلة شخصية، 8 أغسطس/آب 2024، تونس.
[141] مقابلة شخصية، 28 مايو/أيار 2024، تونس.

فعلى سبيل المثال، في 15 مايو/أيار 2024، أعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين أنها تعرَّفت على جثة حمزة محمد صقر سالم، وهو وكيل نيابة سابق من ترهونة، اختطفته جماعة الكانيات من مكان عمله يوم 5 ديسمبر/كانون الأول 2017.[142] وعُثر على جثته في قبر جماعي في موقع القابينة، طريق العبدلي، يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وفقًا لقاعدة بيانات رابطة ضحايا ترهونة. وخلال الجنازة،[143] انتقد شقيقه، يحيى محمد صقر سالم، المماطلات في التعرُّف على الرفات، وقال:

> **"نموت كل يوم ألف مرة. مجرد كلمة حق كانت السبب في موت أخي... كانت جثة أخي في مشرحة الطب الشرعي منذ عام 2021، وقدمت عائلتي عينات الحمض النووي إلى [الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين] منذ إنشائها. هذه المماطلة وهذا التقاعس غير مقبولين".**

وقال مصدر مطلع لمنظمة العفو الدولية، طلب عدم الكشف عن هويته، إن عملية استخراج الرفات من القبر الجماعي في القابينة بطريق العبدلي، حيث عُثر على جثة حمزة محمد صقر سالم مدفونة مع جثث 11 من الضحايا الآخرين، قد بدأت في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بعد أن كشفت الأمطار عن الرفات. وفي نهاية المطاف، أظهرت نتائج اختبار الحمض النووي أن جميع الذين دُفنوا في هذا الموقع كانوا قد اختُطفوا على أيدي جماعة الكانيات في عامي 2017 و2018، عندما كانت الجماعة متحالفةً مع حكومة الوفاق الوطني.

وتعتقد عائلات بعض المفقودين أنه ينبغي للسلطات مواصلة عملية البحث واستخراج الجثث من مزيد من القبور الفردية والجماعية، وهي العملية التي توقَّفت عقب التنافس والتوترات المتزايدة بين ميليشيات.

ووفقًا لما ذكره سكان محليون وما أظهره مقطع فيديو عن عمليات استخراج الجثث من القبور نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد شاركت ثلاث ميليشيات -وهي وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة [144] وجهاز دعم الاستقرار في طرابلس،[145] وقوة مكافحة الإرهاب في مصراتة، فرع ترهونة[146]- في عمليات إنفاذ القانون المتعلقة باستخراج الجثث من القبور، وهي مهمة تقع رسميًا ضمن صلاحيات الإدارة العامة للبحث الجنائي بوزارة الداخلية.

ووفقًا لما ذكره مصدر مطلع، طلب عدم الكشف عن هويته، فإن التنافس بين بعض الميليشيات للسيطرة على ترهونة، والذي اتسع من حين لآخر وتحوَّل إلى اشتباكاتٍ مسلحة، قد أثَّر على عمليات البحث عن الأشخاص المفقودين والتعرُّف عليهم. ومنذ أبريل/نيسان 2023، وردت أنباء عن اندلاع اشتباكات صغيرة بين اللواء 444 وقوة مكافحة الإرهاب في ترهونة.[147] وفي أغسطس/آب 2023، اندلعت اشتباكات مسلحة في طرابلس بين اللواء 444 وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،

---

[142] الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، منشور على فيسبوك: "التعرُّف على حالة جديدة..."، 15 مايو/أيار 2024، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=pfbid0hZdytNyu3EAPU1UR81BTvasVrbXWFbdt8SJy8BkoSfVHrVffGnddQaMTowsQmRd2l&id=100063680854390

[143] رابطة ضحايا ترهونة، مقطع فيديو منشور على فيسبوك، "كلمة يحيى صقر شقيق الفقيد حمزة وكيل النيابة الذي غدرت به مليشيا الكاني"، 19 مايو/أيار 2024، https://www.facebook.com/Dahaiatarhuna/videos/3547233065584072.

[144] بوابة الوسط، "اكتشاف مقبرتين جماعيتين في ترهونة"، 13 مارس/آذار 2023، تاريخ الاطلاع 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، https://alwasat.ly/news/libya/392070

[145] جهاز دعم الاستقرار، "العثور على جثمان أحد ضحايا عصابات "الكاني" بترهونة"، 8 ديسمبر/كانون الأول 2022، https://vo.la/bXZVfC.

[146] المركز الإعلامي لمحور قوة مكافحة الإرهاب، منشور على فيسبوك: "قوة مكافحة الإرهاب وبالتعاون مع الهيئة العامة للبحث والتعرف عن المفقودين تعثر على مقبرة جديدة في ترهونة"، 8 سبتمبر/أيلول 2020، https://www.facebook.com/share/p/M6JR8CrhnrcP9YbA/؛ المركز الإعلامي لمحور قوة مكافحة الإرهاب، منشور على فيسبوك: "أكثر من 70 جثة متحللة تركتها ميليشيات تنظيم الكرامة الإرهابي"، 5 يونيو/حزيران 2020، https://www.facebook.com/mokafahaterhad1001/videos/1124248537955271

[147] كريم جاب الله، منشور على X: "اشتباكات بين مكافحة الارهاب واللواء 444 في مدينة ترهونة"، 18 أبريل/نيسان 2023، https://twitter.com/Karim62882665/status/1648122718242447361.

أسفرت عن مقتل 55 شخصًا وإصابة ما يزيد عن 100،[148] وامتدت إلى ترهونة.[149] منذ ذلك الحين، توقفت عمليات استخراج الجثث في ترهونة. وأوضح سكان محليون أن ذلك كان نتيجة القرار الذي اتخذه اللواء 444 بمنع دخول جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى ترهونة والمناطق المحيطة بها الخاضعة لذلك اللواء، وأشاروا إلى أن جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لديه معلومات عن مواقع قبور جماعية وفردية حصل عليها أثناء التحقيقات مع أشخاصٍ مُشتبه بهم كانوا محتجزين في سجن معيتيقة، الذي يسيطر عليه جهاز الردع.[150]

أفاد الدكتور كمال أبو بكر السيوي لمنظمة العفو الدولية، في أغسطس/آب 2024، بأن آخر عملية لاستخراج جثث جرت في يوليو/تموز 2023.[151]

6.2 تحقيقات معيبة من قبل مكتب النائب العام

منذ سيطرة قوات حكومة الوفاق الوطني على ترهونة في يونيو/حزيران 2020، أعلن مكتب النائب العام عن إجراء تحقيقات بشأن "القبور الجماعية" التي اكتُشفت في ترهونة، كما اتخذ خطوات للقبض على جناة مُشتبه بهم ومحاكمتهم. ومع ذلك، لا تزال بواعث القلق قائمة بشأن أن تحقيقات مكتب النائب العام لا تفي بالمعايير الدولية المنصوص عليها في بروتوكول مينيسوتا المتعلّق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة (يُشار له لاحقًا بعبارة "بروتوكول مينيسوتا") لضمان إجراء تحقيقات عاجلة، ومستقلة، ومحايدة، وشفَّافة، وفعَّالة. كما اقتصرت التحقيقات على مقاتلي وقادة جماعة الكانيات، ولم تشمل فحص الدور والتواطؤ ومسؤولية القيادة لمسؤولين وقادة ميليشيات، لا يزال بعضهم في مواقع السلطة، بما في ذلك فحص كيف ساهمت أفعالهم أو أوجه تقصيرهم عن الفعل في تسهيل ارتكاب الجرائم على أيدي جماعة الكانيات.

وتلقى مكتب النائب العام ادعاءات بشأن أنشطة إجرامية ارتكبتها جماعة الكانيات منذ عام 2012، إلا أن منظمة العفو الدولية لا تعلم باتخاذ أي خطوات للتحقيق في هذه الادعاءات قبل هزيمة جماعة الكانيات في عام 2020.

وقال بعض سكان ترهونة إن وكلاء النيابة في ترهونة وطرابلس لم يتخذوا أي إجراء، أو ماطلوا كثيرًا في اتخاذ إجراء، بعد أن تقدم هؤلاء السكان بشكاوى ضد جماعة الكانيات خلال الفترة من عام 2012 إلى يونيو/حزيران 2020. على سبيل المثال، قال رضوان الحبشي، ابن أبو عجيلة الحبشي الذي اختُطف في عام 2012، لمنظمة العفو الدولية إن العائلة قدمت عدة شكاوى منذ عام 2012 وما بعده. وقُوبلت هذه الشكاوى بالتجاهل إلى أن سجَّل مكتب النائب العام الشكاوى رسميًا وبدأ التحقيقات في مايو/أيار 2024.[152]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال أحد سكان ترهونة، الذي اختُطف أربعة من أقاربه الذكور على أيدي جماعة الكانيات وقُتلوا بين عامي 2015 و2017، إن وكلاء النيابة رفضوا تسجيل الشكاوى التي قدمها. كما أفاد بأن مسؤولي الإدارة في مستشفى الداوون، شرقي ترهونة،[153] رفضوا تسليم جثتي اثنين من أقاربه اللذين قُتلا في عام 2015 إلى أن وقَّع أقاربهما على وثائق يقرُّون فيها بأن أسباب الوفاة طبيعية. وأضاف قائلًا إنه في عام 2017، اشترط مسؤولو الإدارة في مستشفى ترهونة أيضًا أن يوافق أفراد العائلة على التوقيع على وثيقة مماثلة من أجل تسليمهم جثتي قريبين آخرين لدفنهما.

وفحصت منظمة العفو الدولية صورتين لاثنين من المتوفين، أظهرت إحداهما رجلًا معصوب العينين، وقد أُصيب بطلق ناري في رأسه، وكانت يداه مكبلتين خلف ظهره. وأظهرت الأخرى جرحًا نازفًا في صدر المتوفى، وادعت العائلة أنه ناجم عن طلق ناري.[154] وذكر بعض الأقارب لمنظمة العفو الدولية إنهم توجَّهوا إلى نيابة الداوون عدة مرات، بين عامي 2015 و2017، ولكن في كل مرة كان وكلاء النيابة يقولون

---

[148] UN News, "Libya: Fierce clashes in Tripoli highlight 'precarious' situation", 22 August 2023, https://news.un.org/en/story/2023/08/1139967

[149] وادي دينار، منشور على X: "اقتحام قوة تابعة للواء 444 قتال لمقر جهاز الردع بمنطقة الداوون في ترهونة"، 15 أغسطس/آب 2023، https://twitter.com/wady_dynar/status/1691203108242612224.

[150] انظر القسمين 6.2 و6.3 من هذا التقرير للاطلاع على بواعث القلق بشأن استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ونشر "الاعترافات" المُنتزعة تحت وطأة التعذيب.

[151] مقابلة شخصية، 8 أغسطس/آب 2024، تونس.

[152] مقابلة شخصية، 11 يونيو/حزيران 2024، تونس.

[153] منطقة الداوون هي جزء من ترهونة.

[154] مقابلات شخصية، 11 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

إنهم لا يستطيعون التدخل، كما كانوا يرفضون تسجيل شكوى الأقارب رسميًا أو منحهم أي وثيقة تثبت تقديم الشكوى. وعندما قُتل اثنان آخران من أفراد العائلة في ترهونة، بعد اختطافهما على أيدي مقاتلين ينتمون إلى جماعة الكانيات في عام 2017، لم تتوجه العائلة إلى النيابة خوفًا من التعرُّض لأعمال انتقامية، وكذلك لاقتناعها بأن النيابة لن تتابع القضية.

وقال بعض سكان ترهونة لمنظمة العفو الدولية إنه في الحالات النادرة التي سعى فيها بعض وكلاء نيابة بصفتهم الفردية للتحقيق في ادعاءاتٍ عن ضلوع جماعة الكانيات في جرائم عندما كانت لا تزال في موقع السلطة، تعرَّض هؤلاء الوكلاء لاعتداءات انتقامية، مما رسَّخ مناخ الإفلات من العقاب.[155] وفقًا لما جاء في تقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الحقائق في ليبيا في مارس/آذار 2022، اختُطف وكيل نيابة[156] كان يحقق في جرائم جماعة الكانيات في ترهونة، وكان مصيره ومكانه لا يزالان مجهولين، في ذلك الوقت. وأشار التقرير إلى ما يلي:
"حقَّقت البعثة في اختطاف مدعٍ عام محلي في ترهونة في عام 2017، قيل إنه كان يحاول رفع قضية ضد مقربين من عائلة الكانيات. وما زالت الضحية في عداد المختفين لغاية وقت تقديم هذا التقرير. ولم تفتح السلطات المحلية تحقيقًا في هذا الحادث إلا في عام 2019... دون إحراز تقدم يُذكر حتى الآن".[157]

وتأكدت وفاة وكيل النيابة أخيرًا في 15 مايو/أيار 2024، عقب إجراء اختبار الحمض النووي لرفات بشرية عُثر عليها في قبر جماعي في ترهونة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021.[158]

وبالنظر إلى مخاوف العائلات، المبنية على أسباب قوية، من تقديم شكاوى في ترهونة، حيث كانت الأجهزة الأمنية والقضائية خاضعة لهيمنة جماعة الكانيات حتى سقوطها من السلطة في يونيو/حزيران 2020، لجأ بعض الأهالي إلى مكتب النائب العام في طرابلس.

وذكر أحد سكان ترهونة، في مقابلة أجرتها معه منظمة العفو الدولية، أنه تقدم بشكوى إلى مكتب النائب العام في طرابلس بعد وفاة ابنه إثر اختطافه على أيدي رجال ينتمون إلى جماعة الكانيات في عام 2015، ولكنه لم يعلم بأي خطوات اتُخذت منذ ذلك الحين.[159]

وأفادت عائلة أخرى بأنها قدمت شكاوى في طرابلس إلى مكتب النائب العام ووزارة الداخلية وميليشيات في طرابلس وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (جهاز الردع)، وهي ميليشيا تخضع اسميًا لسلطة المجلس الرئاسي، وذلك بعد أن أُردي أربعة من أفراد العائلة بالرصاص يوم 21 يناير/كانون الثاني 2016، عندما داهمت قوات الكانيات منزل العائلة في ترهونة. وخلال المداهمة، اختُطف ثمانية رجال آخرون من العائلة. وأفادت العائلة أنها عثرت في اليوم التالي على جثث الرجال الثمانية في مشرحة مستشفى ترهونة.[160]

وأعربت عائلة النعاجي عن بواعث قلق مماثلة بشأن تقاعس مكتب النائب العام عن التحقيق في اختفاء ثم مقتل أفراد من العائلة.[161] وقالوا إن أحد أفراد العائلة قُبض عليه في طرابلس في عام 2013 بناءً على أمرٍ من مكتب النائب العام للاشتباه في ضلوعه في قتل علي الكاني،[162] وإنه نُقل لاحقًا في أواخر عام 2013 إلى ترهونة.[163] أضافت العائلة قائلةً إنه عُثر على جثته مُلقاةً في أحد شوارع ترهونة يوم 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.[164] وقد أيَّد مصدر آخر على دراية مباشرة بالأحداث هذه الرواية. ورغم أن أفراد العائلة قدموا شكوى بخصوص وفاته إلى مكتب النائب العام في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، فليس لديهم علم بأي خطوات اتُخذت للتحقيق مع المسؤولين أو محاكمتهم.

ولم يُعلن عن إجراء تحقيقات في الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات إلا بعد سقوطها من السلطة. وفي 14 يونيو/حزيران 2020، أصدر مكتب النائب العام بيانًا عن تحقيقاته في الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات، وأشار إلى أنه أصدر أوامر اعتقال محلية في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ضد الأخوين محمد وعبد العظيم الكاني و12 من المتواطئين معهما، ولا ينتمي أي منهم إلى حكومة الوفاق الوطني أو إلى الجماعات المسلحة أو الميليشيات القوية التي لا تزال في السلطة، كما صدرت أوامر اعتقال محلية إضافية في عام 2019 ضد محمد وعبد العظيم الكاني وخمسة آخرين. وفي البيان نفسه، أشار

---

[155] مقابلات شخصية مع بعض اهالي ترهونة، 11 و12 فبراير/شباط 2022، ترهونة وطرابلس.
[156] أُعلن عن مصير حمزة محمد صقر سالم، وهو وكيل نيابة سابق من ترهونة، في 15 مايو/أيار 2024. انظر القسم 6.1.
[157] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، 23 مارس/آذار 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم:A/HRC/49/4 ، فقرة رقم 67، https://undocs.org/en/A/HRC/49/4
[158] انظر القسم 6.1 لمزيد من التفاصيل.
[159] مقابلة شخصية، 13 فبراير/شباط 2022، طرابلس.
[160] مقابلة شخصية، 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.
[161] مقابلة شخصية، 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.
[162] انظر الفصل 3 للتعرُّف على خلفية النزاع.
[163] مقابلة شخصية، 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.
[164] مقابلة شخصية، 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

النائب العام إلى أنه سعى لإصدار مذكرات اعتقال دولية ضد الإخوة محمد وعبد العظيم وعبد الرحيم الكاني، دون أن يحدد التاريخ.[165] وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2017، كانت جماعة الكانيات متحالفة اسميًا مع حكومة الوفاق الوطني وكانت تعمل تحت إمرة وزارة الدفاع في هذه الحكومة، ولكن منظمة العفو الدولية ليست على علم بأي جهود بُذلت لتنفيذ أوامر الاعتقال هذه. وكان البيان الصادر في 14 يونيو/حزيران 2020 هو المرة الأولى التي يكشف فيها مكتب النائب العام معلومات للناجين، وأقارب من قُتلوا أو غيرهم من المتضرِّرين، وللرأي العام عن تحقيقاته في الجرائم التي ارتُكبت في ترهونة.

أعلن مكتب النائب العام، في يونيو/حزيران 2020، أنه استعان باختصاصيين في الطب الشرعي لمساعدة فرق وكلاء النيابة في تحقيقاتهم، كما كلَّف الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين بتحديد هوية الجثث المكتشفة في قبور فردية أو جماعية في ترهونة، من خلال جمع عينات الحمض النووي. ووفقًا للبيان، صدرت تعليمات للسلطات المحلية بتوجيه من تضرَّروا من الجرائم المزعومة، وكذلك الشهود الآخرين، إلى المكاتب ذات الصلة في النيابة العامة لسماع شهاداتهم. وأشار البيان إلى أن وكلاء النيابة جمعوا شهاداتٍ من شهود وعائلات وحدَّدوا قبورًا جماعية، بما في ذلك عبر صور بالأقمار الاصطناعية؛ وظلوا على اتصال مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية بشأن التقدم في التحقيقات. وذكر مكتب النائب العام أن سرية التحقيقات، التي تعود في جانب منها إلى حماية الشهود، منعته من الكشف عن معلومات حتى تلك اللحظة، مشيرًا إلى استمرار وجود هذه المخاوف.[166]

لم يقدم مكتب النائب العام أي معلومات عن مدى التقدم في تحقيقاته أو النتائج التي توصلت إليها، سواء علنًا أو إلى المتضرِّرين بشكل مباشر، حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2021، عندما أكَّد النائب العام، الصديق الصور، مُجدَّدًا صدور أوامر اعتقال ضد 14 شخصًا ينتمون إلى جماعة الكانيات، بتاريخ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، كما وصف بشكل عام الخطوات التي اتخذها مكتب النائب العام للتحقيق في القبور الجماعية.[167]

قُدم التحديث العلني التالي بشأن التقدم في التحقيقات ونتائجها في سياق تقرير صادر عن مكتب النائب العام بتاريخ 17 أغسطس/آب 2022، حيث أشار التقرير إلى أن لجنة التحقيق القضائي المختصة بترهونة[168] فتحت 280 تحقيقًا بشأن جرائم ارتكبتها جماعة الكانيات، وأنه تم إحالة 10 قضايا إلى المحاكم. وذكر التقرير تحديدًا أنه صدرت أوامر اعتقال ضد 76 شخصًا لضلوعهم في جرائم وقعت في ترهونة، من بينها القتل العمد، والتعذيب، والاختطاف، والإخفاء القسري، والسطو المسلح. ووفقًا للتقرير، احتُجز 20 شخصًا رهن الحبس الاحتياطي في أماكن لم تُحدَّد، بينما ظل الآخرون طلقاء في بلدانٍ مختلفة، من بينها مصر، والمملكة العربية السعودية، وتونس.[169]

في 3 يناير/كانون الثاني 2024، أعلن مكتب النائب العام أنه تلقى 521 بلاغًا عن أعمال إجرامية ارتُكبت في ترهونة، وأُحيل منها 194 بلاغًا إلى المحاكم، فيما كانت 327 قضية لا تزال قيد التحقيق. ومن بين هذه القضايا البالغ عددها 194، أُحيلت 165 قضية، تنطوي على جنايات، إلى محاكم جنائية، بينما أُحيلت 12 قضية، تنطوي على جُنح، إلى محاكم جزئية. وفي نهاية المطاف، أُسقطت سبع عشرة قضية دون توجيه تهم.[170] قال النائب العام إنه من بين 400 شخص صدرت أوامر بالقبض عليهم، احتُجز 51 شخصًا رهن الحبس الاحتياطي، دون تحديد أن يحدد أسماءهم أو أماكن احتجازهم. وأضاف قائلًا إن منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) أصدرت تسع نشرات حمراء للقبض على مُشتبه بهم فرُّوا من ليبيا، إلى دول من بينها تونس، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. كما طلب مكتب النائب العام من مصر تسليم ستة متهمين.[171] وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يُعلن عن تسليم أي من الأفراد المشتبه في مسؤوليتهم عن جرائم ارتُكبت في ترهونة خلال فترة سيطرة جماعة الكانيات على المدينة.

---

[165] عين ليبيا، "مكتب النائب العام.. تحقيقات محلية ودولية حول جرائم «الكانيات»"، 14 يونيو/حزيران 2020، https://amn.st/6006913Wy

[166] عين ليبيا، "مكتب النائب العام.. تحقيقات محلية ودولية حول جرائم «الكانيات»" (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا).

[167] الوسط، "الصديق الصور: تحقيقات النيابة العامة وثقت انتهاكات جسيمة في ترهونة" (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا).

[168] بموجب قرار النائب العام رقم 201 لسنة 2021، أنشئت لجنة قضائية تتألف من أعضاء من مكتب النائب العام، ولها صلاحية التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات في ترهونة والبلدات المجاورة، وضمان توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في ترهونة، وحفظ الأدلة المُستخرجة من قبور جماعية، وتحديد وجمع هذه الأدلة، بما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية، وإجراء تحقيقات من أجل كشف الحقيقة ومنع الإفلات من العقاب. وافتتحت اللجنة مكتبًا في طرابلس، ودعت الضحايا والشهود إلى تقديم بلاغات وشكاوى وشهادات. مكتب النائب العام، قرار رقم 201 لسنة 2021 بإنشاء لجنة قضائية للتحقيق في جرائم الكانيات في ترهونة https://drive.google.com/file/d/1Hr9cpI-x3biq7nnTi45SoJGxTscfubzi/view ،تم الاطلاع بتاريخ 08 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

[169] مكتب النائب العام - دولة ليبيا، منشور على فيسبوك: "التحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة من جماعة اجرامية منظمة"، 17 أغسطس/آب 2022، https://shorturl.at/WIv36

[170] العربي الجديد "ليبيا: "وتيرة ممتازة" لتحقيقات مقابر ترهونة"، 21 يناير/كانون الثاني 2024، https://amn.st/6007913UN.

[171] وكالة الأنباء الليبية، "النائب العام يكشف عن عدد من البلاغات والقضايا في المقابر الجماعية وسدي درنة ومنظومة الرقم الوطني" https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=298934.

في 6 يونيو/حزيران 2024، أعلن النائب العام إدانة أحد أفراد جماعة مسلحة، دون الإفصاح عن اسمه، والحكم عليه بالإعدام لضلوعه في جرائم ضد سكان ترهونة، والتواطؤ في قتل ميلاد فرج أبو كليش.[172] لم يُكشف علنًا عن مزيد من المعلومات. إن عقوبة الإعدام هي أقصى أشكال العقوبة القاسية واللاإنسانية والمُهينة. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء، بغض النظر عن هوية المتهم أو طبيعة الجريمة أو ظروفها أو ما إذا كان المتهم مُذنبًا أم بريئًا، أو الطريقة التي تُنفذ بها أحكام الإعدام.

لدى منظمة العفو الدولية علم بقرار إدانة آخر أصدرته محكمة مدنية فيما يتصل بجرائم ارتُكبت في ترهونة أثناء حكم جماعة الكانيات. ففي 4 يونيو/حزيران 2024، أعلنت رابطة ضحايا ترهونة أن محكمة استئناف الخمس، الواقعة في دائرة اختصاص محكمة ترهونة الجزئية، أدانت ثلاثة أشخاص، وهم صلاح الدين عبد الخالق عبد الله اعكيش، والأمين محمد عبد الله الريشي، وعبد الله مفتاح سعيد التواتي، لضلوعهم في جرائم في ترهونة. وحُكم على صلاح الدين عبد الخالق عبد الله اعكيش والأمين محمد عبد الله الريشي بالسجن لمدة 13 سنة وثلاثة أشهر مع الأشغال الشاقة. وحُكم على عبد الله مفتاح سعيد التواتي بالسجن خمس سنوات.[173] لم تتوفر معلومات أخرى علنًا.

ويُذكر أن الإجراءات القانونية والمحاكمات للمشتبه في ضلوعهم في جرائم في ترهونة قد شابتها بواعث قلق بشأن استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة لانتزاع "اعترافات"، وانتهاكات لحقوق المحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في افتراض البراءة، وعدم تجريم الذات، وإعداد دفاع كافٍ. وتُظهر مقاطع فيديو، نشرتها عدة ميليشيات في غرب ليبيا وجماعات مسلحة في شرق ليبيا على الإنترنت، أشخاصًا يدلون، تحت الإكراه على ما يبدو، "باعترافات" قسرية عن جرائم ارتكبوها عندما كانوا من أفراد جماعة الكانيات.

في 19 فبراير/شباط 2024، نشرت ميليشيا جهاز دعم الاستقرار مقطع فيديو[174] يُظهر شخصًا يُدعى فراس علي ضو المعروف بـ"المقري" وهو "يعترف" بانتمائه إلى جماعة الكانيات وضلوعه في عمليات اختطاف وقتل، زاعمًا أنها نُفذت بأوامر من عبد الرحيم الكاني. تضمن الفيديو تعليقًا صوتيًا مصحوبًا بموسيقى مثيرة، أشار إلى أن جهاز دعم الاستقرار ألقى القبض على فراس علي ضو المعروف بـ "المقري" في منطقة بير الغانم، في ضواحي طرابلس، بعد رصد تحركاته. وفي 20 يوليو/تموز 2024، أعلن مكتب النائب العام أنه في إطار التحقيق مع فرد من جماعة الكانيات، عُرِّف بالحروف الأولى (ف.ال.) والتي يُحتمل أنها تشير إلى فراس علي ضو المعروف بـ"المقري"، "اعترف" بقتل 22 شخصًا في ترهونة، وأنه مُحتجز رهن الحبس الاحتياطي على ذمة التحقيق. جدير بالذكر أن فراس علي ضو المعروف بـ"المقري" كان ضمن منْ أُدينوا وصدر ضدهم حكم بالإعدام غيابيًا، في فبراير/شباط 2023، من محكمة عسكرية، مما يثير مخاوف بشأن تداخل التحقيقات والاختصاصات القضائية، وكذلك بشأن محاكمات أفراد يُشتبه في ارتكابهم جرائم يشملها القانون الدولي وانتهاكات لحقوق الإنسان.[175]

أثار بعض أقارب الضحايا وغيرهم من المصادر المطلعة مع منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن مكتب النائب العام يركز تحقيقاته على ما زُعم أنها جرائم ارتكبتها جماعة الكانيات بعد أبريل/نيسان 2019، عندما حوَّلت الجماعة ولاءها من حكومة الوفاق الوطني إلى القوات المسلحة العربية الليبية. وفي مقابلات مع منظمة العفو الدولية، ذكرت ثلاث عائلات، قدمت كلٌ منها شكوى عن اختطاف وقتل أقارب لها، أن أسئلة وكلاء النيابة ركّزت على حالات الأقارب الذين اختفوا وقُتلوا قبل أبريل/نيسان 2019.

وفي حالة وثَّقتها منظمة العفو الدولية، قال يوسف محمد فرج الشويب، وهو من عائلة النعاجي، للمنظمة إنه عندما توجَّه إلى نيابة ترهونة بعد هزيمة جماعة الكانيات في يونيو/حزيران 2020 للإبلاغ عن مقتل ابنه وأربعة من أشقاء زوجته بين عامي 2013 و2015، لم يستجوبه وكلاء النيابة بشكل مفصل، ولم يطلبوا منه التوقيع على إفادة الشهود، مما أثار شكوكه حول عدم نيتهم متابعة القضية. ومنذ ذلك الحين، كان يوسف محمد فرج الشويب قد أخبر وكلاء النيابة عن فراره من ترهونة إلى طرابلس في عام 2013 بعد مقتل أشقائه على أيدي جماعة الكانيات. كما أخبرهم عن اختطاف ابنه عبد المهيمن، البالغ من العمر 14 عامًا، من شارع المدار في طرابلس، وهي منطقة تسيطر عليها ميليشيا قوات الأمن المركزي فرع أبو سليم، يوم 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، بعد أن انتقد جماعة الكانيات عبر

---

[172] مكتب النائب العام، دولة ليبيا، منشور على فيسبوك، "محكمة جنايات طرابلس تصدر حكمًا يقضي بإعدام، 6 يونيو/حزيران 2024، https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=925157119412423&id=100057544296070.

[173] رابطة ضحايا ترهونة، منشور على فيسبوك، "محكمة استئناف الخمس"، 5 يونيو/حزيران 2024 https://www.facebook.com/share/p/1TpwFUBnCh

[174] جهاز دعم الاستقرار، منشور على فيسبوك، "(فيديو)جهاز دعم الاستقرار يقبض على فراس علي ضو"، 19 فبراير/شباط 2024، https://www.facebook.com/share/v/gESr8sovLhAWV2ZR/?mibextid=KsPBc6.

[175] لمزيد من المعلومات، انظر القسم 6.3.

حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد وصف لاحقًا اكتشاف جثة ابنه في مستشفى السبيعة بترهونة. لم يتلق أي اتصال أو معلومات من وكلاء النيابة عن التقدم في التحقيقات وما توصلت إليه.[176]

وهناك مبعث قلق آخر يتمثل في النطاق المحدود لتحقيقات مكتب النائب العام. فحتى الآن، لم يتم استدعاء أي من المسؤولين أو قادة الجماعات المسلحة أو الميليشيات الموجودين حاليًا في السلطة لاستجوابهم من قبل النيابة العامة. ولا يفي هذا بالمعايير التي أرساها بروتوكول مينيسوتا، حيث تنصُّ على ما يلي: "*يجب أن يحدِّد التحقيق ما إذا كان هناك انتهاك للحق في الحياة أم لا. ويجب ألا تقتصر التحقيقات على السعي للتعرُّف على الجناة المباشرين فقط، بل يجب أن تسعى أيضًا إلى التعرُّف على جميع الأشخاص الآخرين المسؤولين عن الوفاة*".[177]

6.3 دور النيابة العسكرية

بالتوازي مع التحقيقات التي أعلن عنها مكتب النائب العام، أجرت النيابة العسكرية في طرابلس تحقيقاتٍ بشأن جرائم ارتُكبت على أيدي جماعة الكانيات. واتسمت هذه التحقيقات ببواعث قلق بشأن الافتقار إلى الولاية القضائية، والاستقلالية، والحياد، والشفافية، بما في ذلك التقاعس التام عن التواصل مع عائلات الضحايا، فضلًا عن الجمهور بشكل عام، بخصوص الخطوات التي اتُخذت خلال التحقيقات، والنتائج التي تم التوصل إليها. بالإضافة إلى ذلك، نشرت بعض الميليشيات والجماعات المسلحة "اعترافات قسرية" أدلى بها مُشتبه بهم حُوكموا أمام محاكم عسكرية، مما يتناقض مع الحق في افتراض البراءة، وفي عدم تجريم الذات، وفي الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

بدأت النيابة العسكرية في طرابلس تحقيقها في الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات بعد سقوط الجماعة عن السلطة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2020، أصدرت النيابة العسكرية أمرًا باعتقال 3,028 شخصًا، من بينهم مقاتلون، ومدنيون، وأفراد شرطة، و"مرتزقة"، وفقًا لما جاء في مذكرة رسمية حصلت عليها منظمة العفو الدولية من مصدر مطلع.[178] ووفقًا لأمر الاعتقال، فإن التحقيق الذي تجريه النيابة العسكرية، بالتعاون مع جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، يتعلق بضلوع جماعة الكانيات في العديد من أعمال القتل وتدمير ممتلكات عامة وخاصة، والاشتراك في الهجوم الذي شنَّته القوات المسلحة العربية الليبية على طرابلس في أبريل/نيسان 2019.

في أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن مسعود ارحومة، المدعي العام العسكري في طرابلس آنذاك، عن تشكيل عدة لجان للتحقيق في "الجرائم ضد الإنسانية" التي ارتُكبت في ترهونة خلال الفترة من عام 2013 حتى يونيو/حزيران 2020، وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية تفتقر إلى الإمكانات اللازمة لتنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن وكلاء النيابة العسكرية.[179] لا توجد معلومات مُتاحة علنًا عن عدد الأشخاص الذين قُبض عليهم بموجب أوامر الاعتقال من النيابة العسكرية في طرابلس.

وفقًا للمعلومات المُتاحة علنًا، اختُتمت محاكمتان عسكريتان فيما يتصل بجرائم ارتُكبت في ترهونة على أيدي جماعة الكانيات بحلول وقت كتابة هذا التقرير. وشملت المحاكمتان متهمين مُحتجزين بالإضافة إلى مُشتبه بهم يُحاكمون غيابيًا.

وفقًا لمنطوق حكم قضائي صدر في 27 فبراير/شباط 2023 وحصلت عليه منظمة العفو الدولية، قضت المحكمة العسكرية الدائمة بطرابلس، الدائرة الثانية، بإدانة 27 شخصًا بعدة جرائم، من بينها "القتل العمد، والإخفاء القسري، وتهريب الأسلحة، والاشتراك في جريمة، والدعوة إلى إنشاء تنظيمات وتشكيلات غير مشروعة، أو تأسيسها أو تنظيمها أو تمويلها أو إدارتها، وإخفاء جثث، والاعتداء، وانتهاك حرمة البيوت". وقد حُكم عليهم بعقوبات تتراوح بين السجن ثلاث سنوات والسجن المؤبد والإعدام. وكان من بين الذين أدينوا 16 من أفراد جماعة الكانيات و11 من أفراد الشرطة القضائية في ترهونة.[180] وحُكم على ستة عشر شخصًا بالإعدام غيابيًا، ومن بينهم الشقيقان عبد الرحيم الكاني وعبد الباري الكاني؛ وآمر سجن الشرطة القضائية (سجن القضائية) في ترهونة إسماعيل عمار مفتاح شرود (ويُعرف أيضًا

---

[176] مقابلة شخصية، 11 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

[177] بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يحتمل أن تكون غير مشروعة (2016) دليل الأمم المتحدة لمنع ممارسات تنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، والتحقيق في تلك الممارسات.

[178] مذكرة محفوظة في سجلات منظمة العفو الدولية.

[179] قناة فبراير، "المدعي العسكري": لا رحمة مع مرتكبي الجرائم في ترهونة وداعميهم" 17 أكتوبر/تشرين الأول 2021، https://februarychannel.com/news/view/1986.

[180] رئاسة الأركان العامة، الهيئة العامة للقضاء العسكري، منطوق حكم صادر عن المحكمة العسكرية الدائمة طرابلس (الدائرة الثانية)، 27 فبراير/شباط 2023، https://drive.google.com/file/d/1PzAxUZbNRykA6ryWtkS1Oof48TUzW9s4/view

بلقب البيدق)؛ وقائد قوات الإدارة العامة للدعم المركزي في ترهونة، سالم الساكت؛ وعضو جماعة الكانيات مخلوف مخلوف ارحومة دومة؛ وعضو جماعة الكانيات فراس علي ضو المقري؛ وآمر غرفة عمليات الأمن في ترهونة، وديع الصافي. كما حكمت المحكمة على ثلاثة متهمين مُحتجزين، وهم صلاح الدين عبد الخالق عبد الله اعكيش؛ والأمين محمد عبد الله الريشي؛ وعبد الله مفتاح سعيد التواتي، بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الاعتداء.[181] في 6 مارس/آذار 2024، أيدت المحكمة العسكرية العليا الحكم الصادر عن المحكمة الأدنى، وذلك وفقاً لقرار حصلت عليه منظمة العفو الدولية وقامت بمراجعته.

في 26 ديسمبر/كانون الأول 2021، قضت محكمة عسكرية في طرابلس بإدانة مصباح الشارف، الذي كان مرتبطًا بقوات جماعة الكانيات، بتهمة الاشتراك في قتل خمسة أشخاص في ترهونة، وحكمت عليه بالسجن لمدة ست سنوات ونصف،[182] وذلك وفقًا لما ورد في وسائل إعلام ليبية وما ذكره عبد الحكيم أبو نعامة، المتحدث السابق باسم رابطة ضحايا ترهونة.[183]

في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2020، أصدرت النيابة العسكرية في مصراتة أمرًا بالقبض على حاتم عامر محمد عبد القادر، المعروف أيضًا باسم دندو، الذي كان يتولى قيادة قسم شرطة النجدة في مديرية أمن ترهونة خلال سيطرة جماعة الكانيات على المدينة. وفي 13 فبراير/شباط 2022، أعلن جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة نبأ القبض عليه لضلوعه في جرائم ارتكبتها جماعة الكانيات، وذلك في عملية مشتركة مع قوة مكافحة الإرهاب بمصراتة.[184] في مقطع فيديو نشره جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،[185] في 18 فبراير/شباط 2022، يظهر عدد من أقارب أشخاص قُتلوا بشكل غير مشروع على أيدي جماعة الكانيات، ومن بينهم طفل، وهم يتهمون دندو بارتكاب عمليات قتل غير مشروعة، وتهجير قسري، وجرائم أخرى؛ ويصفون أثرها على سلامتهم، ويطالبون بتحقيق بالعدالة. ويُسمع في المقطع بعض الأشخاص وهم يشيدون بدور جهاز الردع في القبض على دندو. وطوال المقطع، الذي يستغرق حوالي 12 دقيقة، يلزم دندو الصمت، ويظهر واقفًا في أحد المكاتب مكبل اليدين تحت حراسة شخصين مُلثمين من أفراد ميليشيا جهاز الردع. وهو مُحتجز حاليًا في منشأة احتجاز معيتيقة، التي تخضع لسيطرة جهاز الردع. ووفقًا للمعلومات المُتاحة لمنظمة العفو الدولية، لم يكن دندو قد أُحيل للمحاكمة وقت كتابة هذا التقرير.

في مقابلات مع منظمة العفو الدولية، ذكر أفراد من خمس عائلات تعرَّض بعض ذويهم للاختطاف والقتل على أيدي جماعة الكانيات أنهم تواصلوا مع النيابة العسكرية، لكنهم لم يتلقوا أي معلومات عن وضع التحقيقات.[186] وفي مقابلة، قال أحد الأقارب، والذي قدم شكاوى إلى كل من النيابة العسكرية ومكتب النائب العام، إنه طُرحت عليه الأسئلة نفسها من كلتا الجهتين.[187] كما ذكرت سيدة أخرى من العائلة لمنظمة العفو الدولية أنها أحجمت عن تقديم شكاوى إلى النيابة العسكرية نظرًا لبواعث القلق المتعلقة بحيادها.[188]

وأعلنت وكالة الأنباء الليبية أن النائب العام، الصديق الصور، عقد اجتماعًا مع المدعي العام العسكري، مسعود ارحومة، يوم 19 يوليو/تموز 2022، لمناقشة أوجه تنازع الولاية القضائية بين جهتي الادعاء، وتداخل التحقيقات بشأن المسؤولين عن انتهاكاتٍ جسيمة ضد سكان ترهونة، وكذلك سُبل التعاون بين جهتي الادعاء.[189] بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية، يجب ألا يتولى القضاء العسكري مطلقًا محاكمة مدنيين، ولا يجوز أن تكون له ولاية قضائية للنظر في الجرائم التي يشملها القانون الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد عسكريون أو مسؤولون أمنيون.[190] لا يزال الغموض يُحيط بالإطار القانوني الذي يحكم الولاية القضائية للمحاكم العسكرية، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة القائمة في طرابلس. فبالرغم من أن القانون رقم 4 لسنة 2017، الذي أقرَّه مجلس النواب، بشأن تعديل أحكام قانون العقوبات العسكري، قد وسَّع نطاق الولاية القضائية للمحاكم العسكرية

---

[181] أُدين هؤلاء الرجال الثلاثة وصدر بحقهم أحكام بالسجن في قضية منفصلة أمام محكمة مدنية، تتعلق بجرائم ارتُكبت في ترهونة. يُرجى مراجعة القسم 6.2 لمزيد من التفاصيل

[182] عبد العظيم الأسمر، صالح الريشي، جبر الأسمر، مبروك الجلاصي، وعبد الباسط النعاس.

[183] "إدانة مصباح الشارف أحد المتورطين في المقابر الجماعية"، 26 ديسمبر/كانون الأول 2021، https://amn.st/6003913Sb.

[184] جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، منشور على فيسبوك، "ضبط المدعو حاتم عامر محمد عبد القادر دندو"، 13 فبراير/شباط 2022، https://www.facebook.com/share/p/1CdQ8C3thi/

[185] جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، منشور على فيسبوك، "فيديو مؤثر لحظة لقاء بعض من ضحايا أهالي مدينة ترهونة"، 18 فبراير/شباط 2022، https://www.facebook.com/share/v/RXAmnSN2ieibUGGn/?mibextid=KsPBc6.

[186] مقابلة شخصية، 12 و13 فبراير/شباط 2022، طرابلس وترهونة.

[187] مقابلة شخصية، 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

[188] مقابلة شخصية، 12 فبراير/شباط 2022، ترهونة.

[189] وكالة الأنباء الليبية، "النائب العام يبحث مع المدعي العام العسكري النتائج المترتبة عن التحقيقات المتعلقة بترهونة "، 19 يوليو/تموز 2022، https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=248931.

[190] إعلان داكار الخاص بالحق في المحاكمة العادلة في إفريقيا، القسم 3؛ المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب، المبدأ 29؛ قضية وتشكوندو كوسو وآخرين ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية (البلاغ رقم 2003/281)، اللجنة الإفريقية، تقرير النشاط السنوي رقم 26 (2008) القسم 84.

ليشمل المدنيين الذين ينتمون إلى ميليشيات وأولئك الذين ارتكبوا "أفعالًا إرهابية"، فقد ادعى وزير العدل آنذاك في حكومة الوفاق الوطني بأن القانون رقم 4 لسنة 2017 ليس نافذًا، وأكد أن المحاكم المدنية فقط هي التي تمتلك الولاية القضائية على المدنيين.[191]

تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق أيضًا من اشتراك جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في القبض على مُشتبه بهم واحتجازهم. إذ لطالما وثّقت منظمة العفو الدولية انتهاكاتٍ ارتكبها جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة ضد مُحتجزين لانتزاع "اعترافات" قسرية، وظروف الاحتجاز القاسية وغير الإنسانية.[192]
كما تشعر منظمة العفو الدولية بالقلق مما يتمتع به جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة من إفلاتٍ من العقاب على الاعتداءات على مسؤولين قضائيين والتدخل في الإجراءات القضائية. وقد حصلت منظمة العفو الدولية على نسخة مُسرَّبة مما يبدو أنها رسالة موجَّهة من قائد جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، عبد الرؤوف كارة.[193] تشير هذه الوثيقة إلى أن عبد الرؤوف كارة وجَّه رسالة، في 23 ديسمبر/كانون الأول 2022، إلى المدعي العام العسكري، يتهم فيها 17 من وكلاء النيابة العسكرية في مكتب المدعي العام العسكري "بالتلاعب" بالقضايا الأمنية، ومن بينهم فاروق بن سعيد، الذي اختفى قسريًا منذ يونيو/حزيران 2023، وسط أنباء عن احتجازه لدى جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وتتعلق بعض الاتهامات بما زُعم عن رفض وكلاء نيابة التعاون مع جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. كما تنتقد الرسالة بعض وكلاء النيابة لإبلاغهم عن حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. فقد ذكرت الرسالة، فيما يتعلق بمعتقل في سجن معيتيقة، ما يلي: "نصّب السيد وكيل النيابة نفسه طبيبًا وذلك بأن ذكر بمذكراته أنه كشف ظاهريًا على المتهمين وأكد أنهم تعرضوا للضرب والتعذيب مطمئنًا لكشفه الظاهري ضاربًا بعرض الحائط تقرير الطبيب الشرعي المختص".[194]

ولم تتوفر معلومات عن التحقيقات التي أجرتها النيابة العسكرية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية، أو عن أوامر الاعتقال التي أصدرتها. وقد أُردي محمد الكاني بالرصاص في منزله في بنغازي على أيدي مقاتلين من الجماعة العسكرية المعروفة باسم لواء طارق بن زياد، فيما زعمت الجماعة أنه كان تبادلًا لإطلاق النار، وذلك في27 يوليو/تموز 2021، بعد أن قاوم إلقاء القبض عليه.[195] لم يُجرَ أي تحقيق في ملابسات وفاته. وفي رد فعل على ذلك، أصدرت رابطة ضحايا ترهونة بيانًا استنكرت فيه "اغتيال" محمد الكاني و"إعدامه خارج إطار القانون" دون تحقيق العدالة.[196] كما أُثيرت تساؤلات حول تقاعس السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية عن تسليمه لمواجهة العدالة حتى ذلك الحين.

وعلى غرار ما فعلته بعض الميليشيات في غرب ليبيا، نشرت جماعات مسلحة في شرق ليبيا مقاطع فيديو تُظهر أشخاصًا مُعتقلين، زُعم أنهم من أفراد جماعة الكانيات، وهم "يعترفون"، تحت الإكراه على ما يبدو، بجرائم ارتكبوها خلال سيطرة الجماعة على ترهونة. فعلى سبيل المثال، نشر جهاز المباحث الجنائية بوزارة الداخلية فرع المرج مقطع فيديو، يوم 1 سبتمبر/أيلول 2021، يظهر فيه أحد المسؤولين وهو يعلن نبأ القبض على إيهاب الحجيل بناءً على أمر من النيابة العسكرية، ويتهمه باغتيال مسؤولين في القوات المسلحة العربية الليبية، وارتكاب عمليات "قتل جماعي"، وعمليات اختطاف، وطلب فدية من سكان ترهونة. وبعد ذلك، يظهر إيهاب الحجيل أمام الكاميرا، وقد طُمس وجهه، وهو "يعترف" بالمشاركة في عمليات اغتيال، ويذكر أسماء آخرين زُعم أنهم شاركوا في الجرائم.

وفي 10 ديسمبر/كانون الأول 2023، نشر اللواء 166 مشاة التابع للقوات المسلحة العربية الليبية، عبر قنواته على وسائل التواصل الاجتماعي، مقطعي فيديو يُظهران رجلين، هما عادل ونوري عبد الحفيظ، ويُشار إليهما باعتبارهما من أفراد جماعة الكانيات، وهما "يعترفان" تحت الإكراه، على ما يبدو، بجرائم ارتُكبت في ترهونة.

---

[191] عين ليبيا، "وزير العدل: المدعي العسكري يستند على قانون لا وجود له لمسائلة المدنيين"، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، https://amn.st/6001913xX

[192] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: *قرار دمج "قوة الردع" في جهاز أمني جديد يتجاهل الحاجة إلى تحقيق المساءلة* (رقم الوثيقة: MDE 21 /8629/2018)، 19 يونيو/حزيران 2018، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/8629/2018/ar/

[193] دولة ليبيا - جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، من النقيب عبد الرؤوف أحمد كارة إلى المدعي العام العسكري، تقرير عن التلاعب في قضايا أمنية من جانب بعض وكلاء النيابة العسكرية، 23 ديسمبر/كانون الأول 2022، الملف محفوظ في سجلات منظمة العفو الدولية.

[194] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: *وكيل نيابة بمكتب المدعي العسكري يتعرَّض للاختفاء القسري: فاروق الصديق عبد السلام بن سعيد*، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا).

[195] أسوشيتد برس (AP News)، "مسؤولون: مقتل قائد ميليشيا خاضع لعقوبات أمريكية في شرق ليبيا"، 27 يوليو/تموز 2021، https://apnews.com/article/middle-east-africa-shootings-libya-13a98c8ccac6def7c4ebd381e7e32fbe

[196] الجزيرة مباشر، "ليبيا.. مقتل محمد الكاني"، 27 يوليو/تموز 2021، https://amn.st/600691314.

لا تتوفر معلومات علنية حول وضع التحقيقات والإجراءات القانونية ضد إيهاب الحجيل وعادل ونوري عبد الحفيظ. وتُثار مخاوف موثقة بشأن تعرض المحتجزين لدى القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة التابعة لها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك بشأن محاكمات فادحة الجور أمام المحاكم العسكرية في شرق ليبيا.

6.4 التحقيقات الدولية

في يونيو/حزيران 2020، عقب اكتشاف المقابر الجماعية في ترهونة، دعا الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي إلى إجراء تحقيقات شفافة وفعالة.[197] كما طالب فايز السراج، رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني آنذاك، ومسؤولون ليبيون آخرون المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيقات. [198] بعد أكثر من أربع سنوات، وفي خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة، كشفت المحكمة الجنائية الدولية عن أوامر اعتقال غير مختومة ضد ستة قادة وأعضاء كبار في الكانيات، لمسؤوليتهم المزعومة عن جرائم الحرب المتمثلة في القتل، والانتهاكات الجسيمة لكرامة الأشخاص، والمعاملة القاسية، والتعذيب في ترهونة.

في 15 فبراير/شباط 2011، أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الوضع في ليبيا إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية. [199] وفي يونيو/حزيران 2020، أعلنت فاتو بنسودا، المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية، أن مكتبها كان يحقق في المقابر الجماعية المكتشفة في ترهونة. [200] وفي تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في أبريل/نيسان 2022، أشار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى معلومات موثوقة حول الجرائم المرتكبة في ترهونة وإرسال فريق إلى هناك للتحقيق، لكنه أوضح الحاجة إلى موارد إضافية، بما في ذلك مراجعة الأدلة، والتحقيقات المستندة إلى المصادر المفتوحة، والخبرات الجنائية فيما يتعلق بأعمال البحث في مواقع المقابر الجماعية. [201]

في رسالة موجهة إلى حكومة الوحدة الوطنية بتاريخ يوليو/تموز 2021، حث محمد الحافي، رئيس المجلس الأعلى للقضاء في ليبيا، الحكومة الليبية على مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بوقف تحقيقاتها في ليبيا، بناءً على أن القضاء الليبي يمتلك الاختصاص القضائي الحصري.[202] وردًا على ذلك، أعربت رابطة ضحايا ترهونة علنًا عن استيائها من هذه الدعوة، مشيرة إلى إخفاقات القضاء الليبي في محاكمة المسؤولين عن الجرائم بموجب القانون الدولي، وجددت دعوتها إلى تحقيق العدالة وكشف الحقيقة. [203]

خلال زيارته الرسمية إلى ليبيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، قدم كريم خان، إحاطة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول تسريع أنشطة التحقيق والتعاون لمكتبه في ليبيا، موضحًا أن المكتب "يمتلك مواد فيديو وصوت" تتعلق بعدد من الحوادث، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبت في ترهونة في عامي 2019 و2020.[204] وخلال الزيارة، توجه كريم خان إلى ترهونة حيث التقى ناجين وعائلات الضحايا، وزار مواقع المقابر الجماعية ومرافق الاحتجاز المؤقتة السابقة.

---

[197] انظر، على سبيل المثال، الأمم المتحدة، "الأمين العام يدعو إلى تحقيق في المقابر الجماعية في ليبيا"، 13 يونيو/حزيران 2020، https://news.un.org/en/story/2020/06/1066272؛ ذا نيو هيومانيتيرن، "في الأخبار: 'رعب' و'صدمة' من المقابر الجماعية في ليبيا"، 15 يونيو/حزيران 2020، https://www.thenewhumanitarian.org/news/2020/06/15/Libya-mass-graves؛ ميدل إيست آي، "الولايات المتحدة تعرب عن 'رعبها' بعد العثور على مقابر جماعية في مناطق استُعيدت من حفتر"، 12 يونيو/حزيران 2020، https://www.middleeasteye.net/fr/node/174706؛ جهاز العمل الخارجي الأوروبي، "ليبيا: بيان من المتحدث بشأن اكتشاف مقابر جماعية حول ترهونة"، 16 يونيو/حزيران 2020، https://www.eeas.europa.eu/eeas/libya-statement-spokesperson-discovery-mass-graves-around-tarhuna_en

[198] عربي 21، "الجنائية الدولية توافق على إرسال فريق للتحقيق بجرائم ترهونة"، 7 يوليو/تموز 2020، https://amn.st/6004913Fr

[199] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار 1970 (2011)، 26 فبراير/شباط 2011، وثيقة الأمم المتحدة S/RES/1970 (2011) https://www.undocs.org/S/RES/1970%20

[200] المحكمة الجنائية الدولية، "بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا"، 22 يونيو/حزيران 2020، https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-fatou-bensouda-discovery-multiple-alleged-mass-graves-and-continued

[201] التقرير الثالث والعشرون للمحكمة الجنائية الدولية وفقًا للفقرة 7 من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970، 21 أبريل/نيسان 2022 https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/2022-04/2022-04-28-otp-report-unsc-libya-eng.pdf

[202] فواصل، "عد مطالبة الأعلى للقضاء الدولية باحترام اختصاصه الأصيل.. الجنائية تردّ عبر فواصل" 19 يونيو/حزيران 2021، https://amn.st/6004913Ni

[203] ليبيا أوبزرفر، "رابطة ضحايا ترهونة: مصدومة من طلب القضاء الليبي بوقف تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية"، 18 يوليو/تموز 2021، https://libyaobserver.ly/news/tarhuna-victims-association-shocked-libyan-judiciarys-request-stop-icc-investigations

[204] بيان من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم أ. أ. خان، إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الوضع في ليبيا، وفقًا للقرار 1970 (2011)، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-khan-kc-united-nations-security-council-situation-libya

في 11 مايو/أيار 2023، أعلن كريم خان عن أوامر اعتقال جديدة تتعلق بجرائم في ليبيا، دون تحديد ما إذا كان أي منها مرتبطًا بجرائم ارتكبت في ترهونة. [205] وأفاد بأن قضاة المحكمة الجنائية الدولية وافقوا على أربعة أوامر اعتقال سرية ومختومة، وينظرون في طلبي اعتقال إضافيين. وقدم طلبًا "لكشف النقاب عن أمر اعتقال سابق"؛ وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول 2024، وافقت الغرفة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية على طلبه. [206] صدرت الأوامر المعلنة ضد قادة بارزين أو أعضاء من الكانيات أو من المتعاونين معهم، وهم: أحد إخوة الكاني، عبد الرحيم خليفة عبد الرحيم الشقاقي المعروف بعبد الرحيم الكاني؛ مخلوف مخلوف أرحومة دوما؛ عبد الباري عياد رمضان الشقاقي؛ فتحي فرج محمد سليم الزنكال؛ ناصر محمد مفتاح ضو؛ ومحمد محمد الصالحين سالمي، وذلك لمسؤوليتهم المزعومة عن جرائم حرب تشمل القتل، والانتهاكات الجسيمة لكرامة الأشخاص، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والعنف الجنسي، والاغتصاب. ويعتقد أن عبد الباري عياد رمضان الشقاقي محتجز لدى جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بحسب مصادر مطلعة على التحقيقات، بينما لا يزال الخمسة الآخرون فارين. ورحبت رابطة ضحايا ترهونة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بإعلان المحكمة الجنائية الدولية، لكن لم تصدر أي بيانات عن مكتب النائب العام أو مسؤولين ليبيين آخرين. [207]

في تقرير صدر في مايو/أيار 2024 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أعلن مدعي المحكمة الجنائية الدولية نيته تسريع "الأنشطة التحقيقية لدعم طلبات أوامر اعتقال إضافية أمام المحكمة الجنائية الدولية وتفعيل إجراءات ملموسة على المستوى الوطني" خلال الـ 18 شهرًا المقبلة. [208]

وكانت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، التي أنشئت بقرار رقم 39/43 في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2020 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية عام 2016، والتي انتهى تفويضها في أبريل/نيسان 2023، قد أصدرت تقريرها الأول في أكتوبر/تشرين الأول 2021. [209] وذكرت تقرير بعثة تقصي الحقائق أنها توصلت إلى مؤشرات موثوقة على ارتكاب انتهاكات واسعة ومنهجية لحقوق الإنسان في ترهونة، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، والتعذيب، والحرمان غير القانوني من الحرية، والإعدامات خارج نطاق القضاء.

في ورقة غرفة اجتماعات التي نشرتها بعثة تقصي الحقائق في 1 يوليو/تموز 2022، أصدرت البعثة نتائجها التفصيلية بشأن الجرائم المرتكبة في ترهونة. ووجدت البعثة، من بين أمور أخرى، أن "أعضاء ميليشيا الكانيات ارتكبوا عددًا من الجرائم ضد الإنسانية من خلال أفعال أساسية مثل القتل، والإبادة، والسجن، والتعذيب، والاضطهاد على أسس سياسية، والاختفاء القسري، وأفعال غير إنسانية أخرى، وجرائم حرب".[210] وأضافت البعثة: "استنادًا إلى الشهادات والمعلومات التي تلقتها، تجد البعثة أن هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن أعضاء ميليشيا الكانيات ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية بحق السكان المدنيين في ترهونة". [211]

في تقريرها النهائي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة،[212] أوصت بعثة تقصي الحقائق السلطات الليبية بمواصلة البحث عن المفقودين والمقابر الجماعية المتبقية، والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. [213]

كما أعلنت البعثة خططها لمشاركة نتائجها والأدلة التي جمعتها مع المحكمة الجنائية الدولية، إلى جانب قائمة بأسماء الأفراد المشتبه في مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي. [214]

---

[205] المحكمة الجنائية الدولية، "التقرير الخامس والعشرون وفقًا للقرار 1970 (2011)"، 11 مايو/أيار 2023، https://www.icc-cpi.int/news/twenty-fifth-report-prosecutor-international-criminal-court-united-nations-security-council

[206] رويترز، "المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يصدر أوامر اعتقال سرية بشأن جرائم في ليبيا"، 11 مايو/أيار 2023، https://www.reuters.com/world/africa/icc-prosecutor-issues-secret-arrest-warrants-libya-crimes-2023-05-11/؛ أتلانتيك كاونسل، "حان الوقت لتكثيف الجهود: أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا بداية جيدة لكن الليبيين يستحقون المزيد"، 31 مايو/أيار 2023، https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/icc-arrest-warrants-libya/

[207] الشرق الأوسط، "السلطات الليبية تتجاهل مذكرات اعتقال الجنائية الدولية لقادة ميليشيات الكاني"، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2024، https://aawsat.com/العالم-العربي/شمال-افريقيا/5068066-سلطات-ليبيا-تتجاهل-مذكرات-اعتقال-الجنائية-الدولية-لقادة-ميليشيا

[208] المحكمة الجنائية الدولية، "التقرير السابع والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقًا للقرار 1970 (2011)"، 14 مايو/أيار 2024، https://www.icc-cpi.int/news/twenty-seventh-report-prosecutor-international-criminal-court-united-nations-security-0

[209] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، 1 أكتوبر 2021، الوثيقة رقم A/HRC/48/83، الفقرات 69-73.

[210] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، "الاستنتاجات المفصّلة حول الوضع في ترهونة"، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)؛

[211] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، "الاستنتاجات المفصّلة حول الوضع في ترهونة"، الفقرة 147، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)؛

[212] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، 23 مارس/آذار 2023، وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/52/83، https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session50/A_HRC_52_83_AdvanceEditedVersion-EN.docx

[213] البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، 23 مارس/آذار 2023 (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)، الفقرة 231.

[214] مفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، "ليبيا: ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تدهور وضع حقوق الإنسان، تحذر بعثة تقصي الحقائق الأممية في تقريرها النهائي"، 27 مارس/آذار 2023، https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/libya-urgent-action-needed-remedy-deteriorating-human-rights-situation-un

استنادًا إلى نتائج بعثة تقصي الحقائق، نشرت دائرة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرًا في أغسطس/آب 2024 يوضح بالتفصيل عمليات القتل، والاختفاء القسري، والعنف الجنسي، والاختطاف، والتعذيب، وسوء المعاملة، والنزوح القسري، وانتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها ميليشيا الكانيات. ويوصي التقرير بتطبيق عملية شاملة للعدالة الانتقالية والمصالحة، تشمل تدابير فعالة للبحث عن الحقيقة وتعويضات مجدية للضحايا – بما في ذلك توفير المساعدة القانونية ودعم الصحة النفسية وضمانات بعدم التكرار، يتم تصميمها بالتشاور مع المتضررين مباشرة. كما يدعو التقرير إلى اتخاذ تدابير صارمة للمساءلة، من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية للمتهمين بارتكاب هذه الجرائم وفقًا للمعايير الدولية. [215]

[215] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضيّة الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، "ترهونة - المقابر الجماعية والانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان في ليبيا"، 30 أغسطس/آب 2024، https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/tarhuna-mass-graves-and-related-human-rights-violations-and-abuses-libya

7. الإطار القانوني

يُلزم القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي ينطبق في جميع الحالات، الدول باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها أو لسيطرتها الفعلية. ويحظر هذا القانون الحرمان التعسفي من الحق في الحياة، والاعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة، والاختفاء القسري؛ كما يفرض التزامات على الدول لضمان توفير سبل انتصاف فعالة لضحايا مثل هذه الانتهاكات.

تُعد ليبيا طرفًا في سبع اتفاقيات دولية أساسية، من بينها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن ليبيا طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ينطبق القانون الدولي الإنساني (قوانين الحرب) جنبًا إلى جنب مع القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح، وهو يحظر أيضًا الحرمان التعسفي من الحرية، والقتل، والتعذيب، والنهب، والسلب. ليبيا طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وفي البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني الملحقين بها. وتعتبر الضمانات الأساسية المنصوص عليها في المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف وقواعد السلوك في الأعمال العدائية من القانون الدولي الإنساني العرفي، وتنطبق على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وهي ملزمة لجميع الأطراف، سواء كانت قوات حكومية أم غير حكومية.[216]

كانت الكانيات، التي غيّرت ولاءها مرارًا بين السلطات الحكومية والجهات غير الحكومية أثناء النزاع، ملزمة بالامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني طوال فترة مشاركتها في النزاع (بما في ذلك فترة سيطرتها على ترهونة بأكملها). بالإضافة إلى ذلك، تتحمل الدولة الليبية مسؤولية مباشرة، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، عن الانتهاكات التي ارتكبتها الكانيات بين عامي 2012 و2014 وبين عامي 2016 و2018، عندما كانت الكانيات متحالفة مع الحكومات المعترف بها دوليًا في طرابلس وتعمل ضمن المؤسسات الحكومية.

تنص المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 على وجوب "معاملة المدنيين ومن لا يشاركون في الأعمال العدائية (بما في ذلك المقاتلين الذين يتم أسرهم أو استسلامهم أو جرحهم) معاملة إنسانية في جميع الظروف". وهم محميون من "العنف ضد حياتهم وأشخاصهم، وخاصة القتل بجميع أنواعه، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب". كما يحظر القانون الدولي الإنساني العرفي حالات الاختفاء القسري. [217]

الحق في عدم الحرمان التعسفي من الحياة هو حق أساسي ومعترف به عالميًا. وفي التعليق العام رقم 36، تشير لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي تراقب تنفيذ الدول الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى أن كل دولة طرف، إضافة إلى ضمان أن يحترم موظفوها الحق في الحياة ويمتنعون عن القتل التعسفي، "يجب عليها أيضًا ضمان الحق في الحياة، وممارسة العناية الواجبة لحماية حياة الأفراد من الحرمان الذي يتسبب فيه أشخاص أو كيانات لا تُنسب تصرفاتهم إلى الدولة".[218] الإعدام خارج نطاق القضاء، وهو قتل غير قانوني ومتعمد ينفذ بأمر من الحكومة أو بموافقتها الضمنية، يعد جريمة بموجب القانون الدولي. وإذا ارتُكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد

---

[216] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "القانون الدولي الإنساني العرفي، الجزء الأول: القواعد" (دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر).
[217] دراسة القانون الدولي الإنساني العرفي للجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة 98.
[218] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 36: الحق في الحياة (المادة 6)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2018، الوثيقة رقم CCPR/C/GC/36، الفقرة 7.

السكان المدنيين، وكان في سياق سياسة دولة أو منظمة أو لتعزيزها، فإن الإعدامات خارج نطاق القضاء تعتبر جرائم ضد الإنسانية. إن واجب التحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير قانونية هو جزء أساسي من حماية الحق في الحياة. ويضفي هذا الواجب تأثيرًا عمليًا على الالتزامات المتعلقة باحترام وحماية الحق في الحياة، ويعزز المساءلة وتقديم سبل الانتصاف عند انتهاك هذا الحق الجوهري. ويجب أن تكون التحقيقات التي تهدف إلى كشف الحقائق حول أسباب وظروف الوفيات المحتملة غير القانونية سريعة، ونزيهة، وشفافة، وفعالة، وشاملة، ويجب أن تنفذها سلطات مستقلة وكفؤة. يشكل عدم احترام واجب التحقيق في حالات القتل غير القانوني انتهاكًا للحق في الحياة في حد ذاته. وتعد التحقيقات والملاحقات القضائية ضرورية لردع الانتهاكات المستقبلية وتعزيز المساءلة والعدالة والحق في سبل انتصاف فعالة والوصول إلى الحقيقة.

وفقًا لبروتوكول مينيسوتا، "يجب على التحقيقات، كحد أدنى، أن تتخذ جميع الخطوات المعقولة من أجل: (أ) تحديد هوية الضحايا؛ (ب) استعادة وحفظ جميع الأدلة المادية التي تثبت سبب الوفاة، وهوية الجناة، والظروف المحيطة بالوفاة؛ (ج) تحديد الشهود المحتملين والحصول على شهاداتهم المتعلقة بالوفاة والظروف المحيطة بها؛ (د) تحديد سبب الوفاة وطريقتها ومكانها وتوقيتها وجميع الظروف المحيطة بها؛ و(هـ) تحديد الأشخاص المتورطين في الوفاة ومسؤوليتهم الفردية عنها". [219]

ينص البروتوكول على أن مشاركة أفراد الأسرة تعد عنصرًا مهمًا في تحقيق فعال: "يجب على الدولة تمكين جميع الأقارب المقربين من المشاركة بفعالية في التحقيق، دون المساس بسلامته. يجب البحث عن أقارب المتوفى... وإطلاعهم على تقدم التحقيق في جميع مراحله وبطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب... كما ينبغي حماية أفراد الأسرة من أي إساءة معاملة أو ترهيب أو عقوبة نتيجة مشاركتهم في التحقيق أو سعيهم للحصول على معلومات تتعلق بالمتوفى". [220]

بموجب القانون الدولي، يُحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بشكل مطلق، في جميع الظروف ودون أي استثناء. وقد تم الاعتراف بهذا الحظر في المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. وشملته العديد من معاهدات حقوق الإنسان اللاحقة والأدوات الدولية والإقليمية الأخرى التي انضمت إليها ليبيا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 7)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 5)، واتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها.

تنص المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن هذا الحظر غير قابل للتنازل، أي لا يمكن تعليقه أو تقييده، حتى في "حالات الطوارئ التي تهدد حياة الأمة". كما يُعد حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، ملزمة لجميع الدول سواء كانت طرفًا في المعاهدات التي تتضمن الحظر أم لا. ويُعترف على نطاق واسع بحظر التعذيب كواحد من عدد قليل من القواعد الأساسية ذات الأهمية الخاصة في القانون الدولي العام.

يُعد التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي. وعند ارتكابه في سياق نزاع مسلح، تُعتبر المعاملة القاسية والتعذيب والمعاملة المهينة أو الحاطة بالكرامة جرائم حرب.

الاختفاء القسري هو "القبض على شخص أو احتجازه أو اختطافه أو أي شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي وكلاء الدولة أو أشخاص أو مجموعات تعمل بتفويض أو دعم أو موافقة الدولة، يعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصيره أو مكان وجوده، مما يضعه خارج نطاق حماية القانون". [221] يُعد الاختفاء القسري جريمة بموجب القانون الدولي، ويستمر أثر هذه الجريمة طالما بقي الشخص المختفي مفقودًا أو حتى تكشف الدولة عن مصيره أو مكان وجوده. وكما أشارت مجموعة العمل المعنية بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابعة للأمم المتحدة، فإن هذا يتطلب، في حالة التأكد من وفاة الشخص المختفي، إعادة رفات الضحايا إلى عائلاتهم والسماح لهم بالتصرّف بها وفقًا لتقاليدهم أو ديانتهم أو ثقافتهم. ويجب تحديد هوية رفات الشخص بوضوح ودون أي شك، بما في ذلك من خلال تحليل الحمض النووي.

المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني تحدد الإجراءات التي يجب على الدول اتخاذها لتوفير الإنصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل العناصر الرئيسية المتعلقة

---

[219] بروتوكول مينيسوتا، الفقرة 25(هـ).

[220] بروتوكول مينيسوتا، الفقرة 36.

[221] الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2. يشكل كل اختفاء قسري انتهاكاً لمجموعة من حقوق الإنسان، العديد منها حقوق غير قابلة للتنازل. وقد وجدت هيئات المعاهدات والمحاكم المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات المختصة أن حالات الاختفاء القسري تمثل انتهاكاً – بما في ذلك أثناء النزاعات المسلحة – لحق الفرد في الحرية والأمان، وحقه في عدم التعرض للتعذيب، أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وحقه في الحصول على سبيل انتصاف، وحقه في الحياة. وبالتالي، فإن عدم انضمام ليبيا إلى الاتفاقية لا يعفيها من واجبها بعدم إخضاع أي شخص للاختفاء القسري.

بقضية ترهونة: الوصول المتساوي والفعال إلى العدالة؛ تقديم تعويضات مناسبة وفعالة وسريعة عن الأضرار التي لحقت بالضحايا؛ وتوفير الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بشأن الانتهاكات وآليات التعويض.

تنص المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية على أن "يجب توفير التعويض عن أي ضرر يمكن تقديره اقتصاديًا، بما يتناسب مع خطورة الانتهاك وظروف كل حالة، الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، مثل: (أ) الأذى الجسدي أو النفسي؛ (ب) الفرص الضائعة، بما في ذلك فرص العمل والتعليم والمزايا الاجتماعية؛ (ج) الأضرار المادية وفقدان الدخل، بما في ذلك فقدان القدرة على الكسب؛ (د) الضرر المعنوي؛ (هـ) التكاليف المطلوبة للمساعدة القانونية أو الخبرات، والأدوية والخدمات الطبية، والخدمات النفسية والاجتماعية". [222]

7.1 الجرائم ضد الإنسانية

تُعتبر الجرائم ضد الإنسانية انتهاكات تُرتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد السكان المدنيين، تنفيذًا لسياسة دولة أو منظمة أو تعزيزًا لها[223]. وتُعد الجرائم ضد الإنسانية من أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، وهي محظورة في أوقات الحرب والسلم على حد سواء.
يتضمن نظام روما الأساسي، المعاهدة التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية، مواد تُعرّف الجرائم ضد الإنسانية بطريقة يُنظر إليها عمومًا على أنها تعكس القانون الدولي العرفي. تُحدد المادة 7 (1) من النظام الأساسي 11 جريمة ضد الإنسانية، تشمل القتل، الاحتجاز غير القانوني، التعذيب، والاختفاء القسري. وتُعتبر الجرائم ضد الإنسانية جرائم أينما ارتُكبت، سواء كانت مجرّمة بموجب القانون الوطني أو لم تكن، وسواء كانت الدولة المعنية قد صدّقت على نظام روما الأساسي أم لم تصدّق عليه.
تتطلب الجرائم ضد الإنسانية أربعة شروط قانونية مشتركة:

- يجب أن تُرتكب الجريمة الأساسية كجزء من "هجوم واسع النطاق أو منهجي".
- يجب أن يكون الهجوم "موجهًا ضد السكان المدنيين".
- يجب أن تُنفذ الجريمة الأساسية مع العلم بالهجوم.
- يجب أن يتم الهجوم كجزء من سياسة دولة أو منظمة.

وفقًا للأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية، تعرّض سكان ترهونة لهجوم يتضمن جميع العناصر السياقية للجرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي.
يبدو أن الهجوم على السكان المدنيين كان منهجيًا، حيث تعرض الضحايا لنمط متكرر من الجرائم المماثلة: الحرمان غير القانوني من الحرية، وظروف الاحتجاز القاسية واللاإنسانية، والتعذيب وسوء المعاملة، والقتل غير القانوني الذي أعقبته عمليات دفن سرية في مقابر فردية أو جماعية. وقد تم احتجاز جميع المعتقلين في مواقع تحت سيطرة الكانيات وحلفائهم.
تشير الأدلة إلى أن هذا الهجوم المنهجي ضد السكان المدنيين، وهم في هذه الحالة معارضون حقيقيون أو متصورون للكانيات، كان يهدف إلى فرض سيطرة مطلقة للكانيات على ترهونة. كما ارتُكبت هذه الجرائم لتعزيز المكاسب المالية لقيادة الكانيات، وقد استهدفت خصوصًا أولئك الذين اعتبرتهم الكانيات عائقًا أمام مصالحهم. وعليه، تجد منظمة العفو الدولية أن الكانيات وحلفاءهم نفذوا هجومًا منهجيًا يتكون من هجوم مخطط واسع النطاق ضد المدنيين من سكان ترهونة.

خلصت منظمة العفو الدولية إلى وجود أسباب معقولة للاستنتاج بأن الكانيات ارتكبوا الجرائم التالية ضد الإنسانية: القتل، والسجن أو الحرمان الشديد من الحرية الجسدية في انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والاختفاء القسري.

القتل: وجدت منظمة العفو الدولية أن الكانيات قتلوا خصومهم المشتبه بهم وافراد من عائلاتهم بطريقة منهجية لتعزيز سيطرتهم على ترهونة وردع أي معارضة لهيمنتهم المطلقة على جميع جوانب الحياة في المدينة. تم انتشال ما لا يقل عن 343 جثة من مقابر فردية وجماعية في ترهونة، وما زال اكتشاف القبور مستمرًا.[224] وتشير الأدلة إلى أن معظم القتلى أصيبوا بطلقات نارية، معظمها في الرأس أو الجزء العلوي من الجسم، وكان غالبية الضحايا مقيدي الأيدي خلف ظهورهم أو مغطى الرأس أو معصوبي الأعين.

---

[222] الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 147/60، الفقرة 20، (مرجع تمت الإشارة اليه سابقًا)
[223] لمراجعة العناصر الموضوعية لجرائم ضد الإنسانية، راجع المحكمة الجنائية الدولية، عناصر الجرائم، ISBN No.92-9227-232-2 ، https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/NR/rdonlyres/336923D8-A6AD-40EC-AD7B-45BF9DE73D56/0/ElementsOfCrimesEng.pdf
[224] مقابلة شخصية مع الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، 15 فبراير/شباط 2022، طرابلس، ومقابلة هاتفية في 10 سبتمبر/أيلول 2024.

السجن أو الحرمان الشديد من الحرية الجسدية في انتهاك للقواعد الأساسية للقانون الدولي: وفقًا لنظام روما الأساسي، يتطلب هذا الانتهاك أن "يقوم الجاني بسجن شخص أو أكثر، أو يحرم شخصًا أو أكثر بشكل شديد من حريته الجسدية"، وأن "يكون خطورة السلوك بحيث يشكل انتهاكًا للقواعد الأساسية للقانون الدولي"[225]. جمعت منظمة العفو الدولية معلومات حول الحرمان غير القانوني من الحرية لـ 168 شخصًا بين عامي 2012 و2020 في مدينة صغيرة مثل ترهونة، ما يُظهر نية الكانيات في فرض حالة من الرعب على أي معارض محتمل لسيطرتهم على ترهونة. وأُجبرت عائلات بأكملها على مغادرة ترهونة لتجنب مصائر مماثلة.

التعذيب: وفقًا لنظام روما الأساسي، يُعرّف التعذيب بأنه "إلحاق ألم أو معاناة شديدة، جسدية أو نفسية، بشكل متعمد على شخص محتجز أو خاضع لسيطرة المتهم؛ مع استثناء الألم أو المعاناة الناجمة فقط عن العقوبات القانونية أو الملازمة لها أو العرضية عنها". جميع المعتقلين السابقين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية أفادوا بتعرضهم للتعذيب، أو أنهم شاهدوا أشخاصًا يتم تعذيبهم، أو أُبلغوا من قبل زملاء معتقلين عن تعرضهم للتعذيب بغرض انتزاع المعلومات قبل قتلهم من قبل الكانيات. وأفادوا أن أحد مواقع الاحتجاز الأكثر شيوعًا المعروف باسم (البوكسات) كان يحتوي على زنازين مصممة خصيصًا لإلحاق الألم بالضحايا بمجرد احتجازهم فيها.
الاختفاء القسري: وفقًا لنظام روما الأساسي، يُعرّف الاختفاء القسري بأنه "القبض على أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية أو بموافقتها أو دعمها، يتبعه رفض الاعتراف بحرمانهم من الحرية أو تقديم معلومات عن مصيرهم أو أماكن وجودهم، بقصد إبقائهم بعيدين عن حماية القانون لفترة طويلة". وجدت منظمة العفو الدولية أن الكانيات، في الغالبية العظمى من حالات الاختطاف، رفضت الكشف عن مصير أو مكان وجود المختطفين لأحبائهم. بل إن الكانيات قامت بإجراءات واسعة لإخفاء مصير الأشخاص الذين اختفوا قسريًا وقتلوا، من خلال دفنهم في قبور سرية جماعية أو فردية. ولم تُكتشف هذه القبور إلا بعد سقوط الكانيات عن السلطة، وبدأت عملية التعرف على هوية الضحايا. ووفقًا لتقديرات السكان المحليين ورابطة ضحايا ترهونة، لا يزال مصير حوالي 68 شخصًا مجهولًا.

7.2 جرائم الحرب

تُعد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، التي تُرتكب بنية إجرامية – أي بشكل متعمد أو متهور – جرائم حرب [226] .يشمل نظام روما الأساسي والقانون الدولي الإنساني العرفي مجموعة واسعة من الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة غير الدولية، والتي يمكن تحميل الأفراد المسؤولية الجنائية عنها. ويتضمن ذلك العديد من الأفعال اللاإنسانية ذاتها المذكورة سابقًا كجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل والمعاملة القاسية والتعذيب؛ [227] الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري؛ [228] بالإضافة إلى النهب؛ [229] تهجير المدنيين؛ [230] والعقاب الجماعي.[231]

7.3 المسؤولية عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب

يجب التحقيق مع الأفراد المسؤولين عن الجرائم بموجب القانون الدولي، ومحاكمة من تتوفر ضدهم أدلة كافية مقبولة في محاكمات عادلة أمام محاكم مدنية. وتتحمل المسؤولية الجنائية الفردية الأشخاص الذين يرتكبون جريمة أو يصدرون أوامر بارتكابها. [232] كما يمكن تحميل القادة العسكريين والمسؤولين المدنيين المسؤولية الجنائية عن أفعال مرؤوسيهم بموجب مبدأ المسؤولية العليا أو مسؤولية القيادة .ويكونون مسؤولين جنائيًا إذا كانوا يعلمون، أو كان ينبغي لهم أن يعلموا، أن مرؤوسيهم يرتكبون جرائم حرب ولم يتخذوا التدابير اللازمة لمنع ارتكابها أو معاقبة المسؤولين عنها. [233]

---

[225] المحكمة الجنائية الدولية، عناصر الجرائم، وثيقة الأمم المتحدة (2000) PCNICC/2000/1/Add.2، المادة 7(1)(هـ).
[226] الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[227] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(ج) (i)و(ii)؛ الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[228] الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[229] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(هـ)(5)؛ الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[230] نظام روما الأساسي، المادة 8(2)(هـ)(viii)؛ الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[231] الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.
[232]الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 151 و152.
[233] الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 153.

بموجب القانون الدولي، يمكن لجميع الدول، وفي بعض الحالات يجب عليها، ممارسة الولاية القضائية العالمية على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. [234] وفقًا للقانون الدولي العرفي، يجوز لأي دولة اتخاذ إحدى الخطوات التالية ضد المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، حتى لو لم يكن المشتبه بهم أو الضحايا من مواطني تلك الدولة أو مقيميها، وحتى إذا لم تُرتكب الجريمة داخل اختصاص تلك الدولة أو أراضيها: (1) محاكمة المشتبه بهم أمام محاكمها الخاصة، (2) تسليمهم إلى أي دولة ترغب في محاكمتهم، أو (3) تسليمهم إلى محكمة جنائية دولية لديها الصلاحية لمحاكمة الأفراد المتهمين بهذه الجرائم. بالنسبة إلى جرائم مثل التعذيب والاختفاء القسري، فإن ممارسة الولاية القضائية العالمية على المشتبه بهم ليست مجرد خيار، بل هي التزام قانوني. [235]

[234] راجع منظمة العفو الدولية، "الولاية القضائية العالمية: واجب الدول في سنّ وتطبيق التشريعات - الفصل الخامس: الجرائم ضد الإنسانية" المرجع IOR 53/008/2001 :، 31 أغسطس/آب 2001، https://www.amnesty.org/ar/documents/ior53/008/2001/en الصفحات 5-8؛ الجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 158.

[235] اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المواد 5-7؛ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المواد 6-11.

8. نتائج وتوصيات

منذ انتهاء حكم معمر القذافي في عام 2011، عانت ليبيا من انتشار الميليشيات والجماعات مسلحة المُسيئة والتي لا تخضع للمحاسبة، حيث تتنافس فيما بينها على السيطرة على الأراضي والموارد، وتمارس صلاحيات غير محدودة، وترتكب انتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني وتجاوزاتٍ لحقوق الإنسان، مع إفلات شبه كاملٍ من العقاب. وبينما انتشرت هذه الميليشيات والجماعات المسلحة بشكل كبير واكتسبت قوةً ونفوذًا، كان جهاز القضاء، إلى جانب غيره من المؤسسات الليبية، يعاني من أثر النزاع والاستقطاب السياسي. وحتى في هذا السياق المُظلم، كان نطاق وحجم الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات المسلحة، وهي بمنأى عن العقاب، في مدينة ترهونة والمناطق المحيطة بها طيلة ثماني سنوات، أمرًا صادمًا. وقد أدان مسؤولون في حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وحكومة الوحدة الوطنية على نطاق واسع أعمال القتل الجماعية وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الكانيات، وسعوا إلى استخدامها كأداةٍ ضد خصومهم السياسيين في شرق ليبيا، لكنهم تقاعسوا عن تحقيق العدالة والمساءلة، وعن توفير تعويضات ملائمة، بما في ذلك التعويضات المالية، لعائلات الضحايا وللناجين.
ولم يكن بالإمكان أن تصل الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات في هذه المنطقة الجغرافية الصغيرة إلى ذلك المستوى من الجسامة إلا بسبب مستوى السيطرة الذي مارسته على ترهونة، والذي تعزَّز بفعل الدعم المقدم من الحكومات المتعاقبة ومن جماعات مسلحة تمارس سيطرة فعلية على الأراضي، حيث تجاهلت هذه الجهات عن علمٍ الجرائم المروِّعة من أجل تحقيق مصالحها السياسية والعسكرية. فقد سمحت هذه الحكومات المتعاقبة والجماعات المسلحة لجماعة الكانيات أن تعمل تحت عباءة مؤسسات الدولة، وسهَّلت ارتكاب وإخفاء جرائمها، عبر إضفاء الشرعية عليها وتمويلها، في مقابل دعمها في مواجهة الخصوم. وما لم تكف السلطات الليبية عن نهجها في إضفاء الشرعية بشكل متهور على الميليشيات والجماعات المسلحة المُسيئة، ودعمها وإدماجها في مؤسسات الدولة، سيظل الخطر قائمًا بتكرار جرائم مماثلة لتلك التي عانى منها سكان ترهونة.

وخلال زيارة منظمة العفو الدولية إلى ترهونة في فبراير/شباط 2022، كان واضحًا أن المدينة لا تزال تعاني من الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات مع إفلاتٍ شبه كاملٍ من العقاب. فقد كان من شأن استهداف عائلاتٍ بأكملها أن يُخلِّف جروحًا سوف تستغرق سنواتٍ، إن لم تكن عقودًا، لكي تندمل. ويُدرك الناجون وذوو الضحايا وغيرهم من سكان ترهونة أن مثل هذه الجرائم ما كان من الممكن أن تحدث بدون دعم وعلم من الحكومات المتعاقبة والجماعات المسلحة القوية التي تسيطر على أراضٍ ليبية، وهم يستحقون العدالة والحصول على تعويضات كاملة، بما في ذلك ضمانات بعدم تكرار هذه الجرائم.

وبالرغم من مرور أكثر من أربع سنوات منذ استعادة السيطرة على ترهونة من جانب القوات الحكومية، في يونيو/حزيران 2020، فما زالت الحقيقة والعدالة والتعويضات أمورًا بعيدة المنال. ولضمان التعويض الملائم عن الأضرار التي كابدها هؤلاء، وللحيلولة دون ارتكاب جرائم مماثلة في المستقبل، فإن منظمة العفو الدولية تتقدم بالتوصيات التالية:

توصيات مُوجَّهة إلى حكومة الوحدة الوطنية

- تقديم اعتذار علني بالنيابة عن دولة ليبيا إلى الناجين وعائلات ضحايا الجرائم التي يشملها القانون الدولي وغيرها من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جماعة الكانيات، مع تقاعس الحكومات المتعاقبة عن منع هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

- ضمان أن تتسم التحقيقات الجنائية بخصوص الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات بالسرعة، والشمول، والنزاهة، والشفافية، والفاعلية، وضمان أن تُجريها هيئة مختصَّة ومستقلة، بما يتماشى مع متطلبات بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة، الصادر عن الأمم المتحدة، وغيره من المعايير الدولية، وضمان حصول هيئة التحقيق على السلطات والصلاحيات والموارد اللازمة لإجراء تحقيقاتها، بما في ذلك صلاحية الإلزام بالتعاون وصلاحية استدعاء الشهود للإدلاء بشهاداتهم، من أجل تسهيل عملية جمع الأدلة. ينبغي، على وجه الخصوص، أن تشمل التحقيقات بخصوص الجرائم التي زُعم أنها ارتُكبت على أيدي جماعة الكانيات، كلَّ الفترة التي كانت فيها الجماعة تعمل وهي بمنأى عن العقاب، أو كانت تمارس سيطرةً مُطلقةً على ترهونة، وهي تحديدًا الفترة من عام 2012 حتى يونيو/حزيران 2020.
- اتخاذ تدابير تُتيح للناجين، والشهود، وذوي الضحايا وممثليهم أن يُشاركوا في التحقيقات على نحوٍ مُجدٍ وآمن؛ وحمايتهم من التدخل غير المشروع في خصوصيتهم، وضمان حمايتهم من الترهيب والانتقام قبل وخلال وبعد الإجراءات القضائية أو الإدارية أو غيرها.
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أن تعلم كلٌّ من العائلات المتضرّرة في ترهونة بالحقائق الكاملة عن ملابسات ما تعرَّض له ذووها من اختطاف و/أو إخفاء قسري، بما في ذلك سير ونتائج التحقيقات بشأن مصير ومكان رفاتهم، إذا لزم الأمر.
- إجراء محاكماتٍ، في حالة توفُّر أدلة مقبولة، وفق إجراءاتٍ تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وأمام محاكم مدنية وبدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام، للأفراد الذين يُشتبه أنهم أمروا بارتكاب جرائم يشملها القانون الدولي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في ترهونة خلال حكم جماعة الكانيات، أو حرَّضوا عليها، أو ارتكبوها، أو أبدوا التعاون والتواطؤ في ارتكابها، أو ساعدوا أو سهَّلوا ارتكابها بأي شكل آخر، وكذلك للقادة ومسؤولي الدولة الذين كانوا يعلمون، أو كان ينبغي أن يعلموا، بأن أحد العاملين تحت إمرتهم يرتكب جريمةً، أو على وشك ارتكابها، ولكنهم لم يتخذوا جميع التدابير اللازمة والمعقولة في حدود صلاحياتهم لمنع الجريمة والمعاقبة عليها.
- إنشاء آلية وتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لها لضمان حصول الضحايا وذوي الضحايا على تعويضات كاملة بدون تمييز، بما في ذلك التعويض المالي، وعلى إعادة التأهيل (بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي)، والرضا، ورد الحقوق، وضمانات بعدم التكرار؛ ونشر معلومات، من خلال وسائل علنية وغير علنية، عن آليات التعويض، وإتاحة جميع سُبل الدعم القانوني والمالي الملائمة بما يضمن قدرة الضحايا على ممارسة حقهم في الإنصاف والتعويض عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ينبغي وضع تدابير لضمان عدم استبعاد ذوي الضحايا الذين لا يزالون مُختفين قسريًا أو مفقودين، وعدم تعرُّض الناجين وعائلات الضحايا للتمييز في الحصول على التعويض، بما في ذلك التمييز بسبب الجنس، أو الحالة الاجتماعية، أو مكانة العائلة، أو تاريخ ارتكاب الجرائم على أيدي جماعة الكانيات.
- ضمان حصول الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين على الموارد البشرية والمالية الكافية لتسريع عملية تحديد هوية الجثث التي انتُشلت في ترهونة؛ وطلب خبرات ومساعدات دولية إذا لزم الأمر.
- التكفُّل، لحين انتهاء التحقيقات الجنائية، بعدم بقاء أو عدم وضع أفراد الميليشيات الذين تتوفر بشأنهم أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابهم جرائم يشملها القانون الدولي وانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، في مواقع تُتيح لهم تكرار مثل هذه الجرائم، والامتناع عن إدماج أفراد الجماعات المسلحة أو الميليشيات في مؤسسات الدولة بدون إجراء تدقيق لكل فردٍ على حدة، بما يكفل استبعاد من تتوفر بشأنهم أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابهم جرائم يشملها القانون الدولي.
- التعاون مع هيئات التحقيق الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بإلقاء القبض على المشتبه بهم وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، وضمان دخولهم إلى ليبيا بدون قيود، وحصولهم على الدعم اللازم لإجراء تحقيقاتهم هناك.
- تعليق العمل بالقانون رقم 4 لسنة 2017، الذي وسَّع نطاق الولاية القضائية للمحاكم العسكرية ليشمل المدنيين، إلى حين تعديله من جانب مجلس النواب الليبي (البرلمان).

- اتخاذ خطوات من أجل الانضمام إلى كل من: البروتوكول الاختياري المُلحق باتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الثاني المُلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

توصيات مُوجَّهة إلى القوات المسلحة العربية الليبية

- تقديم اعتذار علني عن تقاعسها في منع ومعاقبة الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات عندما كانت الجماعة تعمل تحت قيادة القوات المسلحة العربية الليبية باعتبارها اللواء التاسع.
- التعاون مع التحقيقات المحلية والدولية الجارية بشأن الجرائم التي ارتكبتها جماعة الكانيات، بما في ذلك عندما كانت الجماعة تعمل تحت قيادة القوات المسلحة العربية الليبية، وذلك بضمان وصول كل من مكتب النائب العام في طرابلس ومكتب الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية إلى جميع الأدلة والشهود.
- التكفُّل، لحين انتهاء التحقيقات والمحاكمات الجنائية، بعدم بقاء أو عدم وضع جميع من تتوفر بشأنهم أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابهم جرائم يشملها القانون الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مواقع تتيح لهم تكرار مثل هذه الجرائم أو التدخل في التحقيقات.

توصيات مُوجَّهة إلى المجتمع الدولي

- التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بتسليم المشتبه بهم المطلوبين بموجب مذكرات توقيف بتهم مسؤوليتهم المزعومة عن جرائم تخضع للقانون الدولي ارتُكبت في ترهونة ويقيمون حاليًا في دول ثالثة؛ وتوفير التمويل والدعم اللازمين للمحكمة الجنائية الدولية لتمكينها من أداء مهامها، بما في ذلك متابعة تحقيقاتها في ليبيا.
- ممارسة الولاية القضائية العالمية حيثما أمكن ذلك، من أجل التحقيق مع أفراد الميليشيات والجماعات المسلحة والمسؤولين في ليبيا ممن تتوفر بشأنهم أسباب معقولة للاشتباه في مسؤوليتهم عن إصدار الأوامر بارتكاب جرائم يشملها القانون الدولي في ترهونة، خلال الفترة بين عامي 2012 و2020، أو ارتكابها، أو المساعدة فيها و/أو التحريض عليها، أو تسهيل ارتكابها، وفي حالة توفُّر أدلة كافية مقبولة، ينبغي إصدار أوامر باعتقالهم والسعي إلى مقاضاتهم.
- دعوة السلطات الليبية، بصورة علنية وغير علنية، إلى ضمان عدم بقاء أو عدم وضع أفراد الميليشيات والجماعات المسلحة الذين تتوفر بشأنهم أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابهم جرائم يشملها القانون الدولي وانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، في مواقع تتيح لهم تكرار مثل هذه الجرائم، والامتناع عن إدماج أفراد الجماعات المسلحة أو الميليشيات في مؤسسات الدولة بدون إجراء تدقيق لكل فرد على حدة، بما يكفل استبعاد من تتوفر بشأنهم أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابهم جرائم يشملها القانون الدولي، وذلك لحين انتهاء التحقيقات الجنائية.
- ضمان استبعاد أي شخص تتوفر بشأنه أسباب معقولة للاشتباه في ارتكابه جرائم يشملها القانون الدولي أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أي تعاون أمني مع السلطات الليبية، والتأكد من أن هذا التعاون لا يؤدي، بأي شكل من الأشكال، إلى تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

توصيات مُوجَّهة إلى المحكمة الجنائية الدولية

- النظر في إمكانية تطبيق تصنيف الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل، والتعذيب، والإخفاء القسري، والسجن أو الحرمان الشديد من الحرية الجسدية، كجرائم تخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، وذلك ضمن إطار التحقيق الحالي في الجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي في ترهونة.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعًا.

اتصل بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

"نَمُوتُ كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ مَرَّة"

الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الإنسانية في ترهونة، ليبيا

حافظ التشكيل المسلح المعروف باسم جماعة 'الكانيات' على حكمه الإرهابي في مدينة ترهونة الليبية بين عامي 2015 و2020 من خلال قمعه أي تحدٍ لسلطته بوحشية. ارتكبت جماعة الكانيات جرائم اختطاف وإخفاء قسري وتعذيب وقتل مئات من سكان ترهونة بشكل غير قانوني، ودفنت ضحاياها في مقابر جماعية. وعلى الرغم من مرور أكثر من أربع سنوات على سقوط الكانيات من السلطة، لا تزال العدالة والتعويضات الكافية للناجين وأسر الضحايا بعيدة المنال.

استناداً إلى مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع 74 شخصاً متضرراً، إضافةً إلى أدلة أخرى جُمعت، خلصت المنظمة إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن جماعة الكانيات ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، تشمل القتل، والاحتجاز غير القانوني، والتعذيب، والإخفاء القسري، كجزء من هجوم مخطط ومنهجي وواسع النطاق استهدف السكان المدنيين في ترهونة.

رقم الوثيقة: MDE 19/8096/2024
الشهر/السنة: (نوفمبر/تشرين الثاني 2024)
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية